بنك الرياض
riyad bank

التقرير السنوي 2019

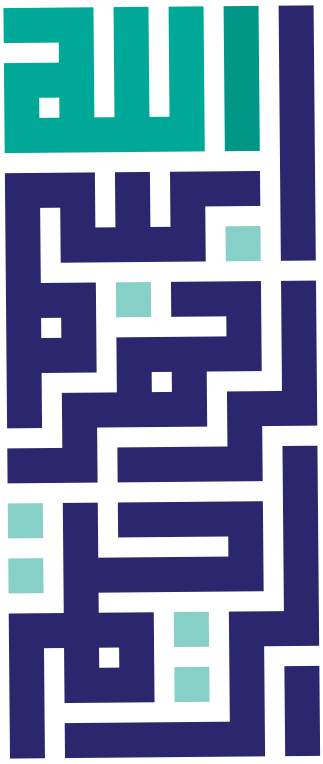

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع

قائمة المحتويات

الإدارة

- كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
- أعضاء مجلس الإدارة 12
- مجلس الإدارة 14
- الإدارة العليا 16
- الأنشطة الرئيسة والاستراتيجة والأهداف 18

ملخص الإنجازات لعام 2019م

- قطاع مصرفية الأفراد 26
- المصرفية الماسية والذهبية 28
- المصرفية الخاصة 28
- قطاع مصرفية الشركات 29
- الفروع الخارجية 31
- قطاع المصرفية الرقمية 31
- قطاع الخزينة والاستثمار 33
- تقنية الأعمال 34
- حوكمة تقنية الأعمال 35
- إدارة الالتزام 36
- قطاع رأس المال البشري 37
- قطاع التواصل وإثراء تجربة العملاء 38
- الجوائز 39
- المسؤولية الاجتماعية 40
- المصرفية الإسلامية 41
- فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية 42
- إدارة المخاطر 43
- مخاطر الائتمان 44
- مخاطر السوق والسيولة 44
- مخاطر الجرائم المالية 45
- المخاطر التشغيلية 45
- مخاطر أمن المعلومات 46
- الإفصاحات بموجب الركيزة الثالثة من توصيات لجنة (بازل 3) 46
- اختبارات التحمل 46
- النتائج المالية 46
- الإفصاح عن بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 55

الحوكمة

60

الآفاق الاقتصادية

90

البيانات المالية لعام 2019م

- تقرير مراجعي الحسابات 104
- قائمة المركز المالي الموحدة 111
- قائمة الدخل الموحدة 112
- قائمة الدخل الشامل الموحدة 113
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة 114
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة 116
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 118

الإدارة العامة

- الإدارة الإقليمية والفروع الدولية 192

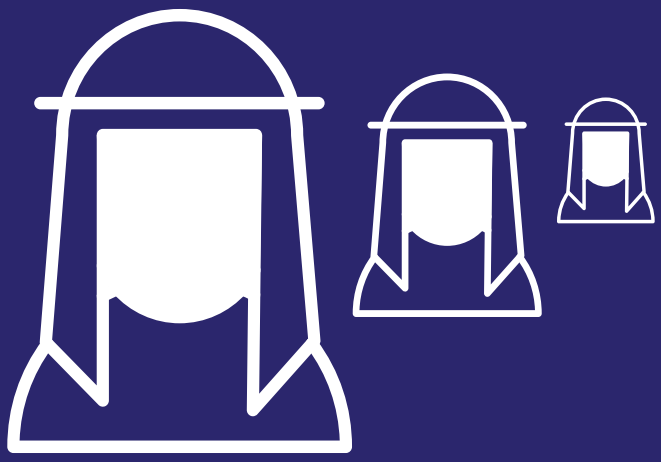

رؤيتنا

أن نكون البنك الأكثر ابتكاراً والأجدر بالثقة

رسالتنا

مساعدة شركائنا ومجتمعنا في تحقيق تطلعاتهم كوننا الشريك المالي الأكثر موثوقية واهتماماً

قيمنا

نهتم

نتفوق

نعمل معاً

م. عبدالله محمد العيسى

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسر أعضاء مجلس الإدارة، أن يضعوا بين أيديكم التقرير السنوي لعام 2019م والذي يبرز أداء بنك الرياض خلال هذا العام، الذي تميز بالفرص والمتغيرات الاقتصادية التي فرضت نفسها على مختلف القطاعات المالية في المملكة العربية السعودية وفي العالم ككل، وكان لكفاءة الاستجابة لمثل هذه الفرص دور في تحديد مسار الأداء في بنك الرياض وانعكاسه على النتائج.

ولطالما كان مجلس الإدارة، يرى في التحديات فرصاً للتميز والتطور، وتأكيداً لمتانة وكفاءة استراتيجية التحول 2022، أتت النتائج التي نستعرضها ونضعها بين أيديكم في التقرير السنوي للعام 2019م، تأكيداً لتطور الأداء كماً ونوعاً في مختلف قطاعات وأنشطة البنك. وعلى خطى التحول التاريخي الذي تشهده المملكة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، توافقاً مع «رؤية المملكة العربية السعودية 2030»، واصل بنك الرياض العمل على مواكبة رؤية وطننا الطموحة، في تعزيز مساهمته في مسيرة التحول الاقتصادي، ورفع كفاءة الخدمات والمنتجات المقدمة وابتكار الحلول وتحفيز الاستثمار وخلق فرص للتشغيل والتوظيف.

ومن أجل ذلك، أطلقنا في 2019م مكتباً خاصاً بـ «رؤية المملكة العربية السعودية 2030»، بهدف تحديد التوجهات والخطط الاستراتيجية للبنك بمختلف قطاعاته والشركات التابعة ومواءمتها مع أهداف الرؤية، بالإضافة إلى مراجعة أداء القطاعات والشركات التابعة بشكل دوري وقياسها وفق استراتيجية البنك ومعرفة مدى تحقيقها للأهداف المطلوبة.

وبالتناغم مع النمو الذي حققه الاقتصاد السعودي، نتيجة الرؤية الطموحة لولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان – حفظه الله - والذي أرسى قواعد التحول في اقتصاد المملكة نحو الاقتصاد الإنتاجي، عبر توسيع خيارات تمويل الخزينة، وابتكار اقتصاديات موازية لاقتصاد النفط، من خلال تحفيز الاستثمار، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتشجيع السياحة الترفيهية، والعديد من الحلول الاقتصادية التي تحاكي مستقبل المملكة.

فقد بلغ إجمالي موجودات البنك 265,789 مليون ريال في نهاية عام 2019م. وارتفعت محفظة القروض بنسبة 15.2% بإجمالي بلغ 173,982 مليون ريال، وزادت ودائع العملاء بنسبة 14.54% لتصل إلى 194,518 مليون ريال، ونتج عن هذا النمو ارتفاعاً في صافي دخل العمولات بنسبة 18.24% بإجمالي بلغ 7,837 مليون ريال.

وكمحصلة لنتائج أعمال البنك الرئيسية فقد تم تحقيق نمو آ في الأرباح بنسبة 81.2% بإجمالي بلغ 5,602 مليون ريال أرباحاً صافية لعام 2019م.

كما سجل بنك الرياض في عام 2019م نشاطاً متميزاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم عروض ائتمانية خاصة بشروط تناسب الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع الحيوية الهامة، وذلك في سياق استجابتنا لـ«رؤية المملكة العربية السعودية 2030» برفع مساهمة القطاع الخاص بدعم المشاريع الناشئة.

ولم تقتصر الانجازات هنا على الأداء المالي، بل شملت محوراً آخر مهم حيث حرصنا على تحقيقه بكفاءة وجودة عالية، وهو العناية بالعميل لتقديم مزايا ورفاهية فريدة تواكب استراتيجيتنا، ليحافظ بنك الرياض على مكانته الرائدة، وترسيخ صدارته لينفرد بمزاياه المتفردة لخدماته ونتائجه.

وعلى ذات المستوى من الكفاءة والاهتمام، حرصنا على العناية ببيئة العمل في بنك الرياض والتي أسهمت بشكل فاعل في تتويج المنجزات ومضاعفة المكاسب، ولما يتمتع به موقع العمل من دور مهم في تحفيز العاملين بجميع فئاتهم للابتكار والإبداع، تم نقل الإدارة العامة للبنك إلى المبنى الجديد في واحة غرناطة، كما تم العمل على إيجاد مبنى مناسب ليجمع كافة قطاعات وإدارات البنك الأخرى، ووقع الاختيار على مبنى «قلب الرياض» الذي يقع في العليا قلب مدينة الرياض، وحرصنا على تعزيز السياسات الكفيلة بتعزيز الأداء الوظيفي لموظفي البنك والاستمرار في بناء قدراتهم العملية، وتعزيز التزامهم نحو عملاء البنك من خلال 13,025 فرصة تدريبية من البرامج الداخلية والخارجية المتخصصة، واستمرار العمل على استقطاب أفضل المواهب والمحافظة عليهم، ونتيجة لهذه السياسة، حصد قطاع رأس المال البشري على جائزة أفضل برنامج «لتنمية المهارات القيادية»، وجائزة التميز في إدارة الموارد البشرية واستقطاب المواهب في 2019م.

وشهد العام 2019م إطلاق استراتيجية شاملة لبرنامج المسؤولية الاجتماعية «بكرة»، والتي تم تطويرها بناءً على أفضل الممارسات وبمراجعة أحدث النماذج المطبقة محلياً وعالمياً مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمة في «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» ومواءمتها لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

كما شهد إطلاق برنامج الشراكات الرقمية وارتباطه بصندوق استثماري بحجم 100 مليون ريال سعودي، لنكون بذلك أول بنك في المملكة يمتلك رأس مال جريء للاستثمار في التقنية المالية «Fintech».

وكان لبنك الرياض في عام 2019م حضوراً لافتاً وبصمة مميزة في المؤتمرات والمنتديات المحلية والعالمية، حيث شارك في مؤتمر القطاع المالي، وفي مبادرة «مستقبل الاستثمار» أو كما تعرف بـ «دافوس الصحراء»، ومؤتمر الزكاة والضريبة في مدينة الرياض.

كما تمت المشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي في عدد من دورات عام 2019م في الأردن والصين وجنيف، ومنتدى أتش أس بي سي لمستثمري الأسواق الناشئة الدوليين، ومنتدى جي بي مورغان السعودي للاستثمار في نيويورك، ومؤتمر مورقان ستانلي السعودي، كما عُقدت مجموعة لقاءات على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين التي أُقيمت في واشنطن.

وفي مطلع العام الجديد 2020م، نؤكد تفاؤلنا بما يحمله العام الجديد من فرص واعدة، وبالنسبة لنا في بنك الرياض، فإن مسيرة البنك ستحافظ على اتجاهها نحو التقدم والنمو، ويبقى هدفنا المحافظة على موقعنا الريادي ومكتسباتنا والمضي قدماً نحو آفاق جديدة تحاكي النمو السريع في اقتصاد المملكة وفرص التطور الواعدة، لتحقيق أفضل النتائج بما يليق باسم وتاريخ بنك الرياض.

ونحن على العهد إن شاء الله في ظل القيادة الرشيدة بقيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان – حفظهما الله ووفقهما لما فيه خير البلاد والعباد -.

في الختام، يسعدني أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير ووافر الثناء للأخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة بمناسبة انتهاء السنة المالية 2019م، مثمناً حرصهم وتعاونهم واهتمامهم بمصالح البنك. وأتقدم بالشكر والامتنان لمساهمينا ولعملائنا الكرام لموصول ثقتهم وولائهم، والشكر موصول لمعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ولكافة إدارات المؤسسة، لدورهم في تعزيز سلامة ومتانة الجهاز المصرفي ودعم مسيرة الاقتصاد الوطني. ونتقدم بوافر الشكر والتقدير وبالغ المودة لجميع المسؤولين والموظفين، أعضاء أسرة بنك الرياض وشركاته التابعة، لجهودهم وصادق عطاءهم.

م. عبدالله محمد العيسى
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

م. عبدالله محمد العيسى

-رئيس مجلس الإدارة
-رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي

م. معتز قصي العزاوي

-نائب رئيس مجلس الإدارة
-رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
-عضو اللجنة التنفيذية

أ. إبراهيم حسن شربتلي

-عضو مجلس الإدارة
-عضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي

أ. جمال عبد الكريم الرماح

-عضو مجلس الإدارة
-رئيس لجنة المراجعة
-عضو لجنة إدارة المخاطر

أ. طلال إبراهيم القضيبي

-عضو مجلس الإدارة
-رئيس اللجنة التنفيذية
-عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي
-عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. عبدالرحمن أمين جاوه

-عضو مجلس الإدارة
-عضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي
-عضو اللجنة التنفيذية

أ. محمد طلال النحاس

-عضو مجلس الإدارة
-عضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي

أ. محمد عبدالعزيز العفالق

-عضو مجلس الإدارة
-رئيس لجنة إدارة المخاطر
-عضو اللجنة التنفيذية

أ. محمد عمير العتيبي

-عضو مجلس الإدارة
-عضو لجنة إدارة المخاطر
-عضو لجنة المراجعة

أ. نادر إبراهيم الوهيبي

-عضو مجلس الإدارة
-عضو اللجنة التنفيذية
-عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

مجلس الإدارة

م. عبدالله محمد العيسى
-رئيس مجلس الإدارة
-رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2007م ويتولى حالياً رئاسة مجلس إدارة البنك منذ عام 2016م، حاصل على درجتي البكالوريوس في الهندسة الصناعية والماجستير في إدارة المشروعات الهندسية من جامعة سوثيرن ميثوديست بالولايات المتحدة الامريكية، ولديه خبرة واسعة في مجالات الإدارة والاستثمار وأنشطة البنوك.

يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة دور للضيافة وشركة أصيلة للاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي)، ورئيس مجلس المديرين لمكتب عبدالله محمد العيسى (مهندسون استشاريون).

كما يشغل عضوية مجالس إدارات عديد من الشركات منها الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) وشركة التعدين العربية السعودية (معادن).

م. معتز قصي العزاوي
-نائب رئيس مجلس الإدارة
-رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
-عضو اللجنة التنفيذية

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2016م، حاصل على درجة البكالوريوس في هندسة الحاسب الآلي من جامعة الملك سعود، ولديه خبرة طويلة تناهز 22 عاماً في مجال الأعمال والتجارة والاستثمار في الأسواق والمعاملات المالية.

يشغل حالياً منصب المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين للشركة السعودية للإنشاءات الصناعية والمشاريع الهندسية والشركة السعودية للتقنية والتجارة المحدودة وشركة الوسطاء للتنمية.

كما يشغل عضوية مجالس إدارات عديد من الشركات منها مجموعة صافولا وشركة اسمنت العربية وشركة هرفي للخدمات الغذائية وشركة اتحاد الاتصالات (موبايلي) وشركة صافولا للأغذية والشركة المتحدة للسكر وشركة عافية العالمية - السعودية.

أ. إبراهيم حسن شربتلي
-عضو مجلس الإدارة
-عضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2016م، حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية التجارة وإدارة الأعمال – برستول – بريطانيا، ولديه خبرة واسعة في مجال التجارة والاستثمار والتطوير العقاري.

يشغل حالياً منصب رئيس مجلس المديرين لشركة المجموعة الأولى الدولية للأعمال التجارية، نائب رئيس مجلس المديرين لمجموعة النهلة والشركة السعودية العربية للتسويق والتوكيلات المحدودة (ساماكو) وشركة الأمين المميزة وشركة تقنية السيارات السريعة (فاست) وشركة جدة القابضة للتطوير، كما يشغل عدة مناصب تنفيذية وعضوية مجالس إدارات عديد من الشركات.

أ. جمال عبد الكريم الرماح
-عضو مجلس الإدارة
-رئيس لجنة المراجعة
-عضو لجنة إدارة المخاطر

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2016م. حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد، كما أنجز برنامج التنفيذيين بجامعة هارفارد والعديد من الدورات والبرامج المالية والإدارية في داخل وخارج المملكة، كما أنه عضو في جمعية المهنيين الماليين. ولقد شغل منصب الأمين السابق لخزينة أكبر شركة بترول في العالم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) وتقاعد من الشركة بعد خبرة امتدت أكثر من 34 عاماً. كما كان مسؤولا عن إدارة المخاطر المالية المختلفة في أرامكو السعودية والحد من أثارها على الشركة، وإدارة واستثمار أموال الشركة والمعاشات بالإضافة الى عدد من الشركات التابعة، وإدارة برامج التأمين للشركة، وإدارة برامج التمويل الداخلية والخارجية للشركة والشركات التابعة لها والمشاريع المشتركة في المملكة وخارجها. كما شغل مناصب قيادية رئيسية في إدارة الأعمال اللوجستية والمالية منها المدقق العام لإدارة التدقيق الداخلي و المراقب العام بالوكالة لمراقبة الحسابات والمدير العام لتمويل وتطوير المشاريع المشتركة في المملكة وخارجها. وتحت قيادته تم تمويل أكثر من 25 مليار دولار وإصدار صكوك بقيمة 3 مليار دولار لتلك المشاريع. كما شغل رئاسة مجلس إدارة شركة أرامكو السعودية للتأمين (ستيلر) وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات المملوكة لشركة أرامكو السعودية والشركات المشتركة التابعة لها، داخل المملكة وخارجها بالإضافة لمشاركته بعضوية العديد من اللجان الاستشارية والتنفيذية.

أ. طلال إبراهيم القضيبي
-عضو مجلس الإدارة
-رئيس اللجنة التنفيذية
-عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي
-عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2016م، حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بورتلاند الحكومية ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية. لديه خبرة طويلة تناهز 30 عاماً في مجال الاستثمار والبنوك والمصرفية الدولية حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك الرياض منذ عام 2002م إلى 2016م، كما شغل عدة مناصب منها عضو مجلس المديرين في الرياض المالية، وعضوية بعض من مجالس إدارات المؤسسات المالية الخارجية.

أ. عبدالرحمن أمين جاوه
-عضو مجلس الإدارة
-عضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي
-عضو اللجنة التنفيذية

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2016م، ممثلاً لصندوق الاستثمارات العامة. حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال الدولية من جامعة أوهايو وبرنامج الإدارة المتقدمة في إدارة الأعمال من هارفرد بالولايات المتحدة الامريكية، ولديه خبرة واسعة في مجال أعمال البنوك والاستثمار.

يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للعدد والأدوات (ساكو).

أ. محمد طلال النحاس
-عضو مجلس الإدارة
-عضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2016م، ممثلاً للمؤسسة العامة للتقاعد، حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود وبرنامج الإدارة التنفيذية من جامعة ميتشغان بالولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة طويلة تناهز 32 عاماً في المجال المصرفي وتطوير الأعمال.

يشغل حالياً منصب محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الرائدة وشركة رزا والشركة التعاونية للاستثمار العقاري و اسما كابيتال (ASMA Capital)، وعضو في مجالس إدارات عديد من الشركات منها شركة الاتصالات السعودية (STC)والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والمركز الوطني للتخصيص والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

أ. محمد عبدالعزيز العفالق
-عضو مجلس الإدارة
-رئيس لجنة إدارة المخاطر
-عضو اللجنة التنفيذية

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2004م، حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سانت إدوارد أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة واسعة في مجالات الإدارة والاستثمار.

يشغل حالياً منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمجموعة شركات الحسين والعفالق، الرئيس التنفيذي لمجموعة من الشركات التابعة لشركة أهداف القابضة، رئيس مجلس المديرين شركة النجاح التجارية، عضو مجلس إدارة شركة التجمع الصحي بمحافظة الاحساء بالإضافة إلى عديد من الشركات وعدد من الجمعيات واللجان الاجتماعية.

أ. محمد عمير العتيبي
-عضو مجلس الإدارة
-عضو لجنة إدارة المخاطر
-عضو لجنة المراجعة

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2016م ممثلاً لصندوق الاستثمارات العامة، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة وسترن ميتشغان، برنامج الإدارة المتقدمة من هارفرد، برنامج الإدارة التنفيذية من جامعة متشغان بالولايات المتحدة الامريكية، وبرنامج الإدارة الاستراتيجية البنكية من إنترناشونال دفلوبمنت – إيرلندا، لديه خبرة طويلة تناهز 30 عاماً في قطاعي النقل والبنوك.

كما يشغل عضوية مجالس إدارات عديد من الشركات منها شركة اليمامة للصناعات الحديدية والشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني.

أ. نادر إبراهيم الوهيبي
-عضو مجلس الإدارة
-عضو اللجنة التنفيذية
-عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو مجلس إدارة بنك الرياض منذ عام 2011م ممثلاً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في التأمين وإدارة المخاطر من جامعة أنديانا الحكومية بالولايات المتحدة الامريكية ودرجة الماجستير في أنظمة الحماية الاجتماعية من جامعة ماسترخت – هولندا، ولديه خبرة واسعة في مجال أعمال الشركات والتخطيط والتطوير.

يشغل حالياً منصب مساعد المحافظ للشؤون التأمينية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما يشغل عضوية مجالس إدارات عديد من الشركات منها الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

الإدارة العليا

طارق عبدالرحمن السدحان

-الرئيس التنفيذي

محمد عبدالله اليحيى

-العمليات والتقنية والخدمات المساندة

فهد محمد السماري

-الاستراتيجية والتحول

عبدالله علي العريني

-المالية

محمد عبدالعزيز أبو النجا

-مصرفية الشركات

رياض عتيبي الزهراني

-مصرفية الأفراد

نادر سامي الكريع

-الخزانة والاستثمار

مازن محمد خليفه

-رأس المال البشري

خالد وليد الخضير

-التواصل وإثراء تجربة العملاء

ستيفن روبيرت موناغان

-المصرفية الرقمية

الأنشطة الرئيسة
والاستراتيجة والأهداف

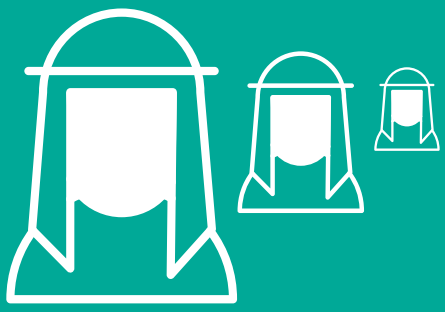

يسر مجلس إدارة بنك الرياض أن يقدم تقرير أدائه السنوي وأداء شركاته التابعة للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2019 إلى السادة المساهمين، متضمناً معلومات حول أنشطته وأهم إنجازاته ونتائجه المالية وتقرير مجلس الإدارة ولجانه المختلفة، ومعلومات أخرى تهدف إلى تلبية أفضل تطلعات قارئ هذا التقرير.

أنشطة البنك الرئيسة:

يمارس بنك الرياض جميع الأعمال المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، ويقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية، ومشاريع البنية التحتية؛ من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 341 فرعاً داخل المملكة، وفرع لندن في المملكة المتحدة، ووكالة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتب تمثيلي في سنغافورة.

ويقدم بنك الرياض أيضاً من خلال ذراعه الاستثمارية، شركة الرياض المالية، المملوكة بالكامل للبنك؛ مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول والمصرفية الاستثمارية، وتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، إضافة إلى مجموعة واسعة من خدمات الاستثمار والصناديق الاستثمارية.

ويمارس البنك نشاطه من خلال القطاعات التشغيلية الرئيسة التالية:

قطاع الأفراد: يقدم الخدمات المصرفية للأفراد، عن طريق شبكة فروعه المنتشرة في المملكة، والمراكز الخاصة بالمصرفية الماسية والذهبية والفضية، كما يخدم القطاع عملاء المصرفية الخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

قطاع الشركات: يقدم الخدمات المصرفية للشركات، ويتعامل بشكل أساس على تقديم التسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات المدينة والمنتجات المشتقة.

قطاع الخزانة والاستثمار: يقدم خدمات أسواق المال وخدمات المتاجرة، وخدمات الخزانة وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية للمجموعة.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يقدم خدمات إدارة الاستثمار، وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة، والترتيب وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية.

بيان تأثير كل قطاع من قطاعات البنك في حجم الأعمال، وإسهامها في نتائج 2019م:

بآلاف الريالات

القطاع	صافي الدخل قبل الزكاة	النسبة
قطاع الأفراد	1,556,289	%25
قطاع الشركات	2,056,542	%33
قطـاع الخزانة والاستثمار	2,250,604	%36
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة*	368,631	%6
الإجمالي**	**6,232,066**	**%100**

*يمثل شركة الرياض المالية.

**تأثير الشركات التابعة الأخرى في نتائج البنك غير جوهرية.

الاستراتيجية والأهداف

تتواصل إسهامات بنك الرياض في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات برامج التنمية الشاملة، من خلال أنشطته المصرفية داخل المملكة العربية السعودية وفروعه الخارجية في لندن وهيوستن وسنغافورة والتي تُعد رافداً لتطوير الأنشطة التجارية في المملكة.

وعلى الرغم من التحديات الحالية في البيئة الاقتصادية والتنافسية، إلا أن بنك الرياض يرى فرصاً واعدة من منظور «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» وما تحمله من خارطة طريق اقتصادية طموحة، بالتركيز على القطاعات التي أولتها الرؤية اهتماماً خاصاً.

وشهد عام 2019م استمرار تفعيل الإجراءات التنفيذية لاستراتيجية بنك الرياض 2022 والتي تهدف إلى أن يكون بنك الرياض هو الخيار الأول للعملاء المستهدفين.

وترتكز استراتيجية البنك على أربعة محاور رئيسية:

التركيز على العملاء: تقديم منتجات للأفراد والشركات بجميع احتياجاتهم، حيث يُعَد رضا العملاء مقياس النجاح المشترك لجميع إدارات البنك

رفع الإنتاجية: بما يساهم في إثراء تجربة العميل

الابتكار: بما يلبي احتياجات العملاء، وتقديم خدمات مميزة لهم

التركيز على بيئة العمل: لضمان أفضل الممارسات التي تعود بالنفع على موظفي البنك وعملائه

وتستهدف هذه المحاور تحقيق الأهداف التالية لبنك الرياض:

- أن يصبح البنك الرقمي الرائد في المملكة.
- رفع الإيرادات من خلال رفع مبيعات قطاع الأفراد والشركات.
- تطوير وتعزيز الخدمات المقدمة لعملاء المصرفية الخاصة والمصرفية الماسية والقطاع الحكومي وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير عمليات البيع الشامل بين كافة قطاعات البنك المختلفة.
- التركيز على خدمة العملاء وتطوير مستوى الخدمات المقدمة لهم.

ويتطلع بنك الرياض إلى تعزيز مكانته في صدارة القطاع المصرفي السعودي، وزيادة حصته السوقية، ومضاعفة نسب النمو في الأرباح والايرادات، وتحسين خدماته ومنتجاته المصرفية، ومواكبتها لأهداف «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» من خلال استراتيجية التحول 2022.

وسيواصل البنك خططه للتحول الرقمي، وأتمتة جميع معاملاته المصرفية، وتوسيع انتشاره في كافة مناطق المملكة، من خلال أجهزة الصرف الآلي والفروع الرقمية، كما سيسعى إلى توسيع قاعدة المستفيدين من برامج ومبادرات خدمة المجتمع، وتعزيز شراكاته مع المؤسسات والجمعيات الخيرية والإنسانية.

أما موظفو بنك الرياض، فسيكون لهم نصيب وافر من الاهتمام، حيث سيواصل البنك السعي نحو تطوير مهاراتهم، وتعزيز قدراتهم، وتحسين بيئة العمل، كونهم ثروة البنك الحقيقية التي يوليها جل اهتمامه، وقد انعكس هذا الاهتمام على زيادة الإنتاجية وتحقيق نتائج مالية ملموسة في عام 2019م.

وبالإشارة إلى إعلان بنك الرياض في تداول بتاريخ 24 ديسمبر 2018م، عن المناقشات المبدئية مع البنك الأهلي التجاري لدراسة اندماج البنكين، أعلن البنك لاحقاً بتاريخ 16 ديسمبر 2019م عن اتفاق مجلسي إدارة البنكين على إنهاء المناقشات المبدئية وعدم الاستمرار في دراسة اندماج البنكين. ويؤكد مجلس إدارة بنك الرياض بأن رؤيته الاستراتيجية ستمكنه بمشيئة الله وتوفيقه من الاستمرار في تطوير منتجاته وخدماته وتقنياته، والتي تخدم مصلحة عملائه ومساهميه وموظفيه، وتعزز مكانته الريادية والتنافسية.

الشركات التابعة

القطاع	رأس المال بالريال	إجمالي عدد الأسهم	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي	الدولة محل التأسيس	الدولة محل النشاط
شركة الرياض المالية	200,000,000	20,000,000	%100	القيام بأنشطة التداول بصفة أصيل ووكيل، والتعهد بالتغطية، وإنشاء الصناديق والمحافظ الاستثمارية وإدارتها، بالإضافة إلى ترتيب وتقديم الاستشارات، وخدمات الحفظ للأوراق المالية، وإدارة المحافظ والتداول.	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة إثراء الرياض العقارية	10,000,000	1,000,000	%100	مسك وإدارة الأصول المقدمة من العملاء على سبيل الضمانات، وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي تأسست من أجلها الشركة.	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة الرياض لوكالة التأمين	500,000	50,000	%100	تعمل كوكيل بيع منتجات التأمين، المملوكة والمدارة من قبل شركة تأمين رئيسية أخرى.	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة كيرزون ستريت بروبيرتيز ليميتيد	9,901	2,000	%100	شركة مؤسسة لغرض خاص وذلك لامتلاك العقارات.	جزيرة مان	المملكة المتحدة
شركة الرياض للأسواق المالية	187,500	50,000	%100	القيام بمعاملات المشتقات المالية، واتفاقيات إعادة الشراء، مع الأطراف الدولية نيابة عن بنك الرياض.	جزر كايمان	المملكة العربية السعودية

وفيما يلي تفصيل الشركات التابعة:

1 - شركة الرياض المالية:

شركة مساهمة مقفلة برأس مال مقداره 200 مليون ريال، مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ومرخصة من هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية ومقرها الرئيس الرياض.

من أهم أهدافها الابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وكانت أهم إنجازاتها في عام 2019م:

- إطلاق خدمة التداول في عقود الفوركس في أبريل 2019م لتكون بذلك أول شركة مالية مرخصة في السعودية تقدم هذه الخدمة.
- الاستمرار في إصدار منتجات عقارية عالمية في مواقع مميزة تلبي احتياجات عملاء الرياض المالية.
- حصول صندوق «الرياض للأسهم العالمية» على جائزة «ليبر» لأفضل صناديق الأسهم العالمية في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداءً خلال عشر سنوات.
- رفع حجم الأصول المدارة خلال عام 2019م بنسبة 51% مقارنة بعام 2018م.
- انضمام صندوق «الرياض ريت» إلى مؤشر «فوتسي إبرا / ناريت للأسواق الناشئة» FTSE EPRA Nareit Global Emerging Index
- حصول صندوق «الرياض للأسهم القيادية» في عام 2019م على جائزة أرقام التقديرية «الصندوق الأعلى أداء لعام 2018م».

وتتميز المصرفية الاستثمارية للشركات لدى «الرياض المالية» بأنها تضم الكفاءات المتمرسة في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة التي تغطي كافة النشاطات، ومنها إدارة طرح الصكوك، والسندات، وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ، وعمليات التمويل المهيكلة.

وقد عملت إدارة الوساطة وخدمات التوزيع على توفير الأدوات اللازمة لتحليل البيانات، التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم، وأتاحت الإدارة مؤخراً استقطاب عملاء جدد من المنصة الرقمية دون حاجة إلى زيارة فروع بنك الرياض أو مراكز «الرياض المالية» مما يساهم في تقديم خدمة أفضل للعملاء، وفي الوقت ذاته تحسين الكفاءة التشغيلية.

على صعيد خدمات الوساطة الدولية، استمر الأداء المتميز لخدمات تداول الأسهم الدولية وأضيفت العديد من الخدمات، كالبحوث والتحليلات البيانية، حيث تضاعف عدد العملاء وتضاعف صافي الربح المحقق من هذه الخدمة بالإضافة إلى الابتكار في المنتجات الاستثمارية التي تقدم للعملاء وتلبي احتياجاتهم.

أما في مجال خدمات الوساطة المحلية، فقد استقطب منتج التداول بالهامش الكثير من العملاء مما أدى إلى زيادة عدد المستثمرين المستفيدين من هذا المنتج، كما استمر تعزيز منتج تورق الأسهم المحلية بالتعاون مع بنك الرياض، الذي ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز ربحية خدمات التداول المحلية، وتقدم «الرياض المالية» أيضاً خدمات أمين حفظ جميع الأوراق المالية المحلية والدولية.

وقد عملت إدارة الثروات خلال 2019م على استمرار تعزيز مفهوم الثقافة الاستثمارية لدى عملائها من خلال خدمة الاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الشركة إلى كبار العملاء عبر ثلاثة مراكز في الرياض والخبر وجدة، لمساعدتهم على تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية، مما كان له أثر ملموس في نمو نشاط الشركة في مجالي إدارة الأصول وخدمات الوساطة.

وتقدم شركة الرياض المالية خدماتها عبر (9) مراكز استثمارية بالإضافة إلى خدمات الهاتف المجاني وكذلك عبر القنوات الإلكترونية والتي تشمل «الرياض المالية أون لاين» و تطبيقات الجوال لخدمات التداول المحلي و الدولي و الفوركس، و هاتف الرياض المالية التفاعلي و الصراف الآلي لبنك الرياض. كما يتم خدمة عملاء الرياض المالية من خلال فروع بنك الرياض.

2 - شركة إثراء الرياض العقارية:

شركة ذات مسؤولية محدودة، مملوكة بالكامل لبنك الرياض ومسجلة في المملكة ومقرها الرئيسي الرياض ويبلغ رأس مالها المدفوع عشرة ملايين ريال موزعة على عدد مليون سهم بقيمة إسمية للسهم عشرة ريالات. وتهدف الشركة إلى القيام بخدمات مسك وإدارة الأصول المفرغة للبنك وللغير كضمانات وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي تأسست من أجلها.

3 - شركة الرياض لوكالة التأمين :

شركة ذات مسؤولية محدودة، مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ويبلغ رأس مالها 500 ألف ريال، مدفوعة بالكامل، وهي مسجّلة في المملكة، ومقرها الرئيسي الرياض، وتهدف إلى تسويق وبيع منتجات التأمين التي توفرها الشركة العالمية للتأمين التعاوني إلى بنك الرياض وإلى عملائه من الأفراد والشركات، مع إمكانية توسيع أنشطتها لتشمل عملاء سوق التأمين السعودي.

وقعت الشركة اتفاقية تأمين مصرفي مع الشركة العالمية للتأمين التعاوني، واتفاقية توزيع منتجات التأمين مع بنك الرياض، وقد حصلت على كافة الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي لمزاولة نشاطها.

4 - شركة «كيرزون ستريت بروبيرتيز ليميتد»

شركة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ومؤسسة في جزيرة مان لغرض خاص، وذلك لامتلاك العقارات في المملكة المتحدة.

5 - شركة الرياض للأسواق المالية

شركة مرخصة في جزر كايمان، وتختص بتنفيذ معاملات المشتقات المالية مع الأطراف الدولية نيابة عن بنك الرياض.

riyad capital

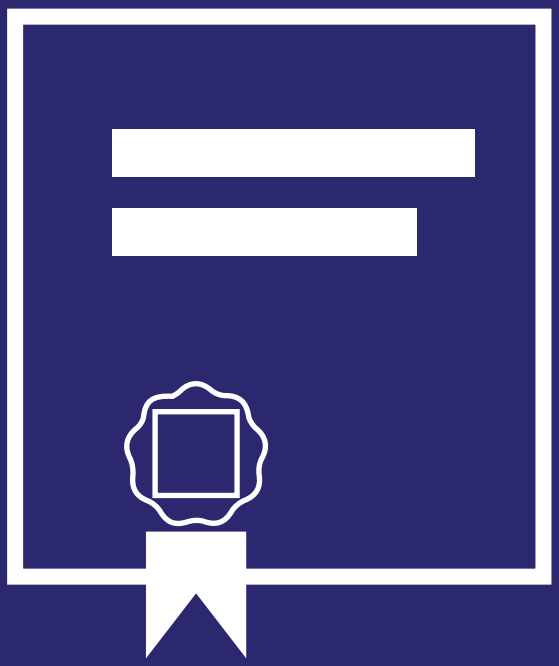

ملخص لأعمال مجموعات وقطاعات الأعمال للبنك:

سعياً لتحقيق أهداف استراتيجية التحول 2022 وتماشياً مع «رؤية المملكة العربية السعودية 2030»، يواصل بنك الرياض ترسيخ قاعدته المصرفية وتوسيع نطاق عملائه حول المملكة، مضيفاً كمّاً وافراً من الإنجازات إلى رصيد نجاحاته المتواصلة، في سعيه الحثيث إلى تعزيز سهولة الوصول واختصار المسافات والأزمنة نحو الاستفادة من خدمات بنك الرياض المصرفية.

الإنجازات التي حققها بنك الرياض في العام الماضي تجلّت وتتجلى كمّاً ونوعاً في مختلف قطاعاته وأنشطته الرئيسية، كما يلي:

قطاع مصرفية الأفراد

استمر قطاع مصرفية الأفراد في تقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات الجديدة والمتنوعة بشكل مبتكر ومتواكب مع التطور التقني بشكل يلبي احتياجات العملاء المتزايدة الحالية والمستقبلية وتطلعاتهم للحصول على خدمة مميزة تماشياً مع رؤية البنك بأن يكون الأكثر ابتكاراً والأجدر بالثقة مع المحافظة على قيمه (نهتم - نتفوق - نعمل معاً). وقد انعكس تنفيذ هذه الرؤية بزيادة عدد عملاء مصرفية الأفراد لعام 2019م وزيادة حجم التعامل الذي ساهم في تعزيز الحصص السوقية وتعظيم الأرباح.

شهدت محفظة التمويل العقاري نمواً بنسبة 25.7% في عام 2019م مقارنة بالعام السابق نتيجة ما قام به البنك من تطوير للمنتجات والخدمات التمويلية من خلال الشراكة القائمة مع برامج الإسكان وصندوق التنمية العقارية.

كما شهدت محفظة التمويل الشخصي لعام 2019م نمواً بنسبة 5% وذلك من خلال تقديم حلول مبتكرة ومميزة لخدمة العملاء وتحقيق تطلعاتهم من خلال:

• إطلاق «برنامج تسهيل» لتلبية احتياجات العملاء الراغبين بالحصول على تسهيلات مالية عاجلة في حساباتهم الجارية دون التزام بقرض طويل الأجل، وبموافقة فورية من الخدمات الرقمية لبنك الرياض دون الحاجة إلى زيارة الفرع، مما يعد إنجازاً في سبيل تحسين تجربة العميل.

• تقليص فترة منح القرض الشخصي من معدل 2.30 يوم إلى 0.7 يوم.

• الاتفاق مع شركة الرياض المالية لتكون وسيط للسلع المستخدمة للتمويل الشخصي والبطاقات الائتمانية الإسلامية والتمويل العقاري بدلاً من المورد الخارجي، مما ساهم بتقليل التكاليف وتعظيم الأرباح.

وتتويجاً لتوجه بنك الرياض نحو المصرفية الرقمية، فقد تمكن من نقل كافة خدمات الحوالات الدولية السريعة عبر شبكة «ويسترن يونيون» إلى أجهزة الصرف الآلي و «أون لاين الرياض»، إضافة إلى تدشين تطبيق «إيزي ترانسفير»، لتكون خدمة الحوالات الدولية السريعة متوفرة بين أيدي العملاء على مدار الساعة ومن أي مكان.

ولتحسين تجربة العملاء مع برنامج «حصاد» للمكافآت، يجري العمل من أجل الإطلاق التجريبي للنسخة المحدثة من البرنامج لتمكين العميل من استبدال النقاط بشكل فوري وآلي والاستفادة منها من خلال الأماكن التابعة للتجار المشاركين ومقدمي الخدمات المدرجين في البرنامج.

وفي سبيل تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء ومواكبة التطور التقني والانتشار الجغرافي ولمساعدة عملائنا على تحقيق تطلعاتهم قام البنك بتركيب أجهزة الخدمة الذاتية في 20 فرعاً موزعة على كافة أنحاء المملكة مما يسهل انجاز العمليات المصرفية للعملاء بشكل ذاتي ومباشر على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع. كما أنه يجري العمل حالياً على تركيب عدد 80 جهازاً إضافياً للخدمة الذاتية موزعة على الفروع في مختلف أنحاء المملكة.

أما أجهزة الصرف الآلي، فقد تم الانتهاء من استبدال عدد (350) جهازاً جديداً لمشروع تحديث واستبدال مكائن الصرف الآلي لعام 2019م، ليبلغ إجمالي أجهزة البنك 2558 جهازاً في جميع مناطق ومدن المملكة من بينها عدد 14 جهازاً خاصاً بالعملات الأجنبية، حيث تتيح أجهزة الصرف الآلي لعملاء بنك الرياض وعملاء البنوك الأخرى من حاملي بطاقات مدى، إنجاز معاملاتهم المصرفية على مدار 24 ساعة ، كما يحرص البنك على التواجد في العديد من الفعاليات والأنشطة من خلال توفير أجهزة الصراف المتنقلة لتلبية احتياجات عملائه ومتطلباتهم.

أما شبكة الفروع فقد شهدت إطلاق برنامج «بالبيع ننمو وبالخدمة نسمو» لمضاعفة الأهداف البيعية بواسطة الخدمات المميزة، وتم في هذا الصدد استحداث عشر وظائف لإدارة جودة الخدمة في المناطق والتعاقد مع الشريك الاستراتيجي شركة «فرانكلن كوفي» لتقديم دورات متخصصة تعكس أهداف البرنامج من أجل إثراء تجربة العميل في فروع بنك الرياض.

المصرفية الماسية والذهبية

يواصل البنك تلبية احتياجات وتطلعات عملاء المصرفية الماسية بشكل مستمر كونه الشريك المالي الأكثر موثوقيةً واهتماماً، حيث قام بزيادة المراكز المخصصة لعملاء المصرفية الماسية بنهاية 2019م إلى 25 مركزاً زودوا بأرقى الخدمات المصرفية لعملاء المصرفية الماسية، كما تم زيادة عدد مديري العلاقة ليصل عددهم لنحو 170 مدير علاقة في معظم فروع البنك لضمان تقديم أعلى مستويات الخدمة إلى عملاء المصرفية الماسية.

أما المصرفية الذهبية، فتشهد أيضا توسعاً متزايداً في عدد مكاتب الخدمة المخصصة لها وتجاوزت بنهاية العام الماضي 170 مكتباً لضمان تقديم أعلى مستويات الخدمة إلى عملاء المصرفية الذهبية.

المصرفية الخاصة

بذلت المصرفية الخاصة بالبنك العديد من الجهود لتقديم أفضل الخدمات التي تلبي طموح شريحة المصرفية الخاصة وإدارة ثرواتهم، والتأكد من تحسين مستوى الخدمة والجودة المقدمة لهم على مدار الساعة وفق أفضل المعايير لمنافسة مثيلاتها في البنوك الأخرى على الصعيد المحلي والعالمي. كما يجري العمل على تقديم مجموعة من الحلول المصرفية المميزة التي تواكب تطلعات وتوقعات عملاء هذه الشريحة.

قطاع مصرفية الشركات

حقق قطاع مصرفية الشركات أداءً مميزاً خلال العام 2019م، حيث واصل البنك تعزيز مركزه الريادي في تمويل الشركات على مختلف الشرائح ابتداءً من المنشآت الصغرى إلى الكبرى والمالية وإدارة القروض المشتركة للتحالفات والمشاريع العملاقة.

وشاركت مصرفية الشركات بفعالية في تمويل مبادرات «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» مع مختلف القطاعات والجهات الحكومية، مثل وزارة المالية والصندوق الصناعي ووزارة التجارة من خلال منشآت ووزارة الحج ووزارة التعليم وغير ذلك من الجهات. ولقد كان لتمويل الشركات حضورٌ مميزٌ، حيث شاركت في تمويل مشاريع الرؤية العملاقة مثل البحر الأحمر وأمالا. كما تم تمويل العديد من الشركات الوطنية والتي تعتبر رافد في تحقيق أحد أهم أهداف الرؤية وهو تعزيز المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.

كما واصل بنك الرياض تعزيز ريادته الوطنية من خلال دعم ورعاية الأنشطة والفعاليات المختلفة في المملكة من خلال مصرفية الشركات فكان البنك الشريك الاستراتيجي لهيئة الترفيه في موسم الرياض ولإدارة المرور في معرض السلامة المرورية، فقام برعاية عدد من ملتقيات ومعارض المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال،

ونظراً لمكانة بنك الرياض العريقة في توفير الحلول المصرفية لتسهيل ممارسة الأعمال، فقد تم توقيع عدد من اتفاقيات التفاهم مع عدة جهات حكومية وخاصة لبحث سبل تطوير الحلول المالية المتكاملة مع ما تقدمه من خدمات وبرامج.

على صعيد آخر قامت مصرفية الشركات بعقد ورش عمل وحلقات تثقيف وتدريب لأصحاب المنشآت للتعرف على المنتجات والخدمات البنكية المتوائمة مع أنشطة منشآتهم وكيفية استخدامها لتطوير عملياتهم الداخلية مما يعزز من فعالية إدارة منشآتهم في مختلف القطاعات المالية والبيعية.

كما قدمت مصرفية الشركات باقات وحلول مصرفية متكاملة لموظفي المنشآت من خلال إدارات الموارد البشرية في تلك المنشآت سواءً الحكومية أوالخاصة توطيداً للعلاقة وتكاملاً معهم.

إن بنك الرياض من خلال مصرفية الشركات يسعى للمشاركة في تحقيق أهداف «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» مثل تسهيل ممارسة الأعمال وتمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص وتعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني ورفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وتعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال والتي بدورها تصب في تحقيق مؤشرات برامج الرؤية المختلفة مثل برنامج التحول الوطني وبرنامج تطوير القطاع المالي وبرنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية وبرنامج تحقيق التوازن المالي وبرنامج الشراكات الاستراتيجية.

ونتيجة لتميز مصرفية الشركات، حصل بنك الرياض هذا العام على جائزة أفضل بنك في تمويل المنشآت الصغيرة من قبل برنامج كفالة وجائزة أفضل بنك في دعم المنشآت الصغيرة العاملة في القطاعات المستهدفة للتنمية من قبل «رؤية المملكة العربية السعودية 2030».

وفيما يلي استعراض لأهم الاتفاقيات والأنشطة التي رعاها بنك الرياض عن طريق مصرفية الشركات في عام 2019م:

أهم الاتفاقيات والمشاريع:

- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة قنوات الاتصالات السعودية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتحول الرقمي عن طريق الاستفادة من خدمات بنك الرياض.
- اتفاقية برنامج دعم استدامة الشركات مع وزارة المالية.
- اتفاقية برنامج تمويل الاعتمادات لعملاء صندوق التنمية الصناعي.
- اتفاقية وكالة تمويلية لبرنامج دعم المشاريع مع وزارة المالية.
- مشروع العمرة الإلكترونية حصريا مع بنك الرياض من ضمن ثلاث بنوك فقط.

قطاع مصرفية الشركات (تتمة)

أهم الاتفاقيات والمشاريع (تتمة):

- بطاقة نثريات المدارس الحكومية مع وزارة المالية ووزارة التعليم.
- شراكات مختلفة مع عدة شركات تقنية مالية.
- تنفيذ مدفوعات مقدمي خدمة الحجاج للسنة الثالثة على التوالي حصرياً مع بنك الرياض.
- تقديم خدمات حلول العمليات الشاملة لمشاريع «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» بشكل حصري مع بنك الرياض مثل مشروع البحر الأحمر وأمالا وموسم الرياض.
- توقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإطلاق 4 منتجات تمويلية خاصة بالمنشآت الصغيرة.
- اتفاقية مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للانضمام لبوابة التمويل.
- اتفاقية مع غرفة الشرقية لرعاية مجلس شباب الأعمال، وكذلك تقديم الدعم التمويلي والمعرفي لرواد الأعمال.
- برنامج التمويل غير المباشر مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تجديد مذكرة تفاهم مع اس ام بي سي تخص تعاون البنكين لدعم الشركات اليابانية القادمة للمملكة.

أهم الرعايات والملتقيات والمعارض:

- موسم الرياض.
- الراعي الرسمي لمؤتمر السلامة المرورية.
- ملتقى «بيبان حائل» والذي نظمته هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ملتقى تمويل المقاولين للشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض.
- رعاية المؤتمر الأول لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالرياض والمنظم من قبل «برنامج كفالة».
- رعاية ملتقى ثقة لتحفيز ودعم سيدات الأعمال بجدة.
- رعاية ملتقى «بيبان الشرقية» والذي نظمته هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- رعاية ملتقى إندوفر لريادة الأعمال بالرياض.
- رعاية ملتقى «راد لريادة الأعمال بالمنطقة الشرقية» والذي نظمته غرفة الشرقية.
- رعاية مجلس شباب الأعمال بالمنطقة الشرقية.
- رعاية «منتدى الأحساء للاستثمار».
- المشاركة في ندوات عن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدة مناطق من المملكة.

الفروع الخارجية

يحرص بنك الرياض من خلال فروعه في مدينة لندن وهيوستن، ومن خلال مكتبه التمثيلي في مدينة سنغافورة، على توفير الحلول المصرفية لعملائه وتلبية احتياجاتهم في مناطق وجودهم.

تقدّم هذه الفروع استشاراتها للمساهمة في خلق فرص استثمارية داخل المملكة بما يعزز البيئة التجارية المحلية وينهض بها، كما ترعى هذه الفروع مصالح عملاء البنك الاستثمارية في الخارج.

ويوفر فرع لندن لعملائه في المملكة ولفروعهم الخارجية خدمات مصرفية صمّمت خصيصاً لدعم الاستثمارات الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الاستثمارية الخاصة، وينفرد بنك الرياض بتقديم خدماته المصرفية على مستوى البنوك السعودية في القارتين الأمريكيتين من خلال وكالة هيوستن.

أما المكتب التمثيلي في سنغافورة، فيتولى مساعدة العملاء على استغلال الفرص الاستثمارية في قارة آسيا، وتطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تملك أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

قطاع المصرفية الرقمية

يواصل بنك الرياض سريعاً تطوير واجهته الرقمية وقنواتها المتعددة لتعزيز سهولة الوصول إلى خدماته المصرفية وتحقيق رؤيته بأن يكون البنك الأكثر ابتكاراً والأجدر بالثقة، وهنا نرصد بعض المؤشرات التي تحققت خلال عام 2019م:

- حققت خدمة «بسّطناها» استقطاباً فاق التوقع، حيث مكنت العميل الجديد من إنشاء حسابه خلال دقيقتين وبأسلوب رقمي كامل دون حاجة إلى زيارة الفرع.
- ارتفعت مبيعات البنك عبر القنوات الرقمية بنسبة 58% ومايزال هذا الرقم يواصل الارتفاع.
- زادت الحسابات الإضافية المنشأة بواسطة «أون لاين الرياض» أو «موبايل الرياض» بنسبة 80.3% للحسابات الجارية و 52.9% لحسابات الادخار.
- سجلت بطاقات الائتمان المباعة بالقنوات الرقمية نمواً بلغ 52.5%.
- زاد عدد المستخدمين النشطين عبر القنوات الرقمية بنسبة 33.2% عن 2018م، وذلك بفضل الحملات الترويجية التي نفذها البنك لتشجيع العملاء على التسجيل واستخدام قنواته الرقمية.

في نفس الاتجاه، أطلق بنك الرياض عدداً من الخدمات الرقمية لتحسين تجربة العميل ومضاعفة العوائد من القنوات الرقمية للبنك، منها:

1. خدمة «تسهيل» للحصول الفوري على قرض عاجل لا يتجاوز 25% من قيمة صافي الراتب الشهري من خلال «أون لاين الرياض» و«موبايل الرياض».

2. تمكين رواد الأعمال من إصدار «البطاقة الرقمية» بشكل فوري من «أون لاين الرياض» (بحد أقصى خمس بطاقات) لاستخدامها في التسوق الإلكتروني.

3. إمكانية تقديم طلب «تمويل شخصي» و«إعادة تمويل» و«بطاقة ائتمانية مسبقة الدفع» من «أون لاين الرياض» و«موبايل الرياض».

4. تطوير خدمة «الاتصال التلقائي» لتكون على نحو يستبق توقعات العميل ويبادر في عرض خدمات مثل «التمويل الشخصي» أو «إعادة التمويل» أو «البطاقة الائتمانية» عند تأهله للحصول على واحدة منها، ويمكنه من تقديم الطلب فوراً في نفس الاتصال، كما تذكر الخدمة العميل بصدور فواتيره وتمكنه من تسديدها في نفس الاتصال.

5. إطلاق خدمة «أبل باي» و «ويسترن يونيون» عبر القنوات الرقمية للبنك.

قطاع المصرفية الرقمية (تتمة)

بالإضافة إلى ماسبق، أطلق البنك الواجهة الجديدة لتطبيق «موبايل الرياض» وجهاز «خدمة الرياض الذاتية» لتحسين تجربة العميل الرقمية، ورافق ذلك افتتاح الفرع الرقمي للبنك داخل أحد مراكز التسوق التجارية الكبرى، وتم تحديث جميع القنوات الرقمية لتعكس هوية العلامة التجارية لبنك الرياض على نحو أفضل.

كذلك أصبح بإمكان العملاء تقديم طلبات الاعتراض على عمليات بطاقة الائتمان أو جهاز الصرف الآلي وتقديم طلب إصدار بطاقة الصرف الآلي وإدارة خدمات البطاقة، مثل تنشيط وإيقاف البطاقة والشراء الإلكتروني وأثير وإعادة تعيين الرقم السري ذاتياً بواسطة العميل نفسه عبر قناة «هاتف الرياض» وقناة «أون لاين الرياض».

وتصب جميع هذه الإنجازات في سبيل تفعيل القنوات الرقمية لخدمة عملاء بنك الرياض وتفريغ وقت وجهد موظفي الفروع لتقديم الخدمات النوعية إلى العملاء، مما ينعكس إجمالاً على تطوير الخدمات المصرفية لبنك الرياض على المستوى الكمي والكيفي.

ولحرص بنك الرياض على مواكبة آخر التوجهات والاستفادة من أفضل الممارسات في القطاع المصرفي محلياً وعالمياً، أطلق البنك عدة مبادرات في إطار تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» وتمكين رواد الأعمال ودعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه المبادرات:

• صندوق استثمار في رأس المال الجريء تبلغ قيمته 100 مليون ريال ليكون بنك الرياض الأول سعودياً في امتلاك رأس مال جريء للاستثمار في التقنية المالية الواعدة (Fintech).

• برنامج شراكة استراتيجية مع رواد الأعمال في المجال الرقمي لتقديم حلول مبتكرة في التقنية المالية وخلق فرص جديدة في المجال الرقمي.

• منصة (API SANDBOX) التي تسمح للمشاريع ورواد الأعمال المستثمرين في التقنية المالية بالتشارك التقني مع أنظمة البنك الداخلية في خطوة إضافية نحو نموذج العمل المستقبلي (Open Banking).

• خلق آلية عمل وبيئة للابتكار الرقمي داخل البنك لتحفيز التحول الرقمي في النواحي التالية: (تمكين الموظفين – تحسين تجربة العميل – تطوير الخدمات والمنتجات – تسهيل الإجراءات الداخلية).

ومن أجل تفعيل هذا الاتجاه وتحقيق أهداف التحول الرقمي، يعمل بنك الرياض مع عددٍ من رواد الأعمال المحليين والدوليين، بالإضافة إلى كونه شريكاً استراتيجياً مع المنصات العالمية للابتكار ومواكبة التطور الرقمي المستمر على نطاق دولي.

قطاع الخزانة والاستثمار

يدير القطاع احتياجات السيولة للبنك بكفاءة عالية، وذلك باستقطاب ودائع العملاء بتكلفة تنافسية والحفاظ على مستويات عالية منها، مع التركيز على الودائع المتوسطة والطويلة الأجل من خلال منتج الودائع والمرابحات لتنويع مصادر السيولة.

في عام 2019م، تمكن قطاع الخزانة والاستثمار من تحسين قائمة المركز المالي للبنك، وإدارة برامج إصدار الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتوفير السيولة بالريال السعودي والعملات الأجنبية بتواريخ استحقاق مختلفة، فضلاً عن تنويع مصادر التمويل وتحسين نسبة ملاءة رأس المال.

ونجح القطاع في تنويع الخدمات المقدمة إلى العملاء لتغطي طيفاً واسعاً من قطاعات السوق، الأمر الذي ينتج منه خفض مخاطر التركيز على فئة واحدة من العملاء، وأطلقت مبيعات الخزانة منتجات حديثة أدت إلى جذب مزيد من الفرص وبالتالي تحسين تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم المالية.

وقدم القطاع منتجات تحوط مبتكرة من شأنها توفير حلول مالية مناسبة للشركات وكبار العملاء، بهدف الحماية من تقلبات أسعار الفوائد والعملات الأجنبية والسلع. وتماشياً مع استراتيجية البنك للتطوير الرقمي، أطلق القطاع خدمة تنفيذ بيع وشراء العملات الأجنبية للشركات رقمياً من أجل أتمتة دورة العمل وزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية.

وخلال عام 2019م، تمكن قطاع الخزانة والاستثمار من تحقيق أداء متميز للعام الثالث على التوالي، ونجح في توطين إدارة حصة كبرى من استثماراته الخارجية، التي كان يديرها مديرو المحافظ الدوليين، ليتم إدارتها الآن داخلياً من قبل القطاع.

ونتج عن هذا الإنجاز تحسين عوائد الاستثمار وزيادة فعالية إدارة السيولة باستخدام اتفاقيات إعادة الشراء، وتعزيز التحكم والمراقبة إضافة إلى خفض تكاليف الرسوم المخصصة لإدارة المحافظ. وقام القطاع أيضاً بتنويع الاستثمارات في الأسواق الرئيسية وفئات الأصول والقطاعات، ما أدى إلى زيادة الفرص وانخفاض المخاطر الإجمالية للمحافظ.

يضاف إلى ما سبق، الدور المستمر لقطاع الخزانة والاستثمار في إدارة متطلبات السيولة وتمويل مختلف الأنشطة المصرفية بكفاءة عالية وتكلفة تنافسية.

تقنية الأعمال

قطاع تقنية الأعمال هو محور الارتكاز في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي لبنك الرياض، وفي عام 2019م، واصل القطاع جهوده الحثيثة في تطوير البنية التحتية التقنية للبنك وتحديثها بما يتماشى مع خطط وأهداف قطاعات خدمة العملاء، وشمل ذلك تطوير العديد من الأنظمة والخدمات بما يواكب متطلبات سوق الأعمال ويدعم استراتيجية البنك 2022.

وشهد عام 2019م أيضا انطلاق العمل في عدة مشاريع لمواصلة نهج بنك الرياض في تحسين أعماله بما ينعكس على جودة الخدمات المقدمة إلى عملائه، ومنها:

1. مشروع أتمتة العمليات اليدوية في جميع القطاعات باستخدام تقنية الروبوت التي تساعد في سرعة الإنجاز وزيادة الإنتاجية وتقليل مستوى الخطأ في التنفيذ، وقد تم إنجاز المرحلة الأولى والثانية في قطاع تقنية الأعمال وقطاع العمليات.

2. اكتمال المشروع التجريبي للعملة الرقمية «عابر» بمشاركة بنوك مختارة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك المركزي الإماراتي.

3. اكتمال مشروع تحديث العلامة التجارية وتجديد واجهات الأنظمة الرقمية.

4. إطلاق نظام خدمات الأفراد المصرفية الجديد للهواتف الذكية، الذي يتمتع بمميزات متطورة تواكب احتياجات العملاء.

5. إطلاق خدمة المدفوعات الالية لربط مكاتب العمرة الداخلية مع وكلاءهم خارج المملكة عن طريق ربط أنظمة البنك مع نظام وزارة الحج والعمرة (سجل) وتحصيل المبالغ في حساب الوزارة لدى البنك.

كما تم خلال عام 2019م العمل على ترقية العديد من أنظمة البنك، وذلك للاستفادة من ميزاتها الجديدة في تقديم خدمات أفضل وبكفاءة عالية.

حوكمة تقنية الأعمال وأمن المعلومات

يرتكز مفهوم حوكمة تقنية المعلومات على ضمان الاستخدام الفعال والمؤثر لتقنية المعلومات، لإتاحة الفرصة للبنك لتحقيق أهدافه من خلال تحقيق الانسجام بين استراتيجية تكنولوجيا المعلومات واستراتيجية الأعمال. ويساهم مفهوم حوكمة تقنية الأعمال في الحد من المخاطر التقنية، ويعزز المرونة التقنية لاستمرارية أعمال البنك بكفاءة، وسرعة التعافي من الانقطاعات، وفي الوقت نفسه التقليل من احتمال وقوع حوادث تؤثر على استمرارية النشاط.

ومن أهم إسهامات إدارة حوكمة تقنية الأعمال وأمن المعلومات في عام 2019م:

1. التطبيق الناجح لمشروع التعافي من الكوارث التقنية، وبذلك تم الإيفاء بجميع المتطلبات التنظيمية من مؤسسة النقد العربي السعودي في هذا الصدد ورفع كفاءة القدرة التقنية للبنك للعمل تحت كافة الظروف.

2. إنجاز مشروع «تحليل أثر الأعمال البنكية» بعقد 300 ورشة عمل مع كافة قطاعات وأقسام ووحدات البنك، تم خلالها رصد أهم الأعمال البنكية، وتحليل أثار الانقطاع عليها، وإيجاد الحلول البديلة. وهذا المشروع بين الركائز الرئيسية حسب الإطار العام لاستمرارية الأعمال الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي.

3. التطبيق الناجح لمشروع «نموذج تشغيل التكنولوجيا» الذي يُحدد الإطار السليم لعمل تقنية المعلومات وأمنها وحوكمتها، والتأكد من التكامل التام مع بقية خطوط الدفاع في البنك، مثل إدارتَيْ المخاطر والمراجعة الداخلية، وبالتالي رفع الكفاءة التشغيلية مع خفض المخاطر التقنية.

4. إنجاز اختبارات إدارة استمرارية الأعمال بتنفيذ اختبارات بلغ عددها 42 في كافة القطاعات والأقسام الحيوية في البنك.

إدارة الالتزام

يسعى بنك الرياض باستمرار إلى تعزيز ثقافة الالتزام والمحافظة على قيمه ومعاييره المهنية على مختلف الأصعدة والأنشطة وتشمل هذه المعايير المتطلبات النظامية المحلية والدولية ولوائح العمل المثلى ومبادئ السلوك والممارسات الأخلاقية والمهنية التي يعمل بها البنك.

تهتم إدارة الالتزام بسلامة بيئة ضوابط الالتزام وتطبيق برنامج التزام فعال يشمل أعمال المراقبة وتقديم النصح والمشورة وإدارة الشؤون التنظيمية والتوعية بمفاهيم الالتزام، فضلاً عن مراقبة الالتزام ومراقبة العمليات البنكية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تعمل الإدارة، بالتوازي مع رحلة البنك نحو تحقيق رؤيته وأهدافه وقيمه، من أجل تحقيق أعلى معايير الجودة وتطبيق أفضل الممارسات في كل ما يخص تحديد مخاطر عدم الالتزام، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى قطاعات الأعمال وممارسات التوعية والتثقيف بما يخص مواضيع الالتزام ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

وخلال عام 2019م، وضعت إدارة الالتزام ونفّذت خطة مراقبة ومتابعة بنيت على تحديد وتقييم المخاطر التي تمت الموافقة عليها من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.

وانطلاقاً من سعي البنك نحو تعزيز ثقافة الالتزام، ومن منطلق قيم الالتزام «نحن نهتم، نحن نلتزم»، واصل البنك حملات التوعية التي تقدم من خلال شخصية الالتزام «ممتثل»، وشملت التوعية مختلف مواضيع الالتزام ومبادئ السلوك الأخلاقي والمهني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال استخدام عدة وسائل توعوية تضمن الوصول إلى منسوبي البنك، إضافة إلى توفير قنوات التواصل المناسبة لممارسة الموظفين لواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه الالتزام.

وتسعى إدارة الالتزام دوماً إلى ضمان وفاء البنك المستمر بالمتطلبات النظامية الحالية والمستقبلية المحتملة، كالأنظمة والتعاميم الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وغيرها من الجهات التشريعية وما يستجد من متطلبات، مثل التعليمات الصادرة بشأن قانون الرهن العقاري وقانون التأجير التمويلي، والتعليمات الخاصة بالتحديث الخامس لقواعد فتح وتشغيل الحسابات البنكية بالبنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، والتعديلات على قواعد حوكمة الشركات. وتلتزم الإدارة ببذل الجهود للامتثال لأية لوائح وأنظمة صادرة عن أي جهات إشرافيه أخرى.

وفي هذا الصدد، تقوم إدارة الالتزام بتحليل ودراسة متطلبات اللوائح والأنظمة المحدثة والمستحدثة، بالإضافة إلى تقييم المخاطر لرصد آثار هذه التحديثات على البنك وضوابطها، فضلاً عن مواصلة البنك السعي للالتزام بتوصيات اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقواعد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

قطاع رأس المال البشري

شهد عام 2019م تطبيق استراتيجية قطاع رأس المال البشري بما ينسجم مع التوجهات المستقبلية للبنك من أجل تحقيق استراتيجية 2022، التي تتضمن تطوير السياسات والإجراءات والأنظمة الكفيلة بتعزيز الأداء الوظيفي لموظفي البنك والاستمرار في بناء قدراتهم العملية.

في هذا السياق، تم تطبيق برنامج التعويضات الشاملة للموظفين، وتطوير الهيكل التنظيمي للبنك وبرامج القياديين، كما قام القطاع بتعزيز قيم بنك الرياض والوصول إلى جميع موظفيه في كافة أنحاء المملكة، من خلال برنامج «قيمنا رحلتنا» الذي من خلاله تواصل البنك مع 5,000 موظف وموظفة.

واستمر القطاع في تكريس جهوده لتحسين الخدمة المقدمة لعملاء البنك من خلال 13,025 فرصة تدريبية من البرامج الداخلية والخارجية المتخصصة، واستمر العمل على استقطاب أفضل المواهب والحفاظ عليها، وحافظ البنك - في نفس الوقت - على تصدر أعلى مؤشرات توطين الوظائف في القطاع المصرفي في المملكة، حيث بلغت نسبة التوطين 94%, وبلغت نسبة الموظفات 25% من مجموع منسوبي البنك جميعهن سعوديات.

ونتيجة لهذا الجهد الحثيث، حصد قطاع رأس المال البشري عدداً من الجوائز التقديرية في مجال استقطاب المواهب وتطوير القيادات على مستوى دول الخليج العربي.

البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2019م:

البيان	الادخار الاستثماري (ألف ريال)		
	حصة الموظف	حصة البنك	الإجمالي
الرصيد كما في بداية العام	41,248	14,290	55,538
المضاف خلال عام 2019م	12,895	4,440	17,335
المستبعد خلال عام 2019م	(11,852)	(3,365)	(15,217)
الرصيد نهاية العام	**42,291**	**15,365**	**57,656**

قطاع التواصل وإثراء تجربة العملاء

في عام 2019م، عمل قطاع التواصل وإثراء تجربة العملاء على مواكبة التحولات والإنجازات التي حققها البنك بالتغطية عبر مختلف القنوات والأنشطة التواصلية داخل البنك وخارجه، بهدف ترسيخ الصورة الإيجابية لبنك الرياض وتعزيز تنافسيته الريادية في القطاع المصرفي للمملكة العربية السعودية.

وتعد حملة #حنا_وطن_2030 المشروع الأبرز الذي نفذه البنك في عام 2019م، بهدف تسليط الضوء على الدور الوطني لبنك الرياض في مواكبة أهداف «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» على الصعيد المالي وذلك بالكشف عن 205 مبادرة يرعاها البنك وتندرج في إطار تحقيق الرؤية. بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الحملات التسويقية تفاعل معها أكثر من 2,590,000 عميل، مما ساهم في رفع مبيعات المنتجات والاستفادة من الخدمات المصرفية المقدمة.

وعزز القطاع في العام 2019م الحضور الرقمي لبنك الرياض عبر موقعه الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي المتعددة، وقد أسفرت الجهود المستمرة على مدار العام الماضي عن زيادة معدل زيارة موقع بنك الرياض بنسبة 25 في المئة، من 11.6 مليون زائر في عام 2018م إلى 15.6 مليون في 2019م. كما رافق ذلك زيادة ملحوظة في حضور المحتوى التواصلي للبنك عبر حسابات مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، بلغت نسبتها 52%.

كما عمل القطاع أيضاً، على مواكبة أنشطة بنك الرياض بالتغطية الإعلامية البارزة، ونقل إنجازاته المتعددة إلى الجمهور الداخلي والخارجي للبنك، بهدف تعزيز صورته الذهنية والتأكيد على موقعه الريادي على خارطة القطاع المصرفي للمملكة العربية السعودية.

وللقطاع دور بارز في تعزيز قيم التواصل والانتماء بين منسوبي بنك الرياض بتنفيذه عدد واسع من المناسبات الترفيهية على مستوى البنك، بهدف تعزيز الانتماء والولاء وترسيخ هوية البنك بين الموظفين. وحرص القطاع في عام 2019م على تطوير تجربة ثرية تضمن تلبية احتياجات العملاء. وذلك من خلال سلسلة من اختبارات المحاكاة لرحلة العميل في فروع البنك وقنواته الرقمية، وقياس قابلية الاستخدام ورفع نتائج التحليل إلى إدارات البنك المعنية.

الجوائز

- جائزة أفضل بنك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- جائزة أفضل بنك في تمويل التجارة.
- جائزة أفضل برنامج «لتنمية المهارات القيادية».
- جائزة التميز في إدارة الموارد البشرية واستقطاب المواهب.
- جائزة البنك الأسرع نمواً في عام 2019م.
- جائزة المركز الأول في تمويل القطاعات المستهدفة لـ «رؤية المملكة العربية السعودية 2030».
- شهادة الأيزو في نظام إدارة استمرارية الأعمال.
- جائزة البنك الأكثر ابتكاراً في التحول الرقمي.
- شهادة «Tier III Certification of Constructed Facility».

المسؤولية الاجتماعية

شهد العام 2019م وضع استراتيجية البنك الشاملة وبعيدة المدى لبرامج المسؤولية الاجتماعية والتي أطلق عليها اسم «بكرة»، حيث تم تطويرها بناءً على أفضل الممارسات وبمراجعة أحدث النماذج المطبقة محلياً واقليمياً وعالمياً، مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمة في «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» وموائمتها لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك بعد إعداد دراسات تحليلية لما تم في الأعوام السابقة وعقد عدد من الاجتماعات مع عدد كبير من المعنيين، بهدف تحديد العوامل المهمة وأخذها في الاعتبار للتأكد من وضع استراتيجية ملائمة وعلى درجة عالية من الكفاءة.

وتقوم الاستراتيجية على أربع ركائز رئيسة وهي: «البيئة والمجتمع والاقتصاد والمعرفة»، وتهدف إلى ابتكار مبادرات تلبي متطلبات التنمية المستدامة في المملكة بمختلف أنواعها وأبعادها الفنية والرياضية والثقافية وبرامج أنماط الحياة الصحية والتنمية الاقتصادية.

وخلال عام 2019م، أعلن البنك عن تأسيس لجنة المسؤولية الاجتماعية برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية الرئيس التنفيذي وممثلين لقطاعات البنك وإدارة المسؤولية الاجتماعية بقطاع التواصل وإثراء تجربة العميل، وذلك للعمل على المبادرات والبرامج المقدمة ومراجعة البرامج والمشاريع القائمة والتأكد من استمراريتها، بالإضافة إلى دراسة المبادرات والاقتراحات المُقدمة، وإقرار وتحديد المعايير.

وبالتزامن مع إعلان الاستراتيجية أيضاً تم الإعلان في شهر رمضان المبارك عن البرنامج التطوعي لتوزيع 20,000 وجبة إفطار شارك تطوعاً في توزيعها أكثر من 140 من منسوبي ومنسوبات بنك الرياض بعدد ساعات بلغت 30 ساعة خارج أوقات العمل الرسمية، ليصل إجمالي عدد ساعات العمل التطوعي في مختلف الفعاليات والأنشطة إلى 655 ساعة.

كما تم في نفس العام وضمن مبادرات برنامج «بكرة» إطلاق مبادرة إعادة التدوير بصفة تجريبية في قطاع التواصل وإثراء تجربة العميل واستمرت حتى نهاية شهر نوفمبر، حيث بلغ ما تم تجميعه خلال المبادرة أكثر من 120 كيلوغرام من الورق والبلاستيك، للاستفادة من إعادة تدويرها، ومن المقرر تعميم هذه المبادرة في جميع مباني وفروع بنك الرياض.

ومن بين المبادرات التي عمل عليها البنك بالتعاون مع قطاع الخدمات المساندة «مبادرة توفير الطاقة»، والتي تهدف إلى استخدام الإضاءات الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة واستخدام مواد مستدامة في التنظيف واستخدام إجراءات فعالة لتوفير المياه في مباني البنك وما تزال التجربة في مراحلها الأولى ومن المقرر تطويرها والعمل عليها في جميع المباني.

كما شارك بنك الرياض في مبادرة «فرجت» التي أطلقتها وزارة الداخلية عبر المديرية العامة للسجون من خلال المساهمة في السداد عن الموقوفين في قضايا مالية بعد التأكد من جهة الاختصاص بصحة البيانات والتأكد من حسن التزامهم. وتعد هذه المشاركة من المشاركات والمبادرات التي لاقت استحسان المجتمع لما لها من أثر فعال.

من ناحية أخرى، أطلق بنك الرياض حملة التبرع بالدم بالتعاون مع مستشفى الملك فيصل التخصصي وشارك فيها عدد كبير من منسوبي ومنسوبات بنك الرياض وشركة الرياض المالية، ليصل إجمالي ما تم التبرع به 40.05 لتر.

كما نظمت إدارة المسؤولية الاجتماعية حملة توعوية تحت عنون «#عساه_حس_ماينطفي» واشتملت على رسائل توعوية وجلسة تثقيفية للشهر العالمي لمرضى الزهايمر بالتعاون مع الجمعية السعودية الخيرية لمرض الزهايمر بهدف زيادة الوعي بالمرض وتخفيف آثاره الاجتماعية.

كما أطلقت إدارة المسؤولية الاجتماعية حملة «لا تنتظرين الأعراض» تزامناً مع شهر أكتوبر وهو شهر التوعية بسرطان الثدي لرفع الوعي بالمرض من خلال توعية منسوبات بنك الرياض بأهمية إجراء الفحوص المبكرة والدورية. كما تعاون بنك الرياض مع هيئة الهلال الأحمر السعودي في «يوم الهلال الأحمر العالمي» بهدف إلقاء محاضرة توعوية لمنسوبي ومنسوبات بنك الرياض وشركة الرياض المالية في مبنى الإدارة العامة، وشرح كيفية التعامل مع المصابين وطريقة عمل الإسعافات الأولية لهم.

المصرفية الإسلامية

خلال عام 2019م تواصلت مسيرة بنك الرياض في ابتكار وتصميم المنتجات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة، ويتسع نطاق هذه المنتجات والحلول ليشمل المعاملات المصرفية اليومية، والحلول التمويلية والاستثمارية الموجهة إلى كافة فئات وشرائح العملاء الأفراد والشركات.

ورافق أداء البنك في هذا المجال الاستمرار في تطوير الكفاءات البشرية المعنية بابتكار خدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية من خلال برامج تأهيل متخصصة استهدفت تعريف موظفي البنك بصناعة المصرفية الإسلامية إلى جانب التقييم الدوري المستمر لأداء فروع المصرفية الإسلامية التابعة للبنك.

وفي سبيل اعتماد المنتجات والحلول التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، عقد بنك الرياض تسع اجتماعات مع الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك، وتم اعتماد العديد من الاتفاقيات والإجراءات الشرعية، منها:

- اتفاقية برنامج ضمانات التمويل العقاري مع صندوق التنمية العقارية وكافة الملاحق الخاصة به.
- الاتفاقية الإطارية الموحدة لاستصناع الوحدات السكنية تحت الانشاء مع المطورين العقاريين.
- اتفاقية ترتيب صفقات شراء سيارات مع الوكلاء بغرض تأجيرها لعملاء البنك.
- الإجراءات الشرعية والعقود اللازمة لعمليات منح العملاء تمويل متوافق مع أحكام الشريعة، بغرض الاكتتاب في أسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام.
- اعتماد إجراءات واتفاقية الاستثمار بالمرابحة في السلع لعملاء البنك الراغبين في استثمار أرصدة حساباتهم الجارية لدى البنك.
- اتفاقيات ومستندات التمويل الإسلامي لقطاع مصرفية الشركات.

في ذات السياق، تم اعتماد عدد من الحلول الاستثمارية المقدمة من شركة الرياض المالية، ومنها:

1. اتفاقية الوساطة بين الشركة والبنك لتنفيذ عمليات التورق بالسلع الدولية لعملاء بنك الرياض.
2. تحديث ضوابط أدوات الاستثمار لصناديق الشركة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
3. عدد من الحلول الشرعية المقدمة من شركة الرياض المالية بما يلبي تطلعات العملاء.

فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية

وضع بنك الرياض إطاراً متكاملاً للرقابة الداخلية، للتأكد من وجود نظام فعال يغطي الضوابط والارشادات الرقابية الصادرة من الجهات الرقابية ويتضمن السياسات والإجراءات التي وضعتها الإدارة التنفيذية - تحت إشراف مجلس الإدارة - لإنجاز أهدافه الاستراتيجية وحماية موجوداته وضمان تنفيذ جميع العمليات وفقاً للسياسات والإجراءات واجبة التطبيق.

وتشمل هذه الضوابط حوكمة الشركات التي تحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وتقوم الإدارة التنفيذية واللجان المنبثقة منها بممارسة مهامها في ظل هذه الضوابط، التي تشمل على سبيل المثال الأمور الرقابية ومعالجة المخاطر الرئيسية المتعلقة بالاستراتيجية والأداء المالي وتقنية المعلومات وإدارة الموجودات والمطلوبات والسيولة والائتمان والعمليات والجوانب القانونية والمتطلبات التنظيمية وأمن المعلومات.

كما تبذل جميع الجهات المعنية في بنك الرياض كافة الجهود الحثيثة والمتكاملة لزيادة كفاءة وفعالية البيئة الرقابية، من خلال المراجعات المستمرة وضمان تناسق وتكامل الإجراءات، لمعالجة نقاط القصور التي قد تحدث في البيئة الرقابية، والتي يتم الكشف عنها من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية التي تطبقها الجهات المعنية داخليا، أو من خلال المراجعين الداخليين والخارجيين.

ويتضمن نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وكفاءته، مع ضمان تطبيق جميع السياسات والإجراءات واجبة التطبيق وضمان الالتزام بها. وتتولى إدارة الالتزام مهمة التأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وتتم المراجعة بصفة دورية منتظمة من أجل التقييم المستمر لفعالية نظام الرقابة الداخلية واكتشاف ما قد يعتريه من قصور في التطبيق العملي، ولمعالجة أوجه القصور التي قد تنشأ نتيجة لتغير الظروف.

ويتم رفع كافة النتائج والإجراءات التصحيحية الجوهرية التي يتم كشفها من قبل الإدارات المختصة إلى الإدارة التنفيذية العليا ولجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة، والتي تراقب بدورها كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بصورة مستمرة، للتأكد من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي تم رصدها.

إدارة المخاطر

يتعرض البنك في أعماله الاعتيادية إلى أنواع متعددة من المخاطر الملازمة لأنشطته المصرفية، لذلك يعمل بنك الرياض باستمرار من أجل الحد من آثار هذه المخاطر والتحكم بها بما يوازن معادلة الأداء مع المخاطر، وذلك من خلال وجود هيكل واضح للحوكمة يضمن مراقبة الإدارة الفعالة للمخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتحييدها. وتعتمد لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة إطار عمل المخاطر في بنك الرياض وخططه وأهدافه، التي تتضمن وضع حدود لتقبل المخاطر ووضع إجراءات مراقبة فعالة.

ويتم التأكد من أن جميع المخاطر المرتبطة بالأعمال تقع ضمن نطاق الحدود المقبولة لتحمّل المخاطر والموافقة عليها، وتعريف المخاطر وتحديد مستويات قبولها، إضافة إلى وسائل قياسها وإدارتها، ووضع الضوابط اللازمة لأنواع المخاطر المحددة والمستهدفة، والتأكد من إدارتها بشكل استباقي ووقائي باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل والكفاءات المهنية المناسبة التي تعمل على وضع سياسات شاملة تحدد أدوار ومسؤوليات كافة الجهات المعنية، مع نشر ثقافة مواجهة وإدارة المخاطر على كافة مستويات إدارات البنك.

وتطبيقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي ولجنة بازل، فإن إطار حوكمة قطاع إدارة المخاطر في بنك الرياض يضمن استقلالية مهامه لضمان الشفافية المستمرة، حيث تم وضع ثلاث خطوط رئيسية للدفاع على مستوى إدارات البنك، وتشترك وحدات الأعمال مع إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في الإدارة لرصد وتحديد مستويات المخاطر المقبولة وأساليب الحد منها.

ويغطي بنك الرياض أنواع المخاطر المختلفة ومنها -على سبيل المثال لا الحصر-: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات. وتم وضع سياسات خاصة لكل أنواع المخاطر المشار إليها في إطار شمولي على مستوى البنك.

مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها، لهذا وضع بنك الرياض سياسات مختلفة لإدارة مخاطر الائتمان لتغطية كافة برامجه التمويلية، بما يضمن المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتقليص الخسائر الناجمة من أنشطة التمويل.

ويعمل بنك الرياض وفقاً لإطار محكم من السياسات والإجراءات الائتمانية، التي تخضع لمتابعة دورية مستمرة تأخذ في الحسبان الإجراءات وآخر التحديثات والقواعد المنظمة من مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك لوضع حدود ائتمانية ملائمة لمستوى المخاطر وضمان تنويع أنشطة الإقراض، لتلاقي التركيزفي المخاطر الخاصة بأفراد أو شركات في مواقع جغرافية أو قطاعات أعمال، وصمّمت أدوات مختلفة لقياس المخاطر التي قد تنشأ نتيجة عدم سداد الالتزامات القائمة.

ويطبق البنك نظاماً متقدما للتصنيف الائتماني وفقاً للمعايير الدولية، مع تطوير أدوات قياس موحدة تمَكنه من الموائمة مع التصنيفات التي تصدرها هيئات التصنيف الخارجية مع التصنيف الداخلي للبنك، مما يعطي صورة شاملة لجودة أصول البنك وتوزيعها على جدول التصنيفات الداخلي، وبالتالي احتساب معدلات كفاية رأس المال الخاصة بها وفقا للطرق المتقدمة، وكذلك قياس احتمالات التعثر التي تعد أحد المتطلبات الأساسية لاحتساب خسائر الائتمان وفقا للمعايير المحاسبية.

والتزم بنك الرياض بكافة متطلبات «بازل» لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان وفق الطريقة المعيارية (Standardized Approach) كأحد متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، ثم انتقل إلى معيار التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (Internal Rating Based/IRB) بعد نجاحه في تطوير قدرات نماذج التصنيف الائتماني بما ينسجم مع متطلبات «بازل»، واستطاع أن يطور نظام خاص للتحقق من صحة واكتمال تلك النماذج وتدقيقها، إذ أجرى لاحقا العديد من الاختبارات الدورية المستقلة، للتأكد من صحة نتائج نماذج التصنيف الائتماني وجوانبها الكمية والنوعية.

وتزامن ذلك مع قيام البنك بإنشاء البنية التحتية الأساسية اللازمة لتطوير واستخدام النماذج في صنع القرار الائتماني، وذلك من خلال الاعتماد على قياس دقيق للمخاطر والعائد المرجح لها، مع إجراء مراجعة متزامنة لسياسات المخاطر المعتمدة في البنك لبيان مدى توافقها وأنظمة التصنيف الائتماني، في ظل تطبيق معيار التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.

وسعياً منه لمواكبة التطورات المالية، عمل بنك الرياض على إحلال (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9) بديلاً عن (معيار المحاسبة الدولي 39)، اعتباراً من بداية عام 2018م، حيث أجرى مزيداً من التحديث والتطوير لأنظمة التصنيف الائتماني لتعظيم الاستفادة منها في أغراض احتساب معدلات احتمالية التعثر للآجال قصيرة وطويلة الأمد، باعتبارها أحد المكونات الرئيسة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة.

وسعى بنك الرياض إلى تحديث وتطوير ومواءمة قواعد وضوابط الأعمال المتعلقة باحتساب معدلات احتمالية التعثر الائتماني، وتعديل أسس تقييم الأصول وتدفقات الأنشطة وهيكل الحوكمة الملائم لذلك، إذ تبنى البنك البرامج والآلية والحلول التكنولوجية اللازمة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة والإقرار عنها وفقاً لـ (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9) وطبقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد خضعت هذه البرامج والحلول لعدة اختبارات كمية ونوعية سابقة ولاحقة على تطبيق المعيار الجديد، للتأكد من سلامة ودقة العوامل المستخدمة في احتساب احتمالات التعثر وخسائر الائتمان.

على صعيد تمويل الأفراد، أولى بنك الرياض أهمية خاصة لمنتجات تمويل الأفراد بما يواكب تطور هذا القطاع الحيوي، وطوّر معايير التقييم الائتمانية الداخلية بما يتناسب مع الأطر المعتمدة من مجلس الإدارة ويتوافق مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ويمكّن من تطبيق مبادرات وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقاري. إضافة إلى ذلك، تم توظيف النماذج الكمية الخاصة بقياس معدلات التعثر والتحصيل، لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة والإقرار عنها وفق (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9).

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة من التغيرات والتقلبات في أسعار السوق، مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأية تغييرات في القيمة العادلة للأدوات والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك.

ويعمل بنك الرياض باستمرار على قياس ومراقبة مخاطر السوق ومخاطر الأصول والالتزامات الناجمة من التذبذب في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار السوق، باستخدام هيكل وحدود تقبل المخاطر ومقاييس معتمدة من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة وتراقبها إدارة مخاطر السوق والسيولة.

وتعمل الإدارة على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية لجميع العمليات، مع الحفاظ على موقف قوي للسيولة لزيادة ثقة المتعاملين وتحسين تكلفة التمويل، وإعداد تقارير دورية حول مخاطر السيولة وتقديمها إلى لجنة إدارة الأصول والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر والالتزام، ويتم رفع تقارير بها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

ويطبق البنك معيار القيمة المعرضة للمخاطر والذي يرصد تغير وتذبذب أسعار السوق وعلاقة التغيرات ببعضها البعض كمعيار أساسي لقياس مخاطر السوق، بالإضافة إلى العديد من المعايير المتقدمة لتحسين القدرات التحليلية في إدارة مخاطر السوق بما فيها اختبارات التحمل وتحليل الحساسية.

ويواصل البنك بشكل دائم العمل على تطوير عملياته وأنظمته لإدارة مخاطر السوق والسيولة لتطبيق أحدث المتطلبات التنظيمية بحسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

مخاطر الجرائم المالية

تُشكّل الجرائم المالية خطراً وتحدياً كبيراً على المؤسسات المالية وموظفيها، ويدرك بنك الرياض خطورة تلك الجرائم والآثار الناجمة منها، لذا اتجهت الجهود إلى اتخاذ إجراءات وقائية ذات طابع استراتيجي لمكافحة الجرائم المالية والوقاية منها، مما ساهم إلى درجة كبيرة من الحد من تلك الجرائم.

وانطلاقاً من تلك المبادئ، حرص البنك خلال عام 2019م على تضمين أفضل الممارسات الدولية في تطبيق استراتيجية مكافحة ومراقبة العمليات المشتبه بها، لتتضمن ضوابط تهدف إلى مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي ومراقبة الحسابات البنكية.

وتخضع تلك الاستراتيجية لمراجعة دورية وتحديث سريع استجابةً للمخاطر الجديدة وتقنيات الصناعة المصرفية، كما يتم عمل مراجعة لتقييم المخاطر بصفة دورية لتشمل الوظائف والإدارات والسياسات والإجراءات الخاصة بمعالجة مخاطر الاحتيال الداخلي والخارجي، وتحديد مستوى وطبيعة تلك المخاطر، وتخضع جميع المنتجات والخدمات المالية الجديدة لعملية تقييم مخاطر قبل طرحها على العملاء.

وحرص بنك الرياض على رفع مستوى وعي موظفيه من خلال إطلاق برنامج توعوي على مدار العام، لزيادة الوعي وتعزيز الالتزام بمكافحة الجرائم المالية، ويلعب العميل والأطراف ذات العلاقة دوراً هاماً في مساعدة البنك على كشف عمليات الاحتيال، وبناء عليه يتم نشر الوعي والحملات الإعلانية لاطلاع العملاء على أشكال الاحتيال التي ربما تواجه البنك أو عملائه وأساليب اكتشافها.

ويستمر البنك في تفعيل دوره الرقابي من خلال استقبال كافة البلاغات الواردة، سواء من موظفيه أو عملائه، وإجراء عملية التحليل والفحص والتقييم العاجل، ورصد كافة المخالفات، وتحديد أسباب الحوادث ومواطن الخلل، ووضع الخطط المناسبة لضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي الخسائر الناتجة عن أخطاء أو عدم كفاءة تنفيذ العمليات الداخلية، أو عدم اتباع السياسات والإجراءات، أو خلل في الأنظمة أو بسبب الاحداث الخارجية. وتنشأ المخاطر التشغيلية في جميع الأنشطة التي تقوم بها مختلف قطاعات الأعمال ووظائف الدعم، ويعد تحديدها وتحليلها من العوامل الهامة التي تساعد على مراقبتها ومعالجتها بنجاح، إضافة إلى أنها تتغير بتغير أنظمة وسياسات وإجراءات البنك.

وقد طور بنك الرياض سياسات ومعايير محكمة، إضافة إلى معادلات تحليلية معقدة لتحليل المخاطر، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصورة فعالة من خلال مجموعة من الطرق والأساليب المختلفة، منها تدريب الموظفين في البنك على طرق الكشف عن المخاطر ووضع برنامج لمنع حدوثها، إضافة إلى وجود نهج متكامل قائم على المخاطر يتناسب مع أنشطة البنك ويتضمن:

1. تحديد المخاطر التشغيلية بما في ذلك المخاطر الناشئة من خلال تحسين الأدوات المختلفة لإدارة المخاطر التشغيلية التي تشمل عمليات الأعمال والدعم بشكل استباقي وتسجيلها ومراقبتها بشكل مستمر.

2. قياس المخاطر التشغيلية باستخدام منهجية موحدة لتقييم المخاطر بالتعاون مع إدارات خط الدفاع الثاني.

3. تقييم المخاطر التشغيلية وتأثيرها على الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية بالبنك.

4. مراقبة فعالية المخاطر التشغيلية باستمرار لضمان تحديد الأولويات في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمواجهة المخاطر.

5. تقديم تقارير دورية للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر والالتزام حول حالات المخاطر التشغيلية الهامة للحصول على التوجيه والموافقات حسب الحاجة.

6. صياغة وتنفيذ خطة سنوية متكاملة لإدارة المخاطر التشغيلية تأخذ في الحسبان سياسة حوكمة الرقابة الداخلية والخطط السنوية للجهات الرقابية في البنك.

7. التعرف على الممارسات الرائدة ومشاركتها مع الإدارة وأصحاب الصلاحية في إدارة المخاطر.

8. تعزيز الوعي والمعرفة عن المخاطر داخل البنك.

ويسعى بنك الرياض باستمرار إلى اكتشاف مواطن المخاطر التشغيلية من خلال فحص العمليات والممارسات الجارية، والتأكد من إتمام تلك المهمة بصورة أكثر فعالية عبر قطاع الرقابة الداخلية ومخاطر السوق وذلك باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات الملائمة لإدارة وضبط هذه المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية، من أجل خفض التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها والتحوط لها.

مخاطر أمن المعلومات

يشير مصطلح مخاطر أمن المعلومات إلى المخاطر الناجمة من احتمالية اختراق التدابير التنظيمية والفنية والإجرائية اللازمة لحماية المعلومات التابعة للبنك من الدخول غير المصرح به، أو إفشاء المعلومات أو النسخ غير المرخص أو منع الاستخدام أو التعديل والتحويل أو الفقدان أو السرقة أو إساءة الاستخدام، بصورة متعمدة تخريبية أم عارضة غير مقصودة.

ويقوم بنك الرياض بإدارة مخاطر أمن المعلومات، من خلال إطار عملي شامل يتم به تطبيق حوكمة أنظمة أمن المعلومات وتنظيم الإجراءات العملية وتسهيل تنفيذ المتطلبات التنظيمية والقواعد اللازمة بما يضمن حماية أصول البنك المعلوماتية من أجل تقليل المخاطر المختلفة لأمن المعلومات.

كما يتم تطبيق التشريعات المتعلقة بأمن المعلومات الصادرة من الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى المراقبة المباشرة والكاملة على جميع الأنشطة من الجانب المتعلق بأمن المعلومات، والتقييم المستمر والمتابعة للأنظمة، بهدف تحديد المخاطر الأمنية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك المخاطر بشكل فوري.

ويعمل بنك الرياض بصورة مستمرة على تصميم وتنفيذ برامج توعوية، لرفع مستوى الوعي بهذا النوع من المخاطر لكل من يتعامل مع أصول البنك المعلوماتية، موظفين كانوا أم شركات متعاقدة أم عملاء.

الإفصاحات بموجب الركيزة الثالثة من توصيات لجنة (بازل 3)

تتطلب الركيزة الثالثة من توصيات لجنة بازل (3) المعدلة نشر عدد من الإفصاحات الكمية والنوعية، ويتم نشر هذه الإفصاحات على موقع بنك الرياض الالكتروني www.riyadbank.com تنفيذاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، علماً بأن هذه الإفصاحات لا تخضع للفحص أو المراجعة من قبل مراجعي البنك الخارجيين.

اختبارات التحمل

يطبق بنك الرياض اختبارات التحمل «Stress Testing» لكافة أنواع المخاطر، التي تشمل جميع الأنشطة المصرفية التي يمارسها البنك ومدى تأثرها بالمتغيرات المالية والاقتصادية، وتطبيق سياسات وأطر وقواعد الحوكمة الخاصة بهذا الاختبار، وكل ذلك تحت إشراف مجلس الإدارة.

في هذا الإطار، يراقب المسؤولون في قطاع إدارة المخاطر مناهج الجهد وما يتبعها للحفاظ على كفاءتها، ويتم إعداد اختبارات الجهد باستخدام عدد كبير من الافتراضات والسيناريوهات التي تساعد بنك الرياض على إجراء التقييم والوصول إلى فهم عميق للمخاطر المحتملة التي تواجهها أصوله ومحافظه المختلفة، ما يمكنه من التحوط لها بتخصيص وتحديد مستويات مناسبة من رأس المال تتعدى معدلات الكفاية المطلوبة من الجهات الإشرافية والرقابية.

النتائج المالية

حقق بنك الرياض 5,602 مليون ريال كأرباح صافية لفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، بارتفاع نسبته 81.2% عن نفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 3,092 مليون ريال. وفي ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الراهنة استمر بنك الرياض في التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسة والمحافظة على مركزه المالي، حيث بلغت الاستثمارات 53,361 مليون ريال مقارنة بمبلغ 47,993 مليون ريال، وذلك بارتفاع قدره 11.2%. وعلى الجانب الآخر سجل صافي القروض والسلف ارتفاعاً بلغت نسبته 15.2% حيث بلغت 173,982 مليون ريال مقابل 151,025 مليون ريال للعام السابق، وبلغت ودائع العملاء 194,518 مليون ريال مقابل 169,822 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 14.5%، فيما بلغت الموجودات 265,789 مليون ريال مقابل 229,900 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 15.6%.

وبلغ إجمالي دخل العمليات 10,717 مليون ريال خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، مقابل 8,967 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق بارتفاع قدره 19.5%.

وتأكيداً لمتانة أصول بنك الرياض وتنوع منتجاته التمويلية والاستثمارية استطاع بنك الرياض تحقيق ارتفاع في صافي دخل العمولات الخاصة التي بلغت 7,837 مليون ريال خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2019م مقابل 6,628 مليون ريال عن الفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 18.2%، كما بلغت ربحية السهم خلال نفس الفترة 1.87 ريال مقابل 1.03 ريال للعام السابق.

ويعزى ارتفاع صافي أرباح بنك الرياض للاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، إلى ارتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 19.5% والذي قابله جزئياً ارتفاع إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 7.8%. كما انخفضت مصاريف الزكاة مقارنة بالسنة السابقة بنحو 61.2% حيث أن العام 2018م يتضمن مبالغ التسوية للزكاة للسنوات السابقة إلى 2017م.

ويعود ارتفاع إجمالي دخل العمليات بشكل رئيس إلى ارتفاع صافي دخل العمولات الخاصة وصافي دخل الأتعاب والعمولات وصافي مكاسب الاستثمارات المقتناه لغير أغراض المتاجرة. أما ارتفاع إجمالي مصاريف العمليات، فيرجع إلى ارتفاع صافي مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان والموجودات المالية الأخرى ومصاريف رواتب الموظفين وما في حكمها والمصاريف العمومية والإدارية الأخرى ومصاريف العمليات الأخرى، قابله جزئياً الانخفاض في صافي مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات.

بدايةً من الربع المنتهي في يونيو 2019م، ووفقاً مع المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، قام البنك بتغيير سياسته المحاسبية لإثبات الزكاة، حيث قام البنك بإثبات الزكاة في قائمة الدخل للعام 2019م وتعديل العام 2018م. وفي السابق، كان يتم إثبات الزكاة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

خلال الربع الرابع من العام 2018م، توصل البنك إلى اتفاقية تسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على تسوية المطالبات الزكوية للفترات المالية السابقة وحتى نهاية العام 2017م، مقابل دفع مبلغ 2,970 مليون ريال سعودي. كما تتضمن قائمة الدخل المعدلة للعام 2018م أثر هذه التسوية، حيث أن قائمة الدخل المعدلة تتضمن الأثر الناتج عن اتفاقية التسوية بانخفاض صافي الدخل المعلن عنه للعام 2018م بنحو 1,624 مليون ريال سعودي، وانخفاض ربحية السهم من 1.57 ريال سعودي إلى 1.03 ريال سعودي.

الفروقات الجوهرية في النتائج التشغيلية عن نتائج السنة السابقة

مليون ريال

البيان*	2019م	2018م** (معدلة)	التغيرات	نسبة التغير%
صافي الدخل بعد الزكاة	**5,602**	3,092	2,510	%81.2
إجمالي دخل العمليات	**10,717**	8,967	1,750	%19.5
صافي دخل العمولات الخاصة	**7,837**	6,628	1,209	%18.2
ربحية السهم	**1.87**	1.03	0.84	%81.6
إجمالي الموجودات	**265,789**	229,900	35,889	%15.6
صافي الاستثمارات	**53,361**	47,993	5,368	%11.2
صافي القروض والسلف	**173,982**	151,025	22,957	%15.2
ودائع العملاء	**194,518**	169,822	24,696	%14.5

*أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة كي تتماشى مع تصنيفات الفترة الحالية.

**تتضمن أثر تسوية المطالبات الزكوية للفترات المالية السابقة.

ملخص لنتائج بنك الرياض المالية خلال السنوات الخمس الماضية

أ) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحدة:*

مليون ريال

البيان	2019م	2018م	2017م	2016م	2015م
الموجودات					
نقدية وأرصدة لدى البنوك ومؤسسة النقد	33,924	27,352	27,876	25,829	29,839
القروض والسلف، صافي	173,982	151,025	138,838	142,909	145,066
الاستثمارات، صافي	53,361	47,993	46,370	45,157	44,765
ممتلكات ومعدات وعقارات أخرى	2,435	1,927	1,987	2,107	2,153
موجودات أخرى	2,086	1,603	1,211	1,617	1,493
إجمالي الموجودات	265,789	229,900	216,282	217,619	223,316
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك	13,124	8,581	7,056	8,837	4,500
ودائع العملاء	194,518	169,822	154,366	156,684	167,853
مطلوبات أخرى	17,575	14,723	16,237	15,126	14,668
حقوق المساهمين	40,571	36,774	38,623	36,973	36,295

* أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة كي تتماشى مع تصنيفات الفترة الحالية.

إجمالي الموجودات والقروض والسلف، صافي

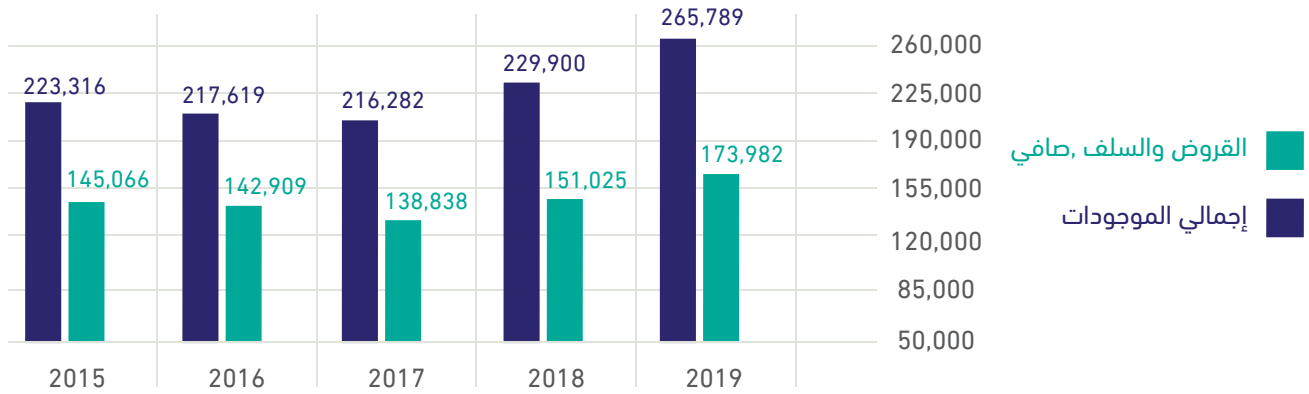

ودائع العمـلاء

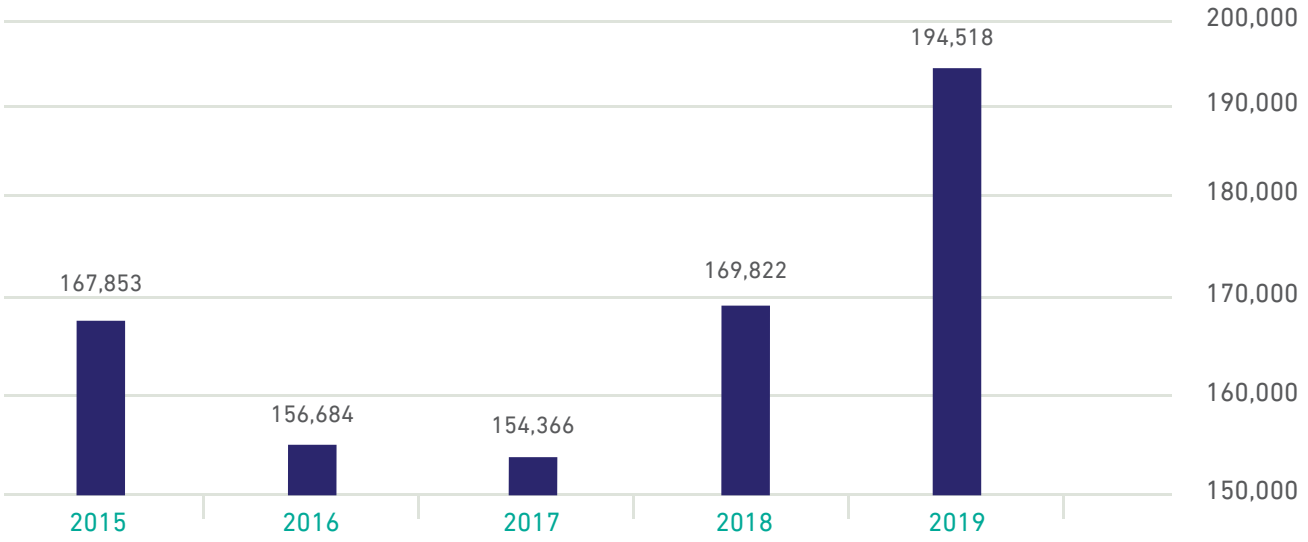

حقوق المساهمين

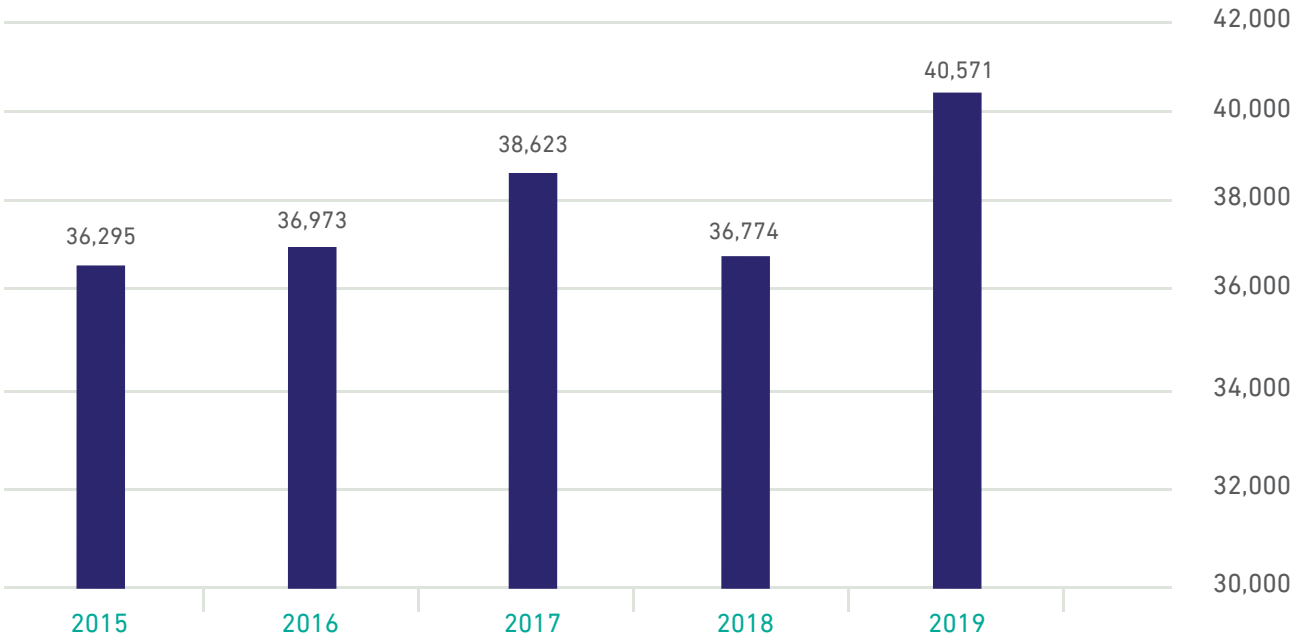

ب) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة الدخل الموحدة:*

مليون ريال

البيان	2019م	2018م**	2017م	2016م	2015م
إجمالي دخل العمليات	10,870	9,018	8,148	7,738	8,005
وصافي حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة					
إجمالي مصاريف العمليات	4,638	4,302	4,202	4,395	3,956
صافي الدخل بعد الزكاة	5,602	3,092	3,446	2,542	3,799
ربح السهم (ريال سعودي)	1.87	1.03	1.15	0.85	1.27

* أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة كي تتماشى مع تصنيفات الفترة الحالية.

**تتضمن أثر تسوية المطالبات الزكوية للفترات المالية السابقة.

صافي الدخل بعد الزكاة

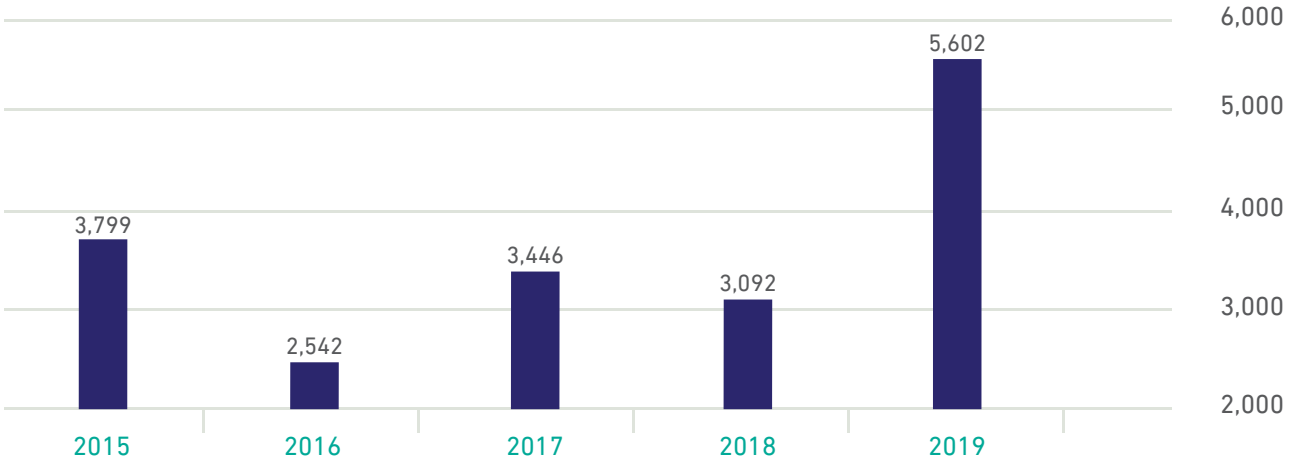

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك والشركات التابعة

بلغ إجمالي الإيرادات للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م من عمليات داخل المملكة مبلغ 14,058 مليون ريال، ومن خارج المملكة مبلغ 1,905 مليون ريال.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك وشركاته التابعة من داخل المملكة:

مليون ريال

	داخل المملكة العربية السعودية			
السنة	المنطقة الغربية	المنطقة الوسطى*	المنطقة الشرقية	إجمالي الإيرادات من داخل المملكة
2019م	2,353	9,768	1,937	14,058

*يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة بلغت 5,085 مليون ريال وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة، كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك وشركاته التابعة من خارج المملكة:

مليون ريال

	خارج المملكة العربية السعودية					
السنة	دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية واللاتينية	جنوب شرق آسيا	مناطق أخرى	إجمالي الإيرادات من خارج المملكة
2019م	684	404	674	46	97	1,905

توزيعات الأرباح

يلتزم البنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

أ) يقتطع ما نسبته 25% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي. ويجوز وقف الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي مقدار رأس المال المدفوع.

ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة، توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.

ج) تحدد توجهات البنك الاستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي:

(ألف ريال)

الأرباح المبقاة من عام 2018م	**414,556**
صافي الربح بعد الزكاة لعام 2019م	**5,602,066**
المجمـــوع	**6,016,622**
يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:	
بيع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(13,881)
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2019م	(1,560,000)
الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2019م	(1,650,00)
المحول إلى الاحتياطي النظامي	(1,400,517)
الأرباح المبقاة لعام 2019م	**1,392,224**

وكان البنك قد قام بتوزيع الأرباح على المساهمين بتاريخ 24 يوليو 2019م عن النصف الأول بواقع 52 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2019م بواقع 55 هللة للسهم الواحد، فسيتم توزيعه في حال إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي التوزيعات عن كامل العام 2019م مبلغ 3,210 مليون ريال، بواقع 1.07 ريال للسهم الواحد وبما يعادل 10.7% من القيمة الإسمية للسهم، وذلك بعد خصم الزكاة.

التصنيف الائتماني للبنك

وكالة التصنيف	طويل الأجل	قصير الأجل	النظرة المستقبلية
فيتش	BBB+	F2	مستقرة
كابيتال انتليجنس	A+	A1	مستقرة
ستاندرد أند بورز	BBB+	A-2	مستقرة

التمويل وسندات الدين المصدرة

يقوم البنك من خلال تعاملاته العادية بتبادل تمويل واقتراض الأموال مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك حسب معدل العمولة المتعارف عليها في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك.

وبتاريخ 24 يونيو 2015م، طرح البنك إصداراً خاصاً لصكوك ثانوية بقيمة 4 مليار ريال سعودي، ولفترة استحقاق (عشر سنوات) قابلة للاسترداد بعد مضي خمس سنوات وتبلغ التكلفة على الصكوك سايبور ستة أشهر +115 نقطة. ويهدف البنك من هذه الإصدارات إلى تنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقاتها ودعم مصادر التمويل.

وقد أعلن البنك في 22 يناير 2018م عن عزمه تأسيس برنامج لإصدار سندات وصكوك أولية وثانوية في جزء واحد أو عدة أجزاء وعلى عدة مراحل من خلال سلسلة من الإصدارات، وطرحها داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها بالريال السعودي والدولار الأمريكي أو بأي عملة أخرى.

ويهدف هذا البرنامج إلى تنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقها وتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك، مما يدعم التوسع في أعماله الائتمانية ودعم قيامه بأنشطته المصرفية، حيث سيتم تأسيس البرنامج والبدء بالإصدار بعد استكمال كافة الإجراءات النظامية، وذلك حسب حاجة البنك وظروف السوق في حينه.

التمويل وسندات الدين المصدرة (تتمة):

كما يؤكد البنك مايلي:

- لا توجد أدوات دين مصدرة من قبل الشركات التابعة.
- لا يوجد قروض لآجل مستحقة على الشركات التابعة.
- لم يقم البنك أو أي من شركاته التابعة بأي استرداد أو شراء أو إلغاء لأي أدوات دين قابلة للاسترداد.
- لم يصدر أو يمنح البنك أي أدوات دين قابلة للتحويل أو أي أوراق مالية تعاقدية أو مذكرات حقوق اكتتاب أو حقوق مشابهة خلال 2019م.
- لم يصدر أو يمنح البنك أي حقوق تحويل أو اكتتاب بموجب أدوات دين قابلة للتحويل، أو أوراق مالية تعاقدية، أو مذكرات حق اكتتاب، أو أي حقوق مشابهة خلال 2019م.

الإفصاح عن أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل البنك وتفاصيل استخداماتها

لا يحتفظ البنك بأي أسهم خزينة.

معايير المحاسبة المتبعة

يقوم بنك الرياض بإعداد قوائمه المالية، ويتم مراجعتها من قبل مراجعي حسابات بنك الرياض طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي وتفسيراتها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها مجتمعة بـ «المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية»)، وتماشياً مع نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة والنظام الأساسي للبنك. ولا توجد هنالك أي اختلافات جوهرية عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المدفوعات النظامية

لا توجد على البنك مدفوعات نظامية نهائية مستحقة السداد عن عام 2019م عدا ما يرد بالبيان أدناه:

آلاف الريالات

بيان	2019م	
	المسدد	المستحق
الزكاة الشرعية – الهيئة العامة للزكاة والدخل (ما يخص العام المالي 2019م)*	-	630,000 (تقديري)
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	15,053	1,338 (تقديري)
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	29,400	-
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	96,907	13,762
تكاليف تأشيرات وجوازات	3,426	-
أي مدفوعات نظامية أخرى**	7,388	81

* سيتم سداد الزكاة الشرعية عن عام 2019م بحد أقصى 30 أبريل 2020م.

** رسوم حكومية.

كما أعلن البنك في 20 ديسمبر 2018م عن أنه قد تم الاتفاق مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على تسوية المطالبات الزكوية للسنوات المالية السابقة وحتى نهاية السنة المالية 2017م مقابل دفع مبلغ قدره 2,969,722,864 ريال، وقد تم سداد دفعة مقدمة من هذه التسوية خلال العام السابق بواقع 20% والباقي سيتم سداده على عدد خمس أقساط متساوية خلال خمس سنوات تبدأ في 1 ديسمبر 2019م وتنتهي في 1 ديسمبر 2023م, تم سداد القسط الأول في تاريخ 25 نوفمبر 2019م حسب الاتفاقية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل.

العقوبات والجزاءات النظامية

يطبق البنك خلال ممارسة أعماله اليومية جميع الأنظمة المصرفية واللوائح والقواعد التنظيمية الصادرة عن الجهات الإشرافية، ويحرص البنك على الحد من حدوث أي مخالفات والقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة حال حدوثها.

قرارات مؤسسة النقد العربي السعودي الجزائية:

موضوع المخالفة	السنة المالية 2019م		السنة المالية 2018م	
	عدد القرارات الجزائية	إجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي	عدد القرارات الجزائية	إجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي
مخالفة تعليمات المؤسسة الإشرافية	15	3,496,000	15	1,469,500
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة ببذل العناية الواجبة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	1	200,000	-	-
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة بحماية العملاء	4	25,000	5	2,776,000
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة ببذل العناية الواجبة	1	5,000	-	-
الإجمالي	**21**	**3,726,000**	20	4,245,500

العقوبات والجزاءات النظامية المفروضة من الجهات الإشرافية أو التنظيمية أو القضائية الأخرى:

الجهة	تصنيف المخالفة	عدد الغرامات	إجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي
أمانات وجهات حكومية أخرى	رسوم غرامات لوح ورخص مواقع أجهزة صرف آلي، وغرامات أخرى	125	1,882,960

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوضح البيان التالي الأرصدة الناتجة عن معاملات الأطراف ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر 2019م والتي تمت خلال دورة أعمال البنك العادية، وفقاً لتعريف الأطراف ذات العلاقة في المادة الأولى من لائحة حوكمة الشركات:

آلاف الريالات

البيان	الإجمالي
قروض وسلف	7,470,182
ودائع العملاء	33,508,496
المشتقات (بالقيمة العادلة)	172,374
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	7,465,724
دخل عمولات خاصة	300,979
مصاريف عمولات خاصة	579,457
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	344,237
مصاريف تشغيلية متنوعة	88,075

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مجموعة من الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك والتي يمتلك فيها السادة أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وهي على النحو التالي:

طبيعة العقد	اسم الطرف ذي العلاقة	المالك	تاريخ انتهاء العقد	قيمة العقد السنوية (ريال سعودي)
إيجار عدد خمس أدوار في ابراج العليا (قطاع تقنية المعلومات) - الرياض	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	مركز غرناطة الاستثماري (المملوك للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	2020.09.09م	7,568,954
إيجار مقر مبنى الإدارة العامة سابقاً - الرياض	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2020.12.16م	3,750,000
إيجار موقعين صراف آلي في أبراج العليا – الرياض	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	مركز غرناطة الاستثماري (المملوك للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	2020.12.24م	50,000
إيجار مقر فرع شارع الستين 286 للمعارض رقم (1,2,3,5) - الرياض	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2021.09.10م	700,000
إيجار مقر مبنى الإدارة العامة (واحة غرناطة)	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	مركز غرناطة الاستثماري (المملوك للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	2022.08.14م	28,244,040
تقديم خدمات الشبكة الافتراضية الخاصة ببروتوكول الانترنت	عضو مجلس الإدارة الأستاذ محمد طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2020.12.17م	9,434,880
تقديم خدمات وحلول الاتصالات وتقنية المعلومات الذكية والمتكاملة	عضو مجلس الإدارة الأستاذ محمد طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2020.12.31م	1,772,600
إيجار موقعين صراف آلي بمبنى شركة الاتصالات السعودية - الرياض	عضو مجلس الإدارة الأستاذ محمد طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2022.05.31م	80,000
إيجار موقع صراف آلي بفندق أم القرى مكارم - مكة المكرمة	الأستاذ محمد إبراهيم العيسى والد رئيس مجلس إدارة البنك المهندس عبدالله محمد العيسى	شركة محمد إبراهيم العيسى وأولاده	2021.02.20م	18,000
عقد تقديم CONNECTIVITY SERVICES لمبنى الإدارة العامة - غرناطة	رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله محمد العيسى والمهندس معتز قصي العزاوي أعضاء بمجلس إدارة الشركة	شركة إتحاد الاتصالات - موبايلي	2020.02.17م	485,000
عقد تقديم خدمة اتصال مزود الخدمة الثاني لشبكة SJN	رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله محمد العيسى والمهندس معتز قصي العزاوي أعضاء بمجلس إدارة الشركة	شركة إتحاد الاتصالات - موبايلي	2020.07.24م	26,676
برنامج حماية لتوفير تقنية (DWDM)	رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله محمد العيسى والمهندس معتز قصي العزاوي أعضاء بمجلس إدارة الشركة	شركة إتحاد الاتصالات - موبايلي	2021.05.31م	1,098,000
إيجار موقع صراف آلي فندق الماريوت - الرياض	رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله محمد العيسى رئيس مجلس إدارة الشركة	شركة دور للضيافة	2020.11.22م	30,000

الإفصاح عن بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

1- الإفصاح النوعي:

التعريف المعتمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

تم تصنيف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريفات مؤسسة النقد العربي السعودي.

المبادرات التي اتخذها بنك الرياض لدعم هذه المنشآت، إضافة إلى عدد الموظفين ومبادرات التدريب وورش العمل المقدمة للعملاء والموظفين لعام 2019م هي كالتالي:

2019م	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة
القطاع الذي تتبعه	مصرفية الأفراد	مصرفية الشركات	مصرفية الشركات
الإدارة التي تتبعها	شبكة الفروع	الأعمال الناشئة	المصرفية التجارية
عدد الموظفين الذين يخدمون الشريحة	14	80	69
عدد الموظفين الذين تم منحهم دورات تدريبية	14	80	59
عدد أيام التدريب المقدمة للموظفين	54	254	154
عدد العملاء الذين تم منحهم دورات تدريبية	5,278	224	114
عدد ورش العمل التي تم تقديمها للعملاء	4,616	126	88
عدد أيام التدريب المقدمة للعملاء	602	82	25
عدد المراكز أو الفروع التي تقدم الشريحة فيها خدماتها للعملاء	جميع فروع بنك الرياض في جميع مناطق المملكة تخدم شريحة رواد الأعمال.	مراكز خدمة عملاء المنشآت الصغيرة التالية: ثلاث مراكز في مدينة جدة، ثلاثة مراكز في مدينة الرياض، أربعة مراكز في المنطقة الشرقية، ومركز في كل من: تبوك والقصيم وحائل وخميس مشيط ومكة المكرمة والجبيل والمدينة المنورة والأحساء. بالإضافة إلى جميع فروع بنك الرياض والقنوات الإلكترونية.	1. خمس مراكز، في كل من: الرياض، مكة، الشرقية، القصيم، المدينة. 2. إحدى وعشرون فرع شركات في عدد من مناطق المملكة وثلاث مراكز خدمات عملاء. 3. القنوات الالكترونية. 4. جميع فروع بنك الرياض تخدم شريحة المنشآت المتوسطة. 5. القنوات الإلكترونية.

الإفصاح عن بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (تتمة)

1- الإفصاح النوعي (تتمة):

الجوائز التي حصل عليها البنك في قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال العام 2019م:

- جائزة أفضل بنك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل برنامج كفالة.
- جائزة أفضل بنك في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات المستهدفة للتنمية من قبل «رؤية المملكة العربية السعودية 2030».

المبادرات التي اتخذها بنك الرياض لدعم هذه المنشآت

أ. طرح وتطوير المنتجات:

المنشآت متناهية الصغر:

- تقديم الحلول في التجارة الإلكترونية للمنشآت من خلال (زد) لدعم المبيعات.
- التمويل التأجيري للمركبات حتى ثلاث مركبات أو مبلغ تمويل قيمته 500 ألف ريال.

المنشآت الصغيرة:

- المنشآت الصغيرة والمتوسطة: التمويل مقابل متحصلات نقاط البيع.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة: التمويل العقاري الخاص بالعقارات التجارية المستخدمة للأنشطة الخدمية والصناعية.

ب. البرامج والاتفاقيات:

المنشآت الصغيرة:

- توقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإطلاق 4 منتجات تمويلية خاصة بالمنشآت الصغيرة.
- اتفاقية مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للانضمام لبوابة التمويل.
- اتفاقية مع غرفة الشرقية لرعاية مجلس شباب الأعمال، وكذلك تقديم الدعم التمويلي والمعرفي لرواد الأعمال.
- برنامج التمويل الغير مباشر مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ج. الرعايات والمشاركة في المعارض:

المنشآت الصغيرة:

- ملتقى "بيبان حائل" والذي نظمته هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ملتقى تمويل المقاولين للشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض.
- رعاية المؤتمر الأول لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالرياض والذي نظمه "برنامج كفالة".
- رعاية ملتقى ثقة لتحفيز ودعم سيدات الأعمال بجدة.

• رعاية ملتقى "بيبان الشرقية" والذي نظمته هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

• رعاية ملتقى إندوفر لريادة الأعمال بالرياض.

• رعاية ملتقى "راد لريادة الأعمال بالمنطقة الشرقية" والذي نظمته غرفة الشرقية.

• رعاية مجلس شباب الأعمال بالمنطقة الشرقية.

• رعاية "منتدى الأحساء للاستثمار".

د. المشاركة في الندوات والمؤتمرات:

المنشآت الصغيرة:

المشاركة في ندوات عن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من:

• الغرفة التجارية بالرياض.

• الغرفة التجارية بالأحساء.

• الغرفة التجارية بالمدينة المنورة.

• الغرفة التجارية بالرس.

• الغرفة التجارية بحائل.

• الغرفة التجارية بأبها.

• الغرفة التجارية بحفر الباطن.

• الغرفة التجارية بتبوك.

• جامعة حائل.

• جامعة اليمامة.

• مجلة الرجل.

• المؤتمر السعودي للقانون بالرياض.

المنشآت المتوسطة:

• المشاركة في ندوة حول دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع "البنوك السعودية" في الغرفة التجارية بالرياض.

الإفصاح عن بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (تتمة)

2- الإفصاح الكمي:

بآلاف الريالات السعودية

2019م	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة	الإجمالي
القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – بنود داخل الميزانية	640,422	1,947,213	9,122,526	11,710,161
القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – بنود خارج الميزانية (القيمة الإسمية)	741,316	1,795,588	6,754,409	9,291,313
القروض داخل الميزانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض داخل الميزانية	%0.36	%1.10	%5.16	%6.63
القروض خارج الميزانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض خارج الميزانية	%0.87	%2.10	%7.90	%10.87
عدد القروض (داخل وخارج الميزانية)	4,059	11,001	13,093	28,153
عدد عملاء القروض (داخل وخارج الميزانية)	2,663	2,439	1,065	6,167
عدد القروض المضمونة من برنامج "كفالة" (داخل وخارج الميزانية)	21	4,993	1,079	6,093
إجمالي القروض المضمونة من برنامج "كفالة" (داخل وخارج الميزانية)	1,809	1,373,124	783,128	2,158,061

بآلاف الريالات السعودية

2018م	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة	الإجمالي
القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – بنود داخل الميزانية	787,196	1,595,815	6,290,672	8,673,683
القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – بنود خارج الميزانية (القيمة الإسمية)	625,636	1,749,923	6,236,971	8,612,530
القروض داخل الميزانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض داخل الميزانية	%0.51	%1.04	%4.10	%5.65
القروض خارج الميزانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض خارج الميزانية	%0.73	%2.04	%7.25	%10.02
عدد القروض (داخل وخارج الميزانية)	3,895	9,575	12,241	25,711
عدد عملاء القروض (داخل وخارج الميزانية)	2,328	2,143	995	5,466
عدد القروض المضمونة من برنامج "كفالة" (داخل وخارج الميزانية)	14	4,474	151	4,639
إجمالي القروض المضمونة من برنامج "كفالة" (داخل وخارج الميزانية)	2,003	1,067,816	136,233	1,206,052

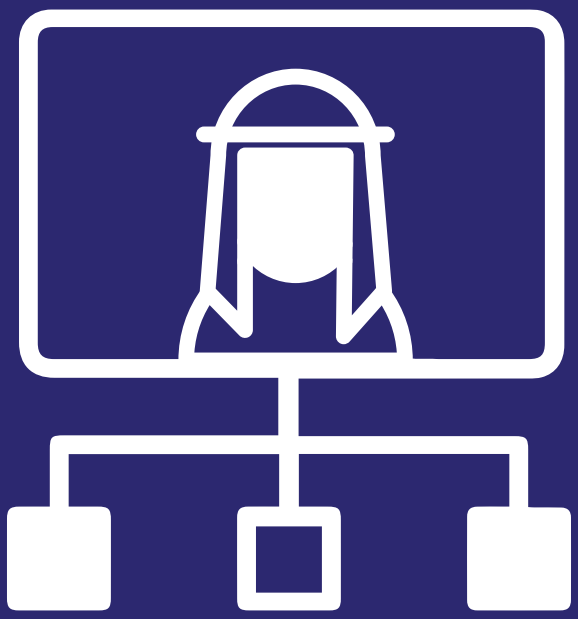

أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

مجلس إدارة البنك:

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية ستة أعضاء مستقلين واربعة أعضاء غير تنفيذيين وفقاً للتعريفات الواردة بالمادة الأولى من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وبلغ عدد جلسات مجلس الإدارة خلال عام 2019م سبع جلسات، وبلغت نسبة حضور الجلسات 100%، واضعين في الاعتبار من حضر وكالةً عن غيره، وبلغت نسبة الحضور أصالةً 92.86%.

تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضاءه

اسم العضو*	الفترة من 2019.10.31م إلى 2022.10.30م			الفترة من 2016.10.31م إلى 2019.10.30م		
	التمثيل	تصنيف العضوية	المنصب	التمثيل	تصنيف العضوية	المنصب
عبدالله محمد العيسى	-	غير تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة	-	مستقل	رئيس مجلس الإدارة
معتز قصي العزاوي	-	مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	مستقل	عضو مجلس الإدارة
إبراهيم حسن شربتلي	-	مستقل	عضو مجلس الإدارة	شركة النهلة للتجارة والمقاولات	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة
جمال عبدالكريم الرماح	-	مستقل	عضو مجلس الإدارة	-	مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة
طلال إبراهيم القضيبي	-	مستقل	عضو مجلس الإدارة	-	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة
عبدالرحمن أمين جاوه	صندوق الاستثمارات العامة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	صندوق الاستثمارات العامة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة
محمد طلال النحاس	المؤسسة العامة للتقاعد	مستقل	عضو مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتقاعد	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة
محمد عبد العزيز العفالق	-	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	مستقل	عضو مجلس الإدارة
محمد عمير العتيبي	صندوق الاستثمارات العامة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	صندوق الاستثمارات العامة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة
نادر إبراهيم الوهيبي	شركة حصانة	مستقل	عضو مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة

*جميع أعضاء مجلس الإدارة منتخبون بمن فيهم ممثلي الجهات الاعتبارية.

اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2019م:

سجل حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة أصالةً ووكالةً لاجتماعات المجلس عام 2019م

الأعضاء	2019.01.30	2019.02.19	2019.03.19	2019.05.22	2019.09.30	2019.12.16	2019.12.23
عبدالله محمد العيسى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معتز قصي العزاوي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إبراهيم حسن شربتلي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جمال عبدالكريم الرماح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طلال إبراهيم القضيبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبدالرحمن أمين جاوه	✓	✓	✓	✓	✓	وكالة	✓
محمد طلال النحاس	وكالة	وكالة	✓	✓	✓	وكالة	✓
محمد عبد العزيز العفالق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد عمير العتيبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نادر إبراهيم الوهيبي	✓	✓	وكالة	✓	✓	✓	✓

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يفوض مجلس إدارة بنك الرياض بعض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المكونة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم في تكوينها عضوين من مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من خارج المجلس ولجنة الترشيحات والمكافآت والتي تضم في تكوينها ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، بالإضافة إلى عضوين من خارج المجلس.

وفيما يلي توضيح للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك:

1- اللجنة التنفيذية:

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية والإدارية في البنك والتي يتم منحها من قبل مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة التنفيذية في البنك من خمسة أعضاء، وبلغ عدد جلسات اللجنة التنفيذية خلال عام 2019م عشر جلسات، وبلغت نسبة حضور الجلسات 100%، واضعين في الاعتبار من حضر وكالةً عن غيره، وبلغت نسبة الحضور أصالةً 94%.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في عام 2019م

سجل حضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية أصالةً ووكالةً لاجتماعات اللجنة عام 2019م

الأعضاء	طبيعة العضوية	2019.01.14	2019.02.18	2019.03.18	2019.04.30	2019.06.23	2019.07.29	2019.09.08	2019.10.22	2019.11.24	2019.12.18
طلال إبراهيم القضيبي*	رئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبدالرحمن أمين جاوه**	عضو	وكالة	✓	✓	✓	وكالة	وكالة	✓	✓	✓	✓
محمد عبدالعزيز العفالق	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معتز قصي العزاوي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نادر إبراهيم الوهيبي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

*رئيس اللجنة التنفيذية من تاريخ 2019.10.31م إلى تاريخ 2022.10.30م.

**رئيس اللجنة التنفيذية من تاريخ 2016.10.31م إلى تاريخ 2019.10.30م.

2- لجنة المراجعة:

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والتوصية باختيار مراجعي الحسابات، ودراسة ومراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية والتوصية بشأنها لدى مجلس الإدارة.

وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الإدارة وهم الدكتور عبد الرؤوف سليمان باناجة والأستاذ عبد العزيز عبد الله الدعيلج والأستاذ عبد الله عبد اللطيف السيف الذي انتهت عضويته بتاريخ 2019.10.30م والأستاذ طارق عبدالله القرعاوي الذي انضم للجنة بتاريخ 2019.10.31م.

وقد تم تشكيل لجنة المراجعة بقرار من الجمعية العامة في 2019.09.30م. وبلغ عدد جلسات لجنة المراجعة خلال عام 2019م ثمان جلسات وبلغت نسبة الحضور 92.5%.

اجتماعات لجنة المراجعة في عام 2019م

اجتماعات لجنة المراجعة في عام 2019م

الأعضاء	طبيعة العضوية	2019.01.09	2019.01.28	2019.02.06	2019.04.22	2019.07.10	2019.07.24	2019.10.23	2019.12.24
جمال عبدالكريم الرماح	رئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد عمير العتيبي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبد العزيز عبدالله الدعيلج	عضو	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبدالله عبداللطيف السيف	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
عبد الرؤوف سليمان باناجة	عضو	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طارق عبدالله القرعاوي	عضو								✓

3- لجنة إدارة المخاطر:

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بمساعدة مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته من خلال الإشراف الكامل على استراتيجية المخاطر بالبنك ومراجعة مستويات المخاطر المقبولة، ووضع التوصيات لمجلس الإدارة، ومراقبة التزام الإدارة التنفيذية بحدود المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة ومدى اتساقها مع المستويات التي اعتمدها المجلس. ولها في ذلك الاطلاع على كافة جوانب المخاطر التي يتعرض لها البنك بأنواعها المختلفة ومراجعة مدى التزام الإدارة التنفيذية بالضوابط الرقابية الخاصة بإدارة هذه المخاطر ومدى كفاية الإجراءات المتخذة للتحوط لها. وتتكون لجنة إدارة المخاطر في البنك من ثلاثة أعضاء، وبلغ عدد جلسات لجنة إدارة المخاطر خلال عام 2019م أربع جلسات، وبلغت نسبة حضور الجلسات أصالةً ووكالةً 100%.

اجتماعات لجنة إدارة المخاطر في عام 2019م

سجل حضور السادة أعضاء لجنة إدارة المخاطر أصالةً ووكالةً لاجتماعات اللجنة عام 2019م

الأعضاء	طبيعة العضوية	2019.02.18	2019.04.30	2019.09.08	2019.12.22
محمد عبدالعزيز العفالق	رئيس	✓	✓	✓	✓
جمال عبدالكريم الرماح	عضو	✓	✓	✓	✓
محمد عمير العتيبي	عضو	✓	✓	✓	✓

4 - لجنة الترشيحات والمكافآت:

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمساندة مجلس الإدارة فيما يخص حوكمة المجلس، واقتراح سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومسؤولي الإدارة العليا، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت والتعويضات والحوافز بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة، وتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت، ومراجعة التزام سياسة المكافآت بقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي.

كما تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بوضع سياسة الترشح والاختيار لعضوية مجلس الإدارة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية المجلس طبقًا للأنظمة ذات العلاقة. وتتكون لجنة الترشيحات والمكافآت في البنك من خمسة أعضاء، منهم عضوين من خارج مجلس الإدارة وهم الدكتور تيموثي جون ميلر والأستاذ محمد نزال الخالدي والذين انتهت عضويتهم بتاريخ 2019.10.30م ، والمهندس خالد صالح الطريري والمهندس أحمد محمد الفالح الذين انضما للّجنة بتاريخ 2019.10.31م. وبلغ عدد جلسات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2019م ست جلسات، وبلغت نسبة حضور الجلسات أصالةً 93.33%.

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت في عام 2019م

سجل حضور السادة أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت أصالةً ووكالةً لاجتماعات اللجنة عام 2019م

الأعضـــاء	طبيعة العضوية	2019.01.14	2019.02.17	2019.07.08	2019.09.16	2019.11.24	2019.12.12
معتـــز قصي العـزاوي	رئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طـلال إبراهيم القضيبـي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نادر إبراهيـم الوهيبي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد نزال الخالدي	عضو	✓	✓	✓	✓		
تيموثي جون ميلر	عضو	✓	X	✓	X		
أحمد محمد الفالح	عضو					✓	✓
خالد صالح الطريري	عضو					✓	✓

5- مجموعة التخطيط الاستراتيجي:

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تقوم مجموعة التخطيط الاستراتيجي بالإشراف على إعداد التوجهات الاستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي تتخذها لإنجاز أهدافها. و تقدم المجموعة الدعم اللازم لمجلس الإدارة بشأن عمليات التخطيط الاستراتيجي والأمور ذات الأهمية الاستراتيجية بما في ذلك تنمية الأعمال والتوسع بها ، والتعاملات الجوهرية والتقنية، وتعتبر المجموعة أيضاً مسؤولة عن مراقبة تقدم البنك في تحقيق أهدافه المالية والاستراتيجية طويلة الأجل. وتتكون المجموعة من خمسة أعضاء، وبلغ عدد جلسات مجموعة التخطيط الاستراتيجي خلال عام 2019م جلسة واحدة، وبلغت نسبة حضور الجلسات أصالةً ووكالةً 100%.

اجتماعات مجموعة التخطيط الاستراتيجي في عام 2019م

سجل حضور السادة أعضاء مجموعة التخطيط الاستراتيجي أصالةً ووكالةً لاجتماعات المجموعة عام 2019م

الأعضاء	طبيعة العضوية	2019.11.25
عبـدالله محمد العيسـى	رئيس	✓
إبراهيـم حسن شربتـلي	عضو	✓
طـلال إبراهيم القضيبـي	عضو	✓
عبـــدالرحمن أمين جـاوه	عضو	✓
محمد طـلال النحاس	عضو	✓

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة الأخرى (داخل المملكة)، ومؤهلاتهم وخبراتهم

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالله محمد العيسى	شركة دور للضيافة - رئيس مجلس الإدارة شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي) - نائب رئيس مجلس الإدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) - عضو مجلس الإدارة شركة التعدين العربية السعودية (معادن) -عضو مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة - شركة أصيلة للاستثمار رئيس مجلس المديرين - مكتب عبدالله محمد العيسى للاستشارات الهندسية رئيس مجلس المديرين - شركة أمياس القابضة رئيس مجلس المديرين - شركة أمياس العقارية رئيس مجلس المديرين - شركة الخدمات للشحن والسفر المحدودة	رئيس مجلس الإدارة - شركة إسمنت العربية رئيس مجلس الإدارة - الشركة الوطنية للرعاية الطبية رئيس مجلس الإدارة - شركة صناعات منتجات الإسمنت الرئيس التنفيذي - شركة أصيلة للاستثمار الرئيس - الشركة السعودية للمقاولات الإنشائية عضو مجلس الإدارة - شركة جدوى للاستثمار عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية عضو مجلس الإدارة - شركة الخليج للمناطق السياحية عضو مجلس الإدارة - مدارس الملك فيصل عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية لنقل الكيماويات عضو مجلس الإدارة - شركة تبوك للفنادق عضو مجلس الإدارة - شركة الرياض للفنادق والترفيه المحدودة عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري	ماجستير إدارة المشروعات الهندسية - جامعة سوثيرن ميثوديست - الولايات المتحدة الأمريكية بكالوريوس الهندسة الصناعية - جامعة سوثيرن ميثوديست - الولايات المتحدة الأمريكية

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
معتز قصي العزاوي	مجموعة صافولا - عضو مجلس الإدارة شركة إسمنت العربية - عضو مجلس الإدارة شركة هرفي للخدمات الغذائية - عضو مجلس الإدارة شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي) - عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة - شركة صافولا للأغذية عضو مجلس الإدارة - شركة عافيه العالمية عضو مجلس الإدارة - الشركة المتحدة للسكر – شركة تابعة لمجموعة صافولا رئيس مجلس الإدارة - شركة اسمنت القطرانة - الاردن عضو مجلس الإدارة - شركة الباطون الجاهز والخدمات الإنشائية - الاردن عضو مجلس الإدارة - الشركة المتحدة للسكر - مصر عضو مجلس الإدارة - شركة عافيه العالمية - مصر عضو مجلس الإدارة - شركة الاسكندرية للسكر - مصر عضو مجلس الإدارة - شركة الملكة للصناعات الغذائية - مصر عضو مجلس الإدارة - شركة الفراشة للصناعات الغذائية – مصر عضو مجلس المديرين والمدير التنفيذي - الشركة السعودية للإنشاءات الصناعية والمشاريع الهندسية عضو مجلس المديرين والمدير التنفيذي - الشركة السعودية للتقنية والتجارة المحدودة عضو مجلس المديرين والمدير التنفيذي - شركة الوسطاء للتنمية	عضو مجلس الإدارة - ميرل لينش - المملكة العربية السعودية	بكالوريوس هندسة الحاسب الآلي - جامعة الملك سعود

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة الأخرى (داخل المملكة)، ومؤهلاتهم وخبراتهم (تتمة)

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
إبراهيم حسن شربتلي	-	نائب رئيس مجلس المديرين - مجموعة النهلة نائب رئيس مجلس المديرين - شركة النهلة للتجارة والمقاولات نائب رئيس مجلس المديرين - الشركة السعودية العربية للتسويق والتوكيلات المحدودة (ساماكو) نائب رئيس مجلس المديرين - شركة النهلة للتطوير العمراني نائب رئيس مجلس المديرين - شركة الأمين المميزة للتطوير العمراني نائب رئيس مجلس المديرين - شركة الأمين المميزة للاستثمار العقاري نائب رئيس مجلس المديرين - شركة تقنية السيارات السريعة المحدودة (فاست) نائب رئيس مجلس المديرين - الشركة السعودية العربية للتسويق و التوكيلات والمقاولات نائب رئيس مجلس المديرين - شركة جده القابضة للتطوير عضو مجلس الإدارة - سمايل للاتصالات - افريقيا عضو مجلس الإدارة - جولدن كوست - مصر	عضو مجلس الإدارة - الاتحاد التجاري للتامين التعاوني	بكالوريوس إدارة الأعمال - كلية التجارة وإدارة الأعمال - برستول - بريطانيا

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
جمال عبدالكريم الرماح	-	-	رئيس مجلس الإدارة - شركة أرامكو السعودية للتأمين "ستيلر" عضو مجلس الإدارة - شركة أرامكو السعودية لإدارة الاستثمارات (سيامكو) عضو مجلس الإدارة - شركة فوجيان ريفايننق آند بتروكيمكل كومباني، وإس – أويل عضو مجلس الإدارة - شركة قارد عضو مجلس الإدارة - شركة باندلوود كوربوريشن أن.في عضو مجلس الإدارة - شركة موتور أويل هيلاس عضو مجلس الإدارة - شركة جدة لتكرير الزيت أمين الخزينة - شركة الزيت العربية السعودية "ارامكو" رئاسة لجان التعويض والتوثيق لعدد من الشركات التابعة والمشتركة لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) عضو ورئيس لجان في شركة أرامكو وفي عدة شركات تابعة لشركة أرامكو السعودية والشركات المشتركة داخل وخارج المملكة	برنامج التنفيذيين الإداريين - جامعة هارفارد - الولايات المتحدة الأمريكية بكالوريوس في الإدارة والاقتصاد عدد من برامج الإدارة والمالية في العديد من الجامعات والمؤسسات الدولية والمحلية

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة الأخرى (داخل المملكة)، ومؤهلاتهم وخبراتهم (تتمة)

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
طلال إبراهيم القضيبي	-	-	الرئيس التنفيذي - بنك الرياض وقبل ذلك تقلد عدة مناصب وظيفية في البنك منذ انضمامه إليه عام 1983م رئيس مجلس الإدارة - رويال آند صن آلاينس للتأمين (الشرق الاوسط) - البحرين عضو مجلس المديرين - شركة الرياض المالية عضو مجلس الإدارة - شركة التصنيع الوطنية عضو مجلس الإدارة - البنك السعودي الاسباني عضو مجلس الإدارة - بنك الخليج - الرياض عضو مجلس الإدارة - يوباف - هونج كونج عضو مجلس الإدارة - بنك الرياض أوروبا	ماجستير اقتصاد - جامعة جنوب كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية بكالوريوس إدارة الأعمال - جامعة بورتلاند الحكومية - الولايات المتحدة الأمريكية

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالرحمن أمين جاوه	الشركة السعودية للعدد والأدوات (ساكو) - رئيس مجلس الإدارة	-	مستشار لتطوير الأعمال - بنك الرياض رئيس مجلس الإدارة - شركة الشيكات السياحية السعودية رئيس مجلس الإدارة - بنك بيمو السعودي الفرنسي نائب رئيس مجلس الإدارة - السعودي الفرنسي كابيتال عضو مجلس الإدارة – شركة اليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني عضو مجلس الإدارة - شركة كام السعودي الفرنسي عضو مجلس الإدارة - شركة الفرنسي تداول عضو مجلس الإدارة - شركة سوفينكو عضو مجلس الإدارة - شركة السعودي للتأمين عضو مجلس الإدارة - شركة الأمثل للتمليك عضو مجلس الإدارة - البنك السعودي الفرنسي نائب العضو المنتدب - البنك السعودي الفرنسي المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى - البنك السعودي الفرنسي نائب مدير الفرع الرئيسي بالرياض - البنك السعودي الفرنسي مدير عام - مؤسسة هشام التجارية مساعد مدير - البنك السعودي للاستثمار مساعد مدير - فيرست ناشيونال سيتي بنك - الرياض	برنامج الإدارة المتقدمة إدارة أعمال - جامعة هارفارد - الولايات المتحدة الأمريكية (برنامج تدريبي) بكالوريوس إدارة أعمال دولية - جامعة أوهايو - الولايات المتحدة الأمريكية

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة الأخرى (داخل المملكة)، ومؤهلاتهم وخبراتهم (تتمة)

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
محمد طلال النحاس	الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية - رئيس مجلس الإدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) - عضو مجلس الإدارة شركة الاتصالات السعودية -عضو مجلس الإدارة	محافظ المؤسسة العامة للتقاعد رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الرائدة عضو مجلس الإدارة - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عضو مجلس الإدارة - شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور) رئيس مجلس الإدارة - الشركة التعاونية للاستثمار العقاري رئيس مجلس الإدارة - أسما كابيتال رئيس مجلس الإدارة - شركة رزا عضو مجلس الإدارة - المركز الوطني للتخصيص	عضو مجلس الإدارة - شركة طيبة القابضة عضو مجلس الإدارة - شركة الشيكات السياحية السعودية مدير عام مصرفية الفروع - مصرف الانماء المدير الإقليمي لفروع المنطقة الوسطى - مجموعة سامبا المالية رئيس المعاملات المصرفية وفروع التحويلات السريعة - مجموعة سامبا المالية نائب مدير عام الموارد البشرية - مجموعة سامبا المالية مدير أول للمنتجات - مجموعة سامبا المالية مسؤول منتج/مدير - مجموعة سامبا المالية	برنامج الإدارة التنفيذية - جامعة ميتشغان - الولايات المتحدة الامريكية بكالوريوس في المحاسبة - جامعة الملك سعود

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
محمد عبدالعزيز العفالق	-	رئيس اللجنة التنفيذية - مجموعة شركات الحسين والعفالق الرئيس التنفيذي - شركة الأحساء للتبريد - شركة تابعة لشركة أهداف القابضة الرئيس التنفيذي - شركة مجمعات التموين - شركة تابعة لشركة أهداف القابضة الرئيس التنفيذي - لي لي سويت للوحدات السكنية المفروشة فرع شركة مجمعات التموين - شركة تابعة لشركة أهداف القابضة مسؤول الإدارة العليا - شركة أهداف القابضة رئيس مجلس المديرين - شركة النجاح التجارية عضو مجلس إدارة - شركة التجمع الصحي بمحافظة الأحساء	رئيس مجلس المديرين - مجموعة شركات الحسين والعفالق عضو مجلس الإدارة - شركة الاحساء للصناعات الغذائية مدير عام المشاريع الصناعية - مجموعة شركات الحسين والعفالق مدير إداري - شركة مخابز الاحساء الاتوماتيكية	ماجستير ادارة أعمال جامعة سانت إدوارد - أوستن الولايات المتحدة الامريكية بكالوريوس في الإدارة الصناعية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة الأخرى (داخل المملكة)، ومؤهلاتهم وخبراتهم (تتمة)

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
محمد عمير العتيبي	شركة اليمامة للصناعات الحديدية - عضو مجلس الإدارة الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني - عضو مجلس الإدارة	رئيس مجلس المديرين - شركة زمين للتسويق الإلكتروني	شركة الغاز والتصنيع الأهلية - رئيس مجلس الإدارة عضو مجلس الإدارة - شركة الشرق الاوسط لإدارة السفن - دبي عضو مجلس الإدارة - NSCSA - بالتيمور - الولايات المتحدة الأمريكية عضو مجلس الإدارة - شركة البحري لنقل البضائع السائبة عضو مجلس الإدارة - الشركة العربية المتحدة للزجاج المسطح عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية لنقل الكيماويات عضو مجلس الإدارة - شركة عبدالله سعد أبومعطي للمكتبات عضو مجلس الإدارة - شركة بتردك لتجارة ونقل الغاز عضو مجلس الإدارة - شركة ISRE للتأمين - لوكسمبورج عضو مجلس الإدارة - West of England للتأمين - لوكسمبورج نائب الرئيس التنفيذي للمالية - الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري	ماجستير في إدارة الأعمال - جامعة وسترن ميتشغان -الولايات المتحدة الامريكية برنامج الإدارة المتقدمة - جامعة هارفارد - الولايات المتحدة الأمريكية برنامج الإدارة التنفيذية - جامعة ميتشغان الولايات المتحدة الأمريكية برنامج الإدارة الاستراتيجية البنكية - إيرلندا بكالوريوس لغة إنجليزية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

اسم العضو	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
نادر إبراهيم الوهيبي	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) - عضو مجلس الإدارة	مساعد المحافظ للشؤون التأمينية - المؤسسة العامة للتأمينات	عضو مجلس الإدارة - شركة جرير للتسويق عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية للرعاية الطبية مدير عام التخطيط والتطوير - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الأمين العام – مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مستشار - إدارة المعاشات - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	ماجستير سياسات الحماية الاجتماعية - جامعة ماسترخت - هولندا بكالوريوس تأمين -جامعة أنديانا الحكومية - الولايات المتحدة الأمريكية

مؤهلات وخبرات أعضاء اللجان الخارجيين

أسماء أعضاء اللجان	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالرؤوف سليمان باناجة	رئيس مجلس الإدارة - شركة صندوق البناء الملائم للعقارات رئيس مجلس الإدارة - صندوق سدكو كابيتال المرن للأسهم السعودية رئيس مجلس الإدارة - صندوق سدكو كابيتال ريت رئيس مجلس الإدارة - صندوق سدكو كابيتال للدخل العقاري 1 رئيس مجلس الإدارة - صندوق سدكو كابيتال للدخل العقاري 2 عضو لجنة المراجعة - مجموعة صافولا عضو لجنة المراجعة - شركة بنده للتجزئة عضو لجنة المراجعة - شركة هرفي للخدمات الغذائية عضو لجنة المراجعة – شركة كنان الدولية للتطوير العقاري	عضو مجلس الإدارة - مجموعة متبولي المتحدة عضو لجنة المراجعة - شركة صافولا للأغذية عضوية مجلس إدارة صناديق الأسهم - البنك الأهلي التجاري مستشار مستقل مدير إدارة تمويل الشركات - الأول للخدمات المالية نائب رئيس أول وعضو اللجنة التنفيذية - الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية القابضة (سدكو) المدير الإقليمي - الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية (سدكو) - مصر مساعد مدير عام - مدير المصرفية الدولية البنك الأهلي التجاري مدير إقليمي - بنك الخليج الدولي - الشرق الأوسط - البحرين مستشار نائب المحافظ - مؤسسة النقد العربي السعودي مساعد المدير العام - مصرفية الشركات - بنك ساب مدير قطاع الائتمان - بنك ساب مستشار اقتصادي - وزارة المالية أستاذ مساعد - رئيس قسم التحليل الكمي - جامعة الملك سعود	الدكتوراه في الاقتصاد - جامعة كاليفورنيا الماجستير في الاقتصاد - جامعة كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية البكالوريوس في الرياضيات والفيزياء - جامعة الرياض

أسماء أعضاء اللجان	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالعزيز عبدالله الدعيلج	رئيس مجلس الإدارة - مجموعة بن لادن العالمية القابضة عضو مجلس الإدارة - شركة طيبة القابضة عضو مجلس الإدارة - شركة رافال للتطوير العقاري الرئيس التنفيذي - شركة الإلكترونيات المتقدمة	رئيس مجلس الإدارة - شركة عبر المستقبل للاستثمار الصناعي رئيس مجلس الإدارة - شركة الأولى الشرق الأوسط للتطوير العقاري - دبي رئيس مجلس الإدارة - الشركة السعودية للصناعات المتطورة نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة السلام للطائرات عضو مجلس الإدارة - شركة ثبات للتطوير العقاري عضو مجلس الإدارة - شركة خدمات النفط المحدودة - البحرين عضو مجلس الإدارة - شركة الأولى للإنشاءات عضو مجلس الإدارة - شركة الأولى العالمية - الكويت عضو مجلس الإدارة - شركة أعيان كابيتال المالية عضو مجلس الإدارة - الشركة الأولى لتطوير العقارات عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للأسماك عضو مجلس الإدارة - شركة دويتشه الخليج للتمويل عضو مجلس الإدارة - شركة إعمار الشرق الأوسط عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للطباعة والتغليف عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للأبحاث والنشر عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للأنابيب رئيس مجلس المديرين - شركة الأولى الصناعية - مصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذي - الشركة السعودية للطباعة والتغليف العضو المنتدب والرئيس التنفيذي - الشركة الأولى لتطوير العقارات الرئيس التنفيذي - شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة الرئيس التنفيذي - شركة عدوان للصناعات الكيماوية	البكالوريوس في الإدارة الصناعية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

مؤهلات وخبرات أعضاء اللجان الخارجيين (تتمة)

أسماء أعضاء اللجان	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالله عبداللطيف السيف	عضو مجلس الإدارة - شركة هرفي للخدمات الغذائية	رئيس مجلس الإدارة - إسمنت القصيم عضو مجلس الإدارة - السعودية للطباعة عضو مجلس الإدارة - شركة حصانة الاستثمارية عضو مجلس الإدارة - المختبرات الخاصة الرئيس التنفيذي - المختبرات الخاصة	الماجستير في الهندسة الصناعية - جامعة ولاية أريزونا البكالوريوس في الهندسة الصناعية وهندسة التعدين - جامعة واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية
محمد نزال الخالدي	عضو مجلس الإدارة - شركة الغاز والتصنيع الأهلية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت - شركة الاستثمارات الرائدة مستشار موارد بشرية - المؤسسة العامة للتقاعد	-	الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية - جامعة اليمامة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص إدارة وتنظيم الموارد البشرية - جامعة الملك عبدالعزيز
تيموثي جون ميلر	يشغل حالياً عضوية غير تنفيذية في مجالس إدارة العديد من الشركات منها عضو في مجلس إكوينيتي للخدمات المالية المحدودة وبورصة تورونتو للأوراق المالية وأكاديمية سانت مارتن	عضو مجلس الإدارة - بنك ستاندرد تشارتر	الدكتوراة في إدارة الأعمال - جامعة نوتنغهام الماجستير في إدارة الأعمال - جامعة ستيرلنغ الماجستير في الآداب - جامعة ستيرلنغ البكالوريوس في التاريخ والاقتصاد - جامعة ستيرلنغ - المملكة المتحدة

أسماء أعضاء اللجان	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
طارق عبدالله القرعاوي	عضو لجنة المراجعة - شركة صافولا للأغذية نائب رئيس - الالتزام وضمان الجودة - شركة تطوير المباني عضو مجلس إدارة صناديق - شركة أصول وبخيت الاستثمارية عضو مجلس المديرين - شركة ابتكارات الرقمية	عضو لجنة المراجعة - شركة أسماك تبوك عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت - شركة سلامة للتأمين المؤسس والرئيس التنفيذي - مكتب إضفاء للاستشارات الإدارية المدير الإقليمي - مجموعة مصرفية الشركات - بنك البلاد مدير الاستراتيجية والتخطيط - بنك البلاد استشارات خاصة مدير علاقة أول - مصرفية الشركات - بنك ساب مدير - المصرفية الاسلامية - مصرفية الشركات - بنك ساب مسؤول علاقة – مصرفية الشركات - البنك السعودي للاستثمار مسؤول علاقة – مصرفية الشركات - البنك السعودي للاستثمار	الماجستير في المحاسبة - جامعة جورج واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية البكالوريوس في المحاسبة - جامعة الملك سعود
خالد صالح الطريري	مدير عام المشاريع الخاصة - الموارد البشرية - الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	عضو مجلس الإدارة - شركة حديد (سابك) عضو مجلس الإدارة - معهد ريادة الأعمال الوطني مدير عام التعلم والتطوير - الموارد البشرية - الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) مدير عام المزايا والتعويضات - الموارد البشرية - الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) مدير عام الشرق الأوسط - الموارد البشرية - الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) مدير عام خدمات الموظفين - الموارد البشرية - الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) مدير عام تقنية المعلومات - الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	البكالوريوس في علوم وهندسة الحاسب الآلي - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

مؤهلات وخبرات أعضاء اللجان الخارجيين (تتمة)

أسماء أعضاء اللجان	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
أحمد محمد الفالح	عضو مجلس الإدارة - شركة هرفي للخدمات الغذائية رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت - شركة هرفي للخدمات الغذائية عضو مجلس الإدارة - موسى عبدالعزيز الموسى وأولاده عضو مجلس المديرين - الشركة المتحدة للأعمال التقنية عضو مجلس المديرين ومدير عام - شركة التمثيل الرائدة التجارية استشارات فنية، تعاقدية، تحكيم	عضو مجلس المديرين - شركة سيل المتقدمة عضو مجلس الإدارة - شركة منتجات الألمنيوم – ألبكو عضو مجلس المديرين - شركة التسهيلات القابضة عضو مجلس المديرين - شركة سهل للنقل مستشار - شركة التسهيلات للتسويق مدير عام - شركة التسهيلات للتسويق الرئيس - مجموعة شركات المشرق مدير عام - شركة المشرق للمقاولات مدير عام - شركة العليان للخدمات الغذائية الرئيس - شركة تينيه الدولية نائب الرئيس - شركة الرياض العالمية ماكدونالدز نائب الرئيس للشؤون المالية والإدارية - الشركة السعودية للتشغيل والصيانة مهندس مشاريع - وزارة الصحة مهندس مشروع - شركة ابن البيطار (سابك)	البكالوريوس في الهندسة المدنية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

استعان مجلس الإدارة بجهة خارجية لتقييم أداء المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2019م، وذلك من خلال مشاركة الأعضاء في استبيانات مكثفة وشاملة بنيت على أفضل الممارسات الدولية والمعتمدة في الحوكمة من أجل تحديد نقاط القوة والضعف لتعزيز أداء مجلس الإدارة ولجانه.

الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة لإحاطة أعضائه - وبخاصة غير التنفيذيين - علماً بمقترحات المساهمين وملحوظاتهم حيال البنك وأدائه

تشمل الإجراءات إثبات ما ورد من مقترحات من المساهمين خلال اجتماعات الجمعية العامة، وكذلك في حال ورود أي مقترحات أخرى للبنك يتم إحاطة رئيس مجلس الإدارة بها لعرضها على أقرب اجتماع لهم وإثباتها في محضر المجلس، إن وجدت.

توصيات لجنة المراجعة التي يوجد تعارض بينها وبين قرارات مجلس الإدارة، أو التي رفض المجلس الأخذ بها بشأن تعيين مراجع حسابات بنك الرياض أو عزله أو تحديد أتعابه أو تقييم أدائه، ومسوغات تلك التوصيات، وأسباب عدم الأخذ بها

لا توجد توصيات للجنة المراجعة تتعارض مع قرارات مجلس الإدارة، ولم يرفض مجلس الإدارة أي توصيات بشأن تعيين مراجع حسابات بنك الرياض أو عزله أو تحديد أتعابه أو تقييم أدائه.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومسؤولي الإدارة العليا خلال العام 2019م

تتحدد المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة عنه وفق الأطر التي حددتها التعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية، ويحكمها بشكل عام المبادئ الرئيسية للحوكمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية وضوابط التعويضات الصادرتين عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، ونظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار، والنظام الأساس للبنك.

كما يحدد مجلس الإدارة - بناء على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت - مكافآت مسؤولي الإدارة العليا، بحيث تنسجم المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وأن تكون فاعلة في تحفيز مسؤولي الإدارة العليا على تحقيق تلك الأهداف.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

ألف ريال

	الاسم	المكافآت الثابتة								المكافآت المتغيرة***	مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	بدل المصروفات****
		مبلغ معين*	بدل حضور جلسات المجلس	مجموع بدل حضور جلسات اللجان**	مزايا عينية	مكافأة الاعمال الفنية والادارية والاستشارية	مكافأة رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو أمين السر إن كان من الأعضاء	المجموع				
الأعضاء المستقلين	معتز قصي العزاوي	385	35	80	-	-	-	500	-	-	500	25
	إبراهيم حسن شربتلي	400	35	5	-	-	-	440	-	-	440	35
	جمال عبدالكريم الرماح	400	35	60	-	-	-	495	-	-	495	52
	محمد طلال النحاس	400	20	5	-	-	-	425	-	-	425	-
	طلال إبراهيم القضيبي	375	35	90	-	-	-	500	-	-	500	-
	نادر إبراهيم الوهيبي	390	30	80	-	-	-	500	-	-	500	-
	الأعضاء المستقلين	**2,350**	**190**	**320**	**-**	**-**	**-**	**2,860**	**-**	**-**	**2,860**	**112**
الأعضاء الغير التنفيذين	عبدالله محمد العيسى	460	35	5	-	-	1,000	1,500	-	-	1,500	-
	عبدالرحمن أمين جاوه	400	30	45	-	-	-	475	-	-	475	-
	محمد عبدالعزيز العفالق	395	35	70	-	-	-	500	-	-	500	21
	محمد عمير العتيبي	400	35	70	-	-	-	505	-	-	505	-
	الأعضاء الغير التنفيذين	**1,655**	**135**	**190**	**-**	**-**	**-**	**1,980**	**-**	**-**	**1,980**	**21**
	المجموع	**4,005**	**325**	**510**	**-**	**-**	**1,000**	**5,840**	**-**	**-**	**5,840**	**133**

*مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تبلغ 400 ألف ريال لكل عضو، بينما تبلغ مكافأة رئيس مجلس الإدارة 500 ألف ريال بالإضافة إلى مكافأة خاصة تبلغ 1,000,000 ريال، علماً بأن الحد الأعلى لإجمالي المكافآت لكل عضو بما فيهم رئيس مجلس الإدارة لا يتجاوز مبلغ 500 ألف ريال شاملاً بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه كما هو محدد في نظام الشركات، ماعدا مكافآت أعضاء لجنة المراجعة وكذلك المكافأة الخاصة برئيس مجلس الإدارة لا تدخل ضمن نطاق الحد الأعلى المنصوص عليه في نظام الشركات وفقاً للضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بالشركات المساهمة والصادرة من قبل هيئة السوق المالية.

**بدل حضور جلسات اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة تشمل بدل حضور أعضاء مجلس الإدارة لجلسات اللجان للمدعوين لها وليسو أعضاء فيها ولكن تمت دعوتهم للحضور من قبل اللجنة، وبالتالي فإن إجمالي ما استحقه كل عضو نظير حضور جلسات اللجان قد لا يتساوى مع البيان الآخر الخاص ببدل حضور أعضاء اللجان.

***المكافآت المتغيرة تشمل (نسبة من الأرباح، مكافآت دورية، خطط تحفيزية قصيرة الأجل، خطط تحفيزية طويلة الأجل، الأسهم الممنوحة).

****بدل المصروفات يشمل مصاريف النقل والإقامة لأعضاء مجلس الإدارة.

مكافآت أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

ألف ريال

الاسم	المكافآت الثابتة (عدا بدل حضور الجلسات)	بدل حضور جلسات	المجموع	بدل مصروفات*
أعضاء اللجنة التنفيذية				
طلال إبراهيم القضيبي	-	50	50	-
عبدالرحمن أمين جاوه	-	35	35	-
محمد عبدالعزيز العفالق	-	50	50	-
معتز قصي العزاوي	-	50	50	-
نادر إبراهيم الوهيبي	-	50	50	-
المجموع	**-**	**235**	**235**	**-**

ألف ريال

أعضاء لجنة المراجعة				
جمال عبدالكريم الرماح	-	40	40	-
محمد عمير العتيبي	-	40	40	-
عبد العزيز عبد الله الدعيلج (خارجي)	120	30	150	-
عبد الله عبد اللطيف السيف (خارجي)**	100	35	135	-
عبد الرؤوف سليمان باناجة (خارجي)	120	35	155	30
طارق عبدالله القرعاوي (خارجي)***	20	5	25	-
المجموع	**360**	**185**	**545**	**30**

ألف ريال

أعضاء لجنة إدارة المخاطر				
محمد عبدالعزيز العفالق	-	20	20	-
جمال عبدالكريم الرماح	-	20	20	-
محمد عمير العتيبي	-	20	20	-
المجموع	**-**	**60**	**60**	**-**

*بدل المصروفات يشمل مصاريف النقل والإقامة لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

**عضو في اللجنة من تاريخ 2016.10.31م إلى تاريخ 2019.10.30م.

***عضو في اللجنة من تاريخ 2019.10.31م إلى تاريخ 2022.10.30م.

مكافآت أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (تتمة)

ألف ريال

الاسم	المكافآت الثابتة (عدا بدل حضور الجلسات)	بدل حضور جلسات	المجموع	بدل مصروفات*
أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت				
معتز قصي العزاوي	-	30	30	-
طلال إبراهيم القضيبي	-	30	30	-
نادر إبراهيم الوهيبي	-	30	30	-
محمد نزال الخالدي (خارجي)**	100	20	120	-
تيموثي جون ميلر (خارجي)**	100	10	110	-
أحمد محمد الفالح (خارجي)***	20	10	30	-
خالد صالح الطريري (خارجي)***	20	10	30	10
المجموع	240	140	380	10

ألف ريال

مجموعة التخطيط الاستراتيجي				
عبدالله محمد العيسى	-	5	5	-
إبراهيم حسن شربتلي	-	5	5	-
طلال إبراهيم القضيبي	-	5	5	-
عبدالرحمن أمين جاوه	-	5	5	-
محمد طلال النحاس	-	5	5	-
المجموع	-	25	25	-
أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	600	645	1,245	40

*بدل المصروفات يشمل مصاريف النقل والإقامة لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

**عضو في اللجنة من تاريخ 2016.10.31م إلى تاريخ 2019.10.30م.

***عضو في اللجنة من تاريخ 2019.10.31م إلى تاريخ 2022.10.30م.

بيانات رواتب وتعويضات ستة من كبار التنفيذيين (من ضمنهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول):

البيان	المبلغ بألاف الريالات
المكافآت الثابتة	
رواتب	10,912
بدلات	1,576
مزايا عينية	134
المجموع	**12,622**
المكافآت المتغيرة	
مكافآت دورية	8,806
أرباح	-
خطط تحفيزية قصيرة الأجل	-
خطط تحفيزية طويلة الأجل	638
الأسهم الممنوحة	-
المجموع	**9,444**
مكافأة نهاية الخدمة	**1,578**
مجموع مكافأة التنفيذيين عن المجلس إن وجدت	**-**
المجموع الكلي	**23,644**

التنازل عن المصالح من قبل المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين

- لا يوجد أي ترتيبات أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أي من كبار التنفيذيين عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.
- لا يوجد أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من مساهمي بنك الرياض عن أي حقوق لهم في الأرباح.

وقد تم صرف الأرباح النقدية التي تم توزيعها عن النصف الأول على جميع المساهمين بتاريخ 24 يوليو 2019م، كما سيتم توزيع الأرباح النقدية عن النصف الثاني من عام 2019م على مساهمي بنك الرياض المالكين للأسهم بنهاية يوم انعقاد الجمعية العامة للبنك والمقيدين بسجلات بنك الرياض لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية بنهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية المزمع عقدها خلال الربع الأول من عام 2020م والذي سيتم الإعلان عنه لاحقاً بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة.

مؤهلات وخبرات الإدارة العليا

الاسم	المؤهل	المؤهلات (الجهة التعليمية)	العام	المسمى الوظيفي	الخبرات (الجهة)	العام
طارق عبدالرحمن السدحان	بكالوريوس محاسبة	جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1998م	الرئيس التنفيذي	بنك الرياض	من 2019م إلى الآن
				نائب الرئيس التنفيذي الأول – المدير المالي	بنك الرياض	2018م - 2019م
				مستشار رئيس مجلس الإدارة	الصندوق السعودي للتنمية	2017م - 2018م
				المدير العام المكلف	الهيئة العامة للزكاة والدخل	2016م - 2017م
	ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية	جامعة إيكول دي بونت بزنس سكول، فرنسا	2007م	وكيل المحافظ للرقابة	مؤسسة النقد العربي السعودي	2015م - 2016م
				تقلد العديد من المناصب منها الرئيس التنفيذي من عام 2010م	شركة كي بي إم جي السعودية	1997م- 2015 م
محمد عبدالله اليحيى	بكالوريوس علوم الكمبيوتر	جامعة ميتشغان الشرقية، الولايات المتحدة الأمريكية	1990م	نائب الرئيس التنفيذي الأول - الرئيس الأول للعمليات	بنك الرياض	من 2019م إلى الآن
				عضو مجلس الإدارة	البنك السعودي البريطاني	2017م - 2018م
				لديه خبره تمتد إلى أكثر من 16 عاماً في أعمال البنوك والشركات، اكتسبها من خلال عمله في القطاع المصرفي لدى عدد من البنوك المحلية والشركات، بالإضافة إلى عمله في مؤسسة النقد العربي السعودي.		
فهد محمد السماري	بكالوريوس هندسة	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية	1980م	نائب الرئيس التنفيذي الأول للاستراتيجية والتحول	بنك الرياض	من 2019م إلى الآن
				شغل عدة مناصب في المصرف، حيث كان ضمن فريق التأسيس ومسؤولاً عن إطلاق الخدمة، كما ترأس مجموعة التجزئة المصرفية وبعد ذلك مجموعة الاستراتيجية وتميز الأعمال	مصرف الإنماء	2007م - 2019م
	ماجستير في إدارة نظم المعلومات	الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية	1989م	المؤسس والرئيس التنفيذي	شركة ميبان العربية السعودية	2005م - 2006م
				المؤسس ونائب الرئيس التنفيذي	شركة شبكة المعرفة	1999م - 2005م
	برنامج الإدارة المتقدمة	كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية	1997م	المدير العام للتجزئة المصرفية	البنك العربي الوطني	1992م - 1998م

مؤهلات وخبرات الإدارة العليا (تتمة)

الاسم	المؤهل	المؤهلات (الجهة التعليمية)	العام	المسمى الوظيفي	الخبرات (الجهة)	العام
عبدالله علي العريني	بكالوريوس هندسة كهربائية	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية	2003م	المسؤول المالي الأول	بنك الرياض	من 2019م إلى الآن
				المسؤول المالي الأول	البنك الأول	من 2016م إلى 2019م
	ماجستير العلوم الإدارية	جامعة واترلوو كندا	2007م	مدير إدارة المحاسبة وإدارة الخصوم والأصول وعلاقات المستثمرين	البنك السعودي البريطاني	2012م - 2016م
				مدير إدارة رأس المال والسيولة	البنك الأهلي التجاري	2007م - 2011 م
				محلل مالي أول	البنك الأهلي التجاري	2003م - 2006م
محمد عبدالعزيز ابوالنجا	بكالوريوس أنظمة	جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1994م	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع مصرفية الشركات	بنك الرياض	من 2018م إلى الآن
				نائب الرئيس التنفيذي لخدمات مصرفية الشركات	بنك الرياض	2014م - 2018م
				مدير إدارة مصرفية الشركات المتعددة الجنسيات	بنك الرياض	2013م - 2014م
				المدير الإقليمي لمصرفية الشركات - المنطقة الوسطى	بنك الرياض	2010م - 2013م
				مدير أول – مصرفية الشركات	مجموعة سامبا المالية	2004م - 2005م
				مدير علاقة أول	بنك الرياض	1996م - 2004م
رياض عتيبي الزهراني	بكالوريوس محاسبة	جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1992م	نائب الرئيس التنفيذي لمصرفية الأفراد	بنك الرياض	من 2016م إلى الآن
				نائب الرئيس التنفيذي للعمليات وتقنية الأعمال	بنك الرياض	2014م - 2016م
				نائب الرئيس التنفيذي للعمليات	بنك الرياض	2011م - 2014م
				مدير الخدمات المصرفية للأفراد	بنك الرياض	2008م - 2010م
				مدير إدارة المصرفية الإلكترونية	بنك الرياض	2002م - 2008م
نادر سامي الكريع	بكالوريوس هندسة مدنية	جامعة ولاية كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية	1987م	نائب الرئيس التنفيذي للخزانة والاستثمار	بنك الرياض	من 2019م إلى الآن
				رئيس قسم الخزينة	بنك الرياض	2014م - 2018م
	ماجستير-إدارة أعمال	جامعة ولاية كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية	1989م	أمين الخزانة	بنك الرياض	2013م - 2014م
				مساعد المدير العام لمجموعة الخزينة	سامبا	2013م - 1993م

الاسم	المؤهل	المؤهلات (الجهة التعليمية)	العام	المسمى الوظيفي	الخبرات (الجهة)	العام
مازن محمد خليفه	بكالوريوس هندسة صناعية	جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية	2004م	نائب الرئيس التنفيذي لرأس المال البشري	بنك الرياض	من 2018م إلى الآن
				كبير المستشارين	مؤسسة النقد العربي السعودي	2016م - 2018م
خالد وليد الخضير	بكالوريوس تجارة	جامعة سانت ماري، المملكة المتحدة	2007م	نائب الرئيس التنفيذي للاتصالات وإثراء تجربة العملاء	بنك الرياض	من 2019م إلى الآن
				رئيس قطاع التسويق والاتصالات المكلف	بنك الرياض	2018م - 2019م
ستيفين روبيرت موناغان	ماجستير الإدارة التنفيذية	كلية هلسنكي للاقتصاد	2002م	نائب الرئيس التنفيذي للمصرفية الرقمية	بنك الرياض	من 2019م إلى الآن
				تولى عدة مناصب منها رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	Gen.Life Limited	2016م
				عضو مجلس الإدارة	Pulse Global	2017م
				شريك/ رئيس مجلس الإدارة	Fin Mirai KK	2014م

التغييرات في حصص الملكية الرئيسية

يوضح الجدول التالي الملاك الرئيسيين للبنك الذين يمتلك كل منهم 5% فأكثر من الأسهم والتغييرات في نسب ملكيتهم كما هو بنهاية تداول يوم (2019/12/31م):

اسم المساهم	عدد الأسهم بداية العام	عدد الأسهم نهاية العام	صافي التغيير	نسبة التغيير%	نسبة الملكية%
صندوق الاستثمارات العامة	652,608,000	652,608,000	-	%0.00	%21.75
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	501,757,200	501,757,200	-	%0.00	%16.73
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	261,998,976	261,998,976	-	%0.00	%8.73
شركة أصيلة للاستثمار	240,000,000	240,000,000	-	%0.00	%8.00

اعتمد بنك الرياض في رصد البيانات أعلاه على سجلات البنك لدى السوق المالية السعودية (تداول) بنهاية تداول يوم 2019/12/31م.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأبنائهم القصر من أسهم بنك الرياض وتغييراتها خلال العام 2019م

يوضح الجدولان التاليان وصفاً لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين البنك أو أية شركة من شركاته التابعة وأي تغيير حدث عليها خلال العام:

أ/ أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأبناؤهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	عدد الأسهم بداية العام	عدد الأسهم نهاية العام	صافي التغيير	نسبة التغيير%	أدوات الدين
عبدالله محمد العيسى	1,262,000	1,262,000	-	%0.00	-
جمال عبدالكريم الرماح	1,142	1,142	-	%0.00	-
إبراهيم حسن شربتلي	694,508	694,508	-	%0.00	-
طلال إبراهيم القضيبي	66,864	66,864	-	%0.00	-
عبدالرحمن أمين جاوه	1,928	1,928	-	%0.00	-
محمد طلال النحاس	-	-	-	%0.00	-
محمد عبدالعزيز العفالق	100,000	100,000	-	%0.00	-
محمد عمير العتيبي	1,000	1,000	-	%0.00	-
معتز قصي العزاوي	1,347,000	1,347,000	-	%0.00	-
نادر إبراهيم الوهيبي	-	-	-	%0.00	-

ب/ كبار التنفيذيين وأزواجهم وزوجاتهم وأبناؤهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	عدد الأسهم بداية العام	عدد الأسهم نهاية العام	صافي التغيير	نسبة التغيير%	أدوات الدين
-	-	-	-	-	-

الجمعيات العامة المنعقدة خلال العام 2019م

عقد بنك الرياض جمعيتين لمساهميه خلال العام المالي 2019م، وهي الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 1441.02.01هـ الموافق 2019.03.19م، والجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 1440.07.12هـ الموافق 2019.09.30م، وفيما يلي سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة لهذه الاجتماعات:

	الحضور	
الاسم	الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2019.03.19م	الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2019.09.30م
عبدالله محمد العيسى	✓	✓
جمال عبدالكريم الرماح	✓	✓
إبراهيم حسن شربتلي	✓	✓
طلال إبراهيم القضيبي	✓	✓
عبدالرحمن أمين جاوه	-	✓
محمد طلال النحاس	✓	-
محمد عبدالعزيز العفالق	✓	✓
محمد عمير العتيبي	✓	✓
معتز قصي العزاوي	✓	✓
نادر إبراهيم الوهيبي	✓	✓

بيان بعدد طلبات بنك الرياض الخاصة بسجلات المساهمين وتواريخها وأسبابها خلال 2019م

تاريخ الطلب	السبب
2019.03.20	ملف أرباح
2019.05.15	إجراءات الشركات
2019.06.16	إجراءات الشركات
2019.07.14	ملف أرباح
2019.11.10	إجراءات الشركات
2019.12.30	بيانات المساهمين بنهاية عام 2019م

تأكيدات مجلس الإدارة

• أن سجلات الحسابات قد أُعدّت بالشكل الصحيح.

• أن نظام الرقابة الداخلية قد أُعدّ على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.

• أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة بنك الرياض على مواصلة نشاطه.

• أنه لا يوجد أي عقد كان بنك الرياض طرفا فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك الرياض أو للرئيس التنفيذي أو المسئول المالي الأول أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما جرى ذكره في بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

المصالح في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت

لم يتم لأي ذي مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض وكبار التنفيذيين وأقربائهم) أن أبلغوا بنك الرياض بتلك الحقوق بموجب المادة 68 من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وأي تغيير في تلك الحقوق خلال السنة المالية 2019م.

مراجعو الحسابات

أقرت الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك الرياض في اجتماعها الذي انعقد في 19 مارس 2019م، تعيين «إرنست ويونغ» و «برايس وتر هاوس كوبرز» كمراجعي حسابات بنك الرياض للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م. وسوف تنظر الجمعية العامة في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات بنك الرياض للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2020م، وذلك بعد أن يتم الاطلاع على توصية مجلس الإدارة في هذا الشأن والمبنية على توصية لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تحفظات مراجعي الحسابات على القوائم المالية السنوية

يظهر تقرير مراجعي الحسابات أن القوائم المالية خالية من أي أخطاء جوهرية، وليست هناك أية تحفظات تجاهها.

توصيات مجلس الإدارة باستبدال مراجعي الحسابات وأسبابها

لم يوصِ مجلس الإدارة باستبدال مراجعي الحسابات قبل انتهاء الفترة المعينين من أجلها.

لائحة حوكمة الشركات

يلتزم بنك الرياض –بصفة عامة- بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، والمبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والتعليمات التي تصدرها المؤسسة. ويحرص بنك الرياض على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها، ويواصل تحديث السياسات والإجراءات ذات العلاقة حال صدور مستجدات نظامية تتطلب ذلك.

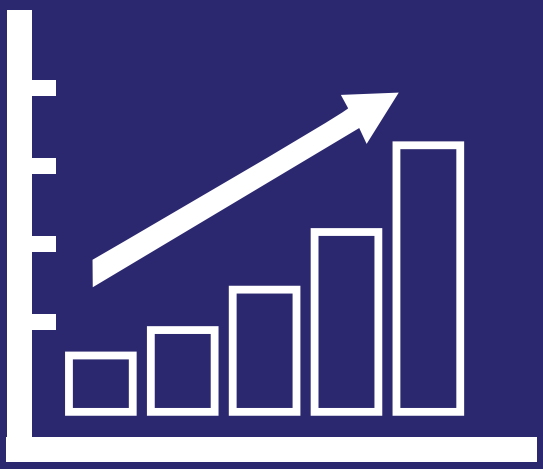

الاقتصاد العالمي:

اتسم عام 2019 بتباطؤ ملحوظ في الاقتصاد العالمي، وطبقاً لتقديرات لصندوق النقد الدولي، فإن النمو الحقيقي لاقتصاد العالم هبط من 3.6% في 2018م إلى 2.6 في العام الماضي، محققاً بذلك أدنى مستوى نمو منذ الأزمة المالية العالمية.

في حالة الاقتصادات المتقدمة، كان هذا الهبوط أكثر اعتدالاً بانخفاض من 2.2% إلى 1.7%، وفي المقابل شهدت الأسواق الاقتصادية الناشئة هبوطاً أكثر وضوحاً من 4.5% إلى 7.3%.

يُلاحظ هذا التباطؤ على وجه التحديد في أكبر اقتصادين ناشئين هما الصين والهند، ففي الصين هبط النمو الاقتصادي من 6.6% في 2018م إلى 6.1% في 2019م، أما الهند فقد واجهت هبوطاً حاداً في النمو من 6.5% إلى 4.8%.

وقد تجلى تباطؤ الاقتصاد العالمي أيضا في الهبوط البارز في التجارة العالمية والضعف الملحوظ في الصناعات التحويلية، وطبقاً للمكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)، فإن حجم التجارة العالمية هبط بنسبة 2.1% في أكتوبر من عام 2019م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، أما بالنسبة لكامل عام 2018م فقد تم تسجيل نمو إيجابي بمعدل 4.3%.

وانخفض الإنتاج الصناعي العالمي بنسبة 0.6% في شهر أكتوبر من عام 2019 مقارنة بنفس الشهر من العام السابق له إذ نما آنذاك بنسبة 1.3%.

ويجب أن ينظر إلى هبوط التجارة العالمية في ضوء النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والسبب الكامن وراء هذا النزاع هو العجز الملموس في الميزان التجاري للولايات المتحدة مع الصين، الذي بلغ في عام 2017م 375 مليار دولار، ما يمثّل 74% من مجمل العجز التجاري الأمريكي.

وكانت الحكومة الأمريكية قد فرضت رسوما جمركية على واردات البضائع الصينية خلال عام 2018، التي واجهتها السلطات الصينية بتدابير مماثلة.

وفي عام 2019 مددت السلطات الأمريكية الرسوم الجمركية على الواردات الصينية وزادتها جزئيا، ومن الجانب الصيني تم تشديد الرسوم على البضائع الأمريكية طبقا لذلك.

وعبر سلسلة الإمداد التجاري العالمي، كان لهذا النزاع الثنائي انعكاسات على الدول الأخرى أيضا وأثر مثبّط في نهاية المطاف على النمو العالمي في العام الماضي.

فقد تأثرت أوروبا بهذا النزاع جزئياً بالنظر إلى أن الصناعة التصديرية تشكل دافعاً رئيساً للنمو للاقتصاد الأوروبي، أما النمو في الاتحاد النقدي الأوروبي فقد شهد تبعاً لذلك هبوطا من 1.9% في 2018م إلى 1.2% في 2019م، وكان هذا الانخفاض ملحوظاً في ألمانيا بهبوط من 1.5% إلى 0.5%، ويمكن أن يُفسَّر هذا بضعف صناعة السيارات الألمانية التي عانت من انخفاض الطلب بشكل كبير من الصين.

ومما فاقم من ضعف الاقتصاد الأوروبي أكثر، حالة الشك المحيطة بخطة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست). وبالنظر إلى واقع التجارب والمحن السياسية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي، فإن احتمالية حدوث (بريكست) شاق وصعب لم يعد في الإمكان استبعاده، ويعني ذلك أن تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي على أساس لا تعاقدي.

وبالنظر إلى الآفاق الاقتصادية المتدهورة، فقد عدّل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسته النقدية خلال العام الماضي، فبينما رفع أسعار الفائدة الرئيسية أربع مرات بنسبة 0.25% في كل مرة خلال عام 2018م، فقد خفضها ثلاث مرات بين يوليو وأكتوبر من العام الماضي. وقد علّقت إضافة إلى ذلك خطة خفض الميزانية العمومية التي بدأت قبل عامين من الآن.

أما البنك المركزي الأوروبي فقد اتبع أيضا نهجاً توسعياً في سياسته النقدية خلال عام 2019م، واستأنف على وجه التحديد برنامج شراء السندات من أجل تزويد الاقتصاد بمزيد من السيولة.

وإلى جوار كبرى البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، فقد خففت السلطات النقدية في معظم الأسواق الناشئة من سياستها النقدية، وخلال عام 2019م خفضت بنوك الهند وروسيا والبرازيل المركزية أسعار الفائدة الرئيسية بنسب بين 1.25% و5.1%.

هذه الاستجابة الحاسمة من البنوك المركزية حَسَّنت من الأوضاع النقدية للاقتصاد العالمي في النصف الثاني من العام، وكان هنالك إضافة إلى ذلك علامات على خفض حالة النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين بحلول نهاية العام.

وأخيراً، فإن الفوز الواضح لحزب المحافظين بقيادة بوريس جونسون في ديسمبر أسفر عن أغلبية واضحة في مجلس العموم البريطاني (البرلمان)، وهو ما حدَّ على نحو ملحوظ من مخاطر الخروج الصعب من الاتحاد الأوروبي في المدى القريب.

وأظهر الاقتصاد العالمي إزاء هذه الخلفية علامات متزايدة على الاستقرار بحلول نهاية العام، متمثلاً على وجه التحديد في مؤشر مديري المشتريات (آي.إتش.إس ماركيت) للصناعات التحويلية العالمية، الذي بدأ بالتعافي لأول مرة منذ 18 شهراً بحلول منتصف العام وذلك بعد أن عانى من هبوط مؤقت تحت مستوى الـ50، وهو مستوى يشير إلى الانكماش في الصناعات التحويلية.

ويفترض صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سيستقر في المدى القصير ويواجه تعافياً معتدلاً خلال عام 2020م، إلا أن هذا التعافي لا يتوقَّع أن يكون على نطاق واسع بل هو بالأحرى نتيجة حالة الانتعاش التي تشهدها اقتصادات ناشئة بعينها.

ويَتوقع الصندوق نمواً للاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% في عام 2020م مقابل 2.9% في 2019م، مدفوعاً بتحسن الاقتصادات الناشئة من 3.7% إلى 4.4%، في حين ستشهد الاقتصادات المتقدمة هبوطاً هامشياً على نحو طفيف من 1.7% إلى 1.6%.

أسواق النفط:

واصلت أسعار النفط تذبذبها على نحو ملحوظ في عام 2019م، على الرغم من أنها لم تكن في نفس مدى العام السابق له عندما هبطت أسعار خام برنت من مستوى مرتفع بلغ 86 دولار أمريكي إلى مستوى منخفض بلغ 50.5 دولار خلال الفترة بين أكتوبر وديسمبر من عام 2018م.

وبالنظر إلى خطة خفض الإنتاج التي قررتها منظمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبك) في نهاية عام 2018م، فقد تعافت أسعار النفط على نحو ملحوظ من مستوياتها المتدنية في شهر ديسمبر من ذلك العام، وفي نهاية شهر أبريل من عام 2019م بلغت أسعار خام برنت مستوى 75 دولار أمريكي.

أسواق النفط (تتمة):

ويجب أن يُرى هذا الارتفاع الجوهري أيضا في ضوء تحسّن حالة شعور المستثمرين تجاه أسواق المال العالمية خلال هذه الفترة. إلا أن تجدد التوترات بشأن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين بحلول منتصف العام الماضي ألقى بظلال قاتمة على آفاق الاقتصاد العالمي وأدت إلى موجة ملحوظة من التصحيحات في أسواق الأسهم الدولية، وفي نفس الوقت في أسواق النفط العالمية، وهبط سعر خام برنت إلى 56 دولار بحلول منتصف شهر أغسطس.

وأسفر الخفض الكبير في إنتاج منظمة أوبك للخام والزيادة الموسمية في الطلب العالمي على النفط عن زيادة مفْرِطة في الطلب خلال الربعَيْن الثالث والرابع، الأمر الذي أيضاً قاد وبدفع من تحسُّن مناخ الاستثمار إلى تعافٍ ملحوظ في أسعار النفط، ليصل سعر خام برنت إلى 66 دولار بحلول نهاية العام.

وطبقاً لتوقعات منظمة أوبك، فقد زاد الطلب العالمي على النفط بمعدل 0.9 مليون برميل يومياً في عام 2019م، بينما زادت إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك 1.9 مليون برميل في اليوم.

إلا أن الدول الأعضاء في أوبك قلصت إنتاجها بكمية قدرها مليونان برميل يومياً (مصادر ثانوية)، وهو ما أدى إلى طلب كلي على مدار العام كاملاً بلغ مليون برميل يومياً.

أما بالنسبة لعام 2020م، فتشير توقعات أوبك إلى تزايد في الطلب العالمي على النفط بمعدل 1.2 مليون برميل في اليوم، وعلاوة على ذلك تتوقع نمواً في إمدادات الدول غير الأعضاء في المنظمة بمعدل 2.4 مليون برميل يومياً، وتبعاً لذلك تجاوز مستوى الطلب بكمية يصل قدرها إلى 1.2 مليون برميل في اليوم.

وفي ضوء هذه التوقعات، قررت أوبك في ديسمبر الماضي مزيداً من خفض الإنتاج في محاولة للحفاظ على حالة التوازن في الأسواق العالمية خلال العام الجاري.

الاقتصاد السعودي:

الناتج المحلي الإجمالي

واجه الاقتصاد السعودي هبوطاً مؤقتاً في العام الماضي، فبينما كان معدل النمو الحقيقي 4% في الربع الرابع من عام 2018م، فقد هبط بنسبة 0.5% في الربع الثالث من 2019م بسبب خفض الإنتاج النفطي بعد قرار منظمة أوبك تقليص إنتاجها في ديسمبر 2019م.

وفي الربع الثالث من عام 2018م، كان إنتاج الخام في المملكة عند معدل 10.4 مليون برميل يومياً، أما في الربع الثالث من 2019م فقط بلغ 9.5 مليون برميل، وتبعاً لذلك فقد انخفض النمو الحقيقي لناتج القطاع النفطي بنسبة 6.4% في ذلك الربع مقارنة بنفس الفترة من العام السابق له.

أما الاقتصاد غير النفطي فقد أظهر اتجاهات متباينة، فقد بلغ نموه الحقيقي مستوى 4.3% في الربع الثالث من عام 2019م محققاً بذلك أعلى مستوى له منذ عام 2014م، مدفوعاً من السياسات المالية والاقتصادية المحفزة للنمو التي تتبعها الحكومة السعودية منذ العامين الماضيين.

وبين القطاعات الاقتصادية غير النفطية، توسع القطاع المالي والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة هي الأعلى بلغت 10%، تلاها قطاع الجملة والتجزئة والضيافة بنسبة 8%، فيما سجل قطاع التعدين غير النفطي 6.9% والنقل والاتصالات 5.6%. ونما على نحو ملحوظ قطاع الإنشاءات بنسبة 4.6% بعد أن عانى من ركود مديد استمر لأعوام ثلاثة من 2015 إلى 2018م، أما قطاع الزراعة والثروة السمكية فقد أظهر أقل نسبة نمو بلغت 1.8%، في حين سجل قطاع الكهرباء والغاز والماء انخفاضا بنسبة 4.8%.

أما قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية (قطاع مهم) فقد تعرض لانخفاض بلغت نسبته 0.8%، ويمكن أن يفسَّر ذلك بتضمّن هذا القطاع صناعة البتروكيماويات الموجهة نحو التصدير، التي تأثرت العام الماضي بانخفاض نمو الاقتصاد العالمي وآثار النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين.

على صعيد الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي، فقد توسع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي بالأسعار الثابتة في الربع الثالث من عام 2019 بنسبة 7.7%، بينما زاد الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي 4.9%. أما إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد نما بنسبة 11.9%، وانخفض نمو الصادرات بنسبة 5.8% بينما زادت الواردات بنسبة 10.3%.

معدل التضخم

سجل معدل التضخم نسبة سالبة بلغت -1.2% بعد أن كان بنسبة موجبة عند 2.5% في 2018م، بتأثير من بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة أسعار الطاقة، أما انخفاض المعدل في 2019 فيعزى بشكل رئيس إلى الانخفاض الملحوظ في الإيجارات السكنية، التي هبطت وسطياً بنسبة 7.4 % خلال عام 2019.

سوق العقار

ينبغي أن يُنظَر إلى حالة الإيجارات السكنية في السياق الأعم لسوق العقار في المملكة، الذي يسجل انخفاضاً مستمراً منذ عام 2014م. وطبقاً لمؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء في المملكة، فقد هبط معدل الأسعار في المجمل بنسبة 20.7% منذ الربع الثالث من عام 2014م حتى الربع المماثل من عام 2019م.

وكان هذا الانخفاض واضحاً على صعيد العقارات التجارية التي انخفضت أسعارها 25% أكثر من العقارات السكنية التي سجلت انخفاضاً بلغ 19.2%.

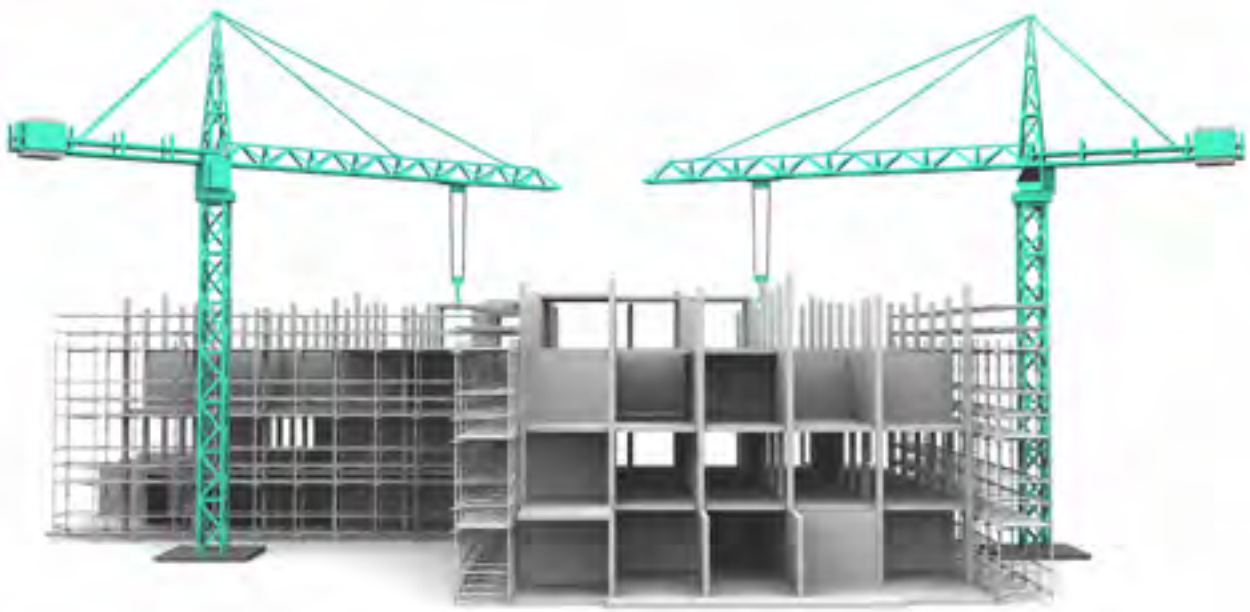

ومقارنة بعام 2018م، فقد هبطت أسعار العقارات بنسبة 5.7% في الربع الثالث من عام 2019م بهبوط قوي في أسعار العقارات السكنية بلغت نسبته 7.1% مقارنة بأسعار العقارات التجارية التي سجلت هبوط بلغ 3.2%.

ومع ذلك، هناك العديد من المؤشرات على أن سوق العقار في المملكة يتجه نحو الاستقرار في عام 2020، أولا لأن الهبوط العام في الأسعار قَلَّت حِدّته بصورة متزايدة على مدار العام الماضي، وعلى الجانب الآخر كان هناك ارتفاع ملحوظ في صفقات السوق العقارية خلال عام 2019.

وطبقاً للبيانات الصادرة من وزارة العدل في المملكة، فقد هبط الإجمالي السنوي لقيمة صفقات السوق العقاري من 440 مليار ريال في عام 2014م إلى نحو 142 مليار في 2018م. وفي العام الماضي ارتفعت هذه القيمة إلى 178 مليار بزيادة بلغت نسبتها 25%.

الاقتصاد السعودي (تتمة):

سوق العمل

كان للانتعاش الملموس في الاقتصاد غير النفطي أيضاً أثر إيجابي في سوق العمل، فقد انخفض معدل البطالة بين السعوديين من 12.7% في الربع الرابع من 2018م إلى 12% في الربع الثالث من 2019م، وفي نفس الوقت دخل مزيد من السعوديين سوق العمل ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة مشاركة القوى العاملة السعودية من 42% في الربع الرابع من عام 2018م إلى 45.5% في الربع الثالث من 2019م. وتشير هذه البيانات إلى خلق مئات آلاف الوظائف الجديدة للسعوديين في العام الماضي.

في نفس الوقت، تظهر البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء في المملكة تسجيل مغادرة 1.98 مليون عامل أجنبي سوق العمل (باستثناء العمالة الأجنبية المحلية) خلال الفترة بين الربع الأول من عام 2017م حتى الربع الثالث من 2019م. وأكثر من نصف هذا العدد كان في قطاع الإنشاءات.

وتظهر الإحصاءات أيضا أن مغادرة سوق العمل قد بلغت ذروتها في الربع الثاني من عام 2018م بعد أن غادر 312 ألف عامل أجنبي المملكة، إلا أن هذا الاتجاه خفّتْ حدته على نحو ملحوظ في الفترة اللاحقة.

وبناء على هذه البيانات، فمن المرجح أن تتلاشى مغادرة الأجانب لسوق العمل خلال عام 2020م ما من شأنه أن يؤثر إيجاباً في الاقتصاد السعودي.

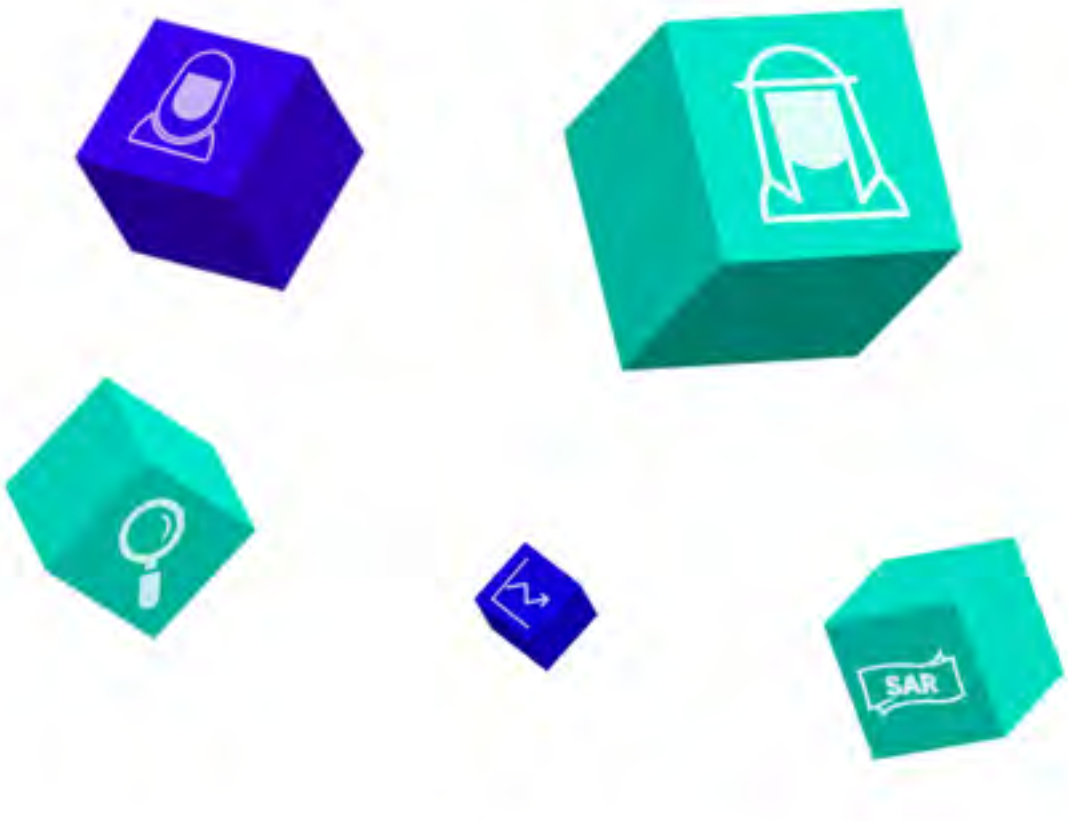

التجارة الخارجية

طبقاً لبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، فقد حقق ميزان الحساب الجاري السعودي فائضاً بلغ قدره 144 مليار ريال في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019م، بعد أن سجل فائضاً قدره 265 مليار ريال في عام 2018م على مدار العام.

أما في عام 2017م فقد بلغ الفائض نمواً من 39 مليار، وفي 2016 فقد سجل عجزا قدره 89 مليار ريال.

ونتيجةً لمغادرة الأجانب المملكة على مدار السنوات الماضية، فإن التحويلات المالية للعمالة الأجنبية أظهرت أيضا انخفاضاً، فبعد أن كانت عند مستوى 139 مليار ريال، فقد انخفضت إلى 124 مليار في عام 2018.

أما في الأرباع الثلاثة الأولى من 2019م، فقد سجل حجم الحوالات 84 مليار ريال، ما يعني انخفاضا نسبته 10.3% مقارنة بنفس الفترة من عام 2018م.

وأظهر ميزان الحساب المالي الخاص، باستثناء التغيرات في أصول الاحتياطي الرسمي، عجزا قدره 119 مليار ريال في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019، في مقابل عجز قدره 252 مليار خلال عام 2018م كاملاً، و176 مليار في 2017م وفائض قدره 40 مليار في 2016م.

وانخفض العجز في الأرباع الثلاثة الأولى من 2019م بنسبة قدرها 25% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق له.

نتيجةً للتدفقات المالية هذه، زادت الأصول الاحتياطية الرسمية لـ (ساما) بقيمة قدرها 15 مليار ريال في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الماضي، بينما بقيت هذه الأصول دون تغير يُذكَر في عام 2018م، وانخفضت بقيمة 148 مليار في 2017م و302 مليار في 2016م.

القطاع النقدي

تحسنت السيولة في النظام المالي خلال عام 2019م، وفي شهر نوفمبر توسع عرض النقود (ن 2) بنسبة 5.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعرض النقود الأوسع (ن 3) بنسبة 5.2%، مقارنة بمعدل نمو سنوي نسبته 2.2 % لعرض النقود (ن 2) و2.7 لعرض النقود الأوسع (ن3) في 2018م على التوالي، و0.8% و0.3 في 2017م.

وأظهرت ودائع العملاء في البنوك التجارية ارتفاعاً في المقابل بنسبة قدرها 5.2% في شهر نوفمبر من عام 2019م، بعد توسع سنوي نسبته 2.5% في 2018م و0.2% في 2017م.

ويُعزى نمو الودائع هذا كاملاً إلى الودائع تحت الطلب، التي زادت 7.6% في نوفمبر 2019م على أساس سنوي، بينما بقيت الودائع لأجل وودائع الادخار دون تغير كبير خلال هذه الفترة بنمو طفيف بلغت نسبته 0.1 %.

وخفضت (ساما) أسعار الفائدة الرئيسية ثلاث مرات في العام الماضي، وتم خفض معدل اتفاقية إعادة الشراء (ريبو) من 3% إلى 2.25%، ومعدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس من 2.5% إلى 1.75%. أما سعر الاقتراض بين البنوك السعودية (سايبور) لـ 3 أشهر فقد انخفض من 2.98 % في 2018م إلى 2.3% في نهاية 2019م.

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

وتوسعت قروض البنوك التجارية إلى القطاع الخاص خلال عام 2019م، وزادت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع الخاص بنسبة 4.8% على أساس سنوي، مقارنة بـ2.8% في 2018م ونسبة سالبة في 2017م قدرها 0.9%، وجاء هذا الارتفاع بدفع من القروض السكنية.

وزادت القروض السكنية المستحقة في البنوك التجارية من 131 مليار ريال إلى 174 مليار خلال الفترة من الربع الثالث من 2018م حتى الربع الثالث من 2019م، ما يعني نموا نسبته 33%.

الأسواق المالية

ثمة حدثان رئيسيان ألقيا بظلالهما على السوق المالية السعودية (تداول) في العام الماضي، أولاً إدراج السوق السعودية في مؤشرات رائدة لأسهم الأسواق الناشئة مثل (إم.إس.سي.آي) و(فوتسي راسل). هذا الأمر أدى إلى تدفق مالي كبير من مؤسسات الاستثمار الأجنبية، وحراك مشهود في السوق السعودية خلال النصف الأول من العام الماضي.

وارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 20 % منذ نهاية عام 2018م حتى الأول من شهر مايو 2019م، الذي حقق أعلى مستوى سنوي خلال العام عند 9362 نقطة، وبالتالي بدء جني الأرباح لدى بعض المستثمرين.

أيضا، فقد تأثر السوق ببعض التصحيحات في أسواق الأسهم العالمية خلال الربع الثالث، وسجل مؤشر (تاسي) أدنى مستوى له في الـ15 من أكتوبر عند مستوى 7482 نقطة.

أما في الربع الأخير، فقد شهد مناخ الأسواق العالمية تحسناً مرة أخرى ما قاد إلى انتعاش ملحوظ في أسواق الأسهم، وفي هذا السياق استعاد مؤشر (تاسي) عافيته من أدنى مستوى له لينهي عام 2019م عند 8389، ليرتفع بذلك السوق السعودي بنسبة 7.2% خلال العام كاملاً.

وعلى إثر إدراج السوق السعودية في مؤشرات الأسواق الناشئة، بلغ صافي رأس المال المتدفق إلى السوق بواسطة المستثمرين الأجانب 91 مليار ريال خلال العام كاملاً.

أما الحدث الثاني الذي شهده السوق السعودي خلال 2019م فكان الطرح العام الأولي لشركة أرامكو السعودية المملوكة من الدولة، وفي سياق ظهورها العلني فقد تم إدراج 1.7% من أسهم الشركة في سوق الأسهم السعودية.

وعلى نحو غير مسبوق، تم جمع ما قيمته 29.4 مليار (110 مليون ريال) خلال هذه الخصخصة الجزئية ، ما يعني أنه كان الطرح العام الأولي الأكبر على المستوى العالمي، في حين أن القيمة الكلية للشركة تبلغ 1.7 تريليون دولار أمريكي، ما يجعل من أرامكو السعودية الشركة المدرجة الأعلى من حيث القيمة في العالم، وتمت تغطية أسهم الشركة بمعدل 4.6 مرات خلال فترة الطرح.

وفي الحادي عشر من شهر ديسمبر الماضي، بدأ تداول أسهم الشركة في السوق، وفي الأيام الأربعة الأولى اتجه سعر السهم عالياً إلى 38 ريال، ما يعني أرباحا قدرها 19 % مقارنة بسعر الطرح، تلا ذلك بدء عملية جني الأرباح. وفي نهاية الامر استقر سهم أرامكو عند سعر 35.25 ريال.

المالية العامة

حققت الحكومة السعودية عجزاً مالياً قدره 131 مليار ريال في 2019م طبقاً للتقديرات الأولية، ما يعني 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في نفس العام، وبلغت الإيرادات المالية نحو 917 مليار ريال، منها 602 مليار من القطاع النفطي و315 من القطاع غير النفطي، وبهذا تكون الإيرادات المالية لهذا العام أعلى بنسبة 1.2% من عام 2018م.

وكانت الإيرادات النفطية أدنى قليلاً من مستوياتها في عام 2018م، بقيمة تعادل تسعة مليارات ريال، ما يعزى إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض معدل الإنتاج، وفي المقابل، فاقت إيرادات القطاع النفطي في 2019م تلك المحققة في 2018م بقيمة بلغت 21 مليار.

أما الإيرادات الضريبية فقد توسعت بنسبة 20.5 % مقارنة بعام 2018م، ما يوضح الجهود الحكومية لتوسيع قاعدة إيراداتها بعيداً عن النفط.

على صعيد الإنفاق، كان ثمة انخفاض طفيف مقارنة بعام 2018م، وبلغ مجمله نحو 1048 مليار في 2019 مقارنة بـ 1079 مليار في العام السابق له وبميزانية عامة قدرها 1106 مليار.

هذا الفرق يمكن أن يُفسَّر بتنامي كفاءة الإنفاق وتنامي مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشاريع.

وينطبق هذا في المقام الأول على الإنفاق الرأسمالي، الذي كان أقل بنسبة 8.9 % من عام 2018، وكذلك الإنفاق التشغيلي الذي انخفض 1.6% بسبب خفض الإنفاق على السلع والخدمات والنفقات الأخرى. في المقابل زادت تعويضات موظفي الدولة بنسبة 4.2% مقارنة بعام 2018م.

وتم تمويل عجز ميزانية العام المالي 2019م بشكل أساسي بواسطة إصدار السندات والصكوك المحلية والدولية، ونتيجة لذلك زادت الديون المستحقة على الحكومة بقيمة 118 مليار ريال من 560 إلى 678 مليار، ما يعادل 24% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

أما الجزء المتبقي من العجز المالي فتم تمويله من خلال السحب من الأصول الاحتياطية للدولة.

آفاق الاقتصاد السعودي في عام 2020

الميزانية المالية لعام 2020 والخطة المالية متوسطة الأجل

السياسة المالية للسنوات الثلاث الماضية استهدفت تحفيز القطاع الخاص في المملكة من خلال تطبيق برامج ومبادرات هدفت إلى دعم الأسر المعيشية وتمكين القطاع الخاص والحد من أثر بعض الإصلاحات المالية.

وقد حققت هذه المبادرات بنجاح أهدافها بعد أن بدأ الاقتصاد في التعافي وشهد القطاع الخاص تحسناً في الأداء وزادت معدلات التوظيف.

وتُركِّز سياسة الحكومة السعودية خلال الفترة من 2020م إلى 2022م على تصحيح أوضاع المالية العامة مع سعيها نحو خفض عجز الميزانية على نحو مستدام. يبلغ الإنفاق المخطط له خلال عام 2020، 1020 مليار ريال، ما يعادل انخفاضاً نسبته 2.7 % مقارنة بالعام السابق له، ومن المخطط مواصلة خفض الإنفاق المالي ليصل إلى 955 مليار بحلول عام 2022م.

على صعيد الإيرادات، تتوقع الحكومة السعودية إيرادات قدرها 833 مليار ريال، ما يعني انخفاضاً قدره 9.2 % مقارنة بعام 2019م بسبب انخفاض توقعات إيرادات النفط بشكل أساس.

وتتوقع الحكومة ارتفاعاً في الإيرادات إلى 863 بحلول عام 2022م، ما سيقود إلى انخفاض مخطط له من عجز الميزانية إلى 92 مليار ريال أو ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2022م.

إلا أن عجز الميزانية المتوقع في عام 2020م، ه يبلغ 187 مليار دولار أي ما يعادل 6.4 % من حجم الناتج المحلي.

وفي نفس العام، تتوقع الحكومة إنفاقاً تشغيلياً يصل إلى 847 مليار دولار، 3.4% وهو أقل من الرقم المتوقع في ميزانية عام 2019، ويُتوقَّع أن تبقى تعويضات موظفي الدولة مستقرة، بينما ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات بنسبة 14.6 % مقارنة بعام 2019م.

هذا الخفض ينبغي أن يُنظَر له في ضوء التحسن المتوقع في كفاءة الإنفاق، لا سيما بعد دخول نظام المنافسات والمشتريات الحكومية حيز التطبيق.

أما الإنفاق على الإعانات الاجتماعية فمن المتوقع أن يصل إلى 69 مليار ريال، أي أقل بنسبة 10.3 % عن الرقم المتوقع خلال عام 2019م، وهذا يتضمن تمويل برنامج حساب المواطن إضافة إلى استمرار برامج الدعم الأخرى التي تقدم الحماية الاجتماعية للمواطنين والعائلات.

ويُتوقَّع أن يبلغ الإنفاق على الأصول غير المالية إلى مستوى 173 مليار ريال في عام 2020م، متضمناً الإنفاق الرأسمالي على برامج تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030»، ومخصصات المشاريع الكبرى، وتنفيذ مشاريع استثمارية متنوعة في الخدمات البلدية والتعليم الصحي والبنية التحتية والنقل وغيرها من القطاعات.

ويعادل حجم الإنفاق الرأسمالي في عام 2020م ذلك المتوقع خلال عام 2019م، وذلك بالنظر إلى تحسن مشاركة القطاع الخاص في تمويل المؤسسات وتشغيل المشاريع المتعددة، بالإضافة الى تمديد بعض مشاريع تحقيق الرؤية ومشاريع أخرى لضمان كفاءة الإنفاق وفعاليته.

وإلى جانب الحكومة، يتوقّع أن يستخدم صندوق الاستثمارات العامة جزءاً كبيراً من العوائد الواردة من اكتتاب شركة أرامكو السعودية، البالغة قيمتها 110 مليار ريال، على هيئة إنفاق على المشاريع الكبرى في السنوات القليلة المقبلة، والتي ستقدم دعماً للاقتصاد المحلي وتساعد في تسريع عملية التحول الاقتصادي.

الاقتصاد الحقيقي

بعد تباطؤ مؤقت في 2019م قُدِّر بـ 0.3%، يُتوقَّع أن يرتد الاقتصاد السعودي مرتفعا إلى 2.4% خلال عام 2020م، بدعم من نمو القطاع النفطي الذي تشير التوقعات إلى نمو بنسبة 1.6% بعد انكماشه بنسبة 3.4 % في عام 2019م.

أما القطاع غير النفطي فقد أحرز زخماً عالياً في الأشهر الـ 18 الماضية ومن المتوقع أن يبقى قوياً في العام الجاري، كما من المتوقع أن ينمو القطاع الخاص غير النفطي بقوة في هذا العام بعد نمو بلغت نسبته 3.5 في عام 2019م.

القطاع النقدي

من المتوقع أن تنمو السيولة على نحو كافٍ لتمويل التوسع الاقتصادي خلال عام 2020م، وتشير التوقعات إلى نمو يتراوح بين 4 و 5% لعرض النقود الأوسع (ن 3) على مدار العام. أما نمو القروض للقطاع الخاص فيُتوقَّع أن يتسع أيضا على نحو أكثر اتِّزانا، لا سيما مع ارتفاع الطلب على قروض الشركات في ظل تعافي الاقتصاد.

في هذه الأثناء، ستواصل القروض السكنية دورها بوصفها الدافع الرئيسي لنمو محفظة الائتمان المصرفي التجاري، ومن المتوقع أن يصل نمو إجمالي الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص نمواً من 4 إلى 5% خلال 2020م.

ويُتوقَّع أن يحافظ الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة الرئيسية عن المستويات الحالية خلال عام 2020م، وعليه فستحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) على معدل اتفاقية إعادة الشراء (ريبو) عند مستوى 2.25% ومعدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس عند 1.75% في 2020م.

التضخم

يُتوقع أن يتعافى مؤشر التضخم من اتجاهه السالب في 2019م ويصل إلى متوسط نسبته 1.4% في عام 2020م، لا سيما في ظل التوقع بتلاشي انخفاض الإيجارات السكنية خلال عام 2020م، التي تعد الدافع الرئيسي في مؤشر التضخم، على خلفية الاستقرار المتوقع لسوق العقارات السكنية في المملكة.

سوق العمل

بنظرة على النمو القوي المتوقع للاقتصاد غير النفطي السعودي، فإن معدل البطالة بين المواطنين السعوديين ستقل حِدّته إلى 11.7% في عام 2020م من معدل 12.2% في 2019م. ويُتوقع أن ينمو معدل مشاركة القوى العاملة السعودية على نحو تدريجي إلى 45.9% مقارنة بمعدل 44.6% في 2019م.

هذه التوقعات تعني خلق ما يتراوح بين 250 ألف و300 ألف وظيفة جديدة للمواطنين السعوديين خلال عام 2020م.

بنك الرياض
riyad bank
English
أون لاين الرياض
فيديوهات تعريفية
نصائح أمنية حول الاحتيال البنكي

5

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لبنك الرياض ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وقائمة الدخل الموحدة و قائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ويشار إليها مجتمعة بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلا حول تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية -تتمة

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
الانخفاض في قيمة القروض والسلف	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي القروض والسلف الخاصة بالمجموعة ١٧٦,٧ مليار ريال سعودي، جنب مقابلها مخصص انخفاض بمبلغ ٢,٨ مليار ريال سعودي. لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة القروض والسلف أمر مراجعة رئيسي لأن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب من الإدارة تبني أحكام هامة وأن لذلك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تشتمل النواحي الرئيسية للأحكام على: - تصنيف القروض ضمن المرحلة ١ أو ٢ أو ٣ على أساس تحديد: أ) التعرضات التي تشتمل على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشوئها. ب) التعرضات المنخفضة بشكل فردي/ التعثر. - الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من أجل تحديد احتمال التعثر عن السداد، والخسائر عند التعثر عن السداد والتعرض عند التعثر عن السداد، ويشمل ذلك، ولا يقتصر، تقويم الوضع المالي للطرف الآخر، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية. - الحاجة إلى تطبيق طرق إضافية لإظهار العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يعكسها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. - الافصاحات المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، والافصاحات الإضافية المتعلقة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٧.	قمنا بالحصول على فهم لإجراءات تقويم الإدارة للانخفاض في قيمة القروض والسلف وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، ونموذج التصنيف الداخلي، وسياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة بالمجموعة ومنهجية تقويم خسارة الائتمان المتوقعة. قمنا بمقارنة سياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة بالمجموعة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٩. قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار فعالية الإجراءات الرقابية الأساسية على: - عملية التقويم بما في ذلك الحوكمة المتعلقة بمراقبة النماذج، واعتماد الافتراضات الأساسية. - تصنيف الجهات المقترضه إلى مراحل مختلفة والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في خسائر مخاطر الائتمان، وتحديد التعثر/ التعرضات المنخفضة بشكل فردي، و - تكامل إدخال البيانات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. قمنا بتقويم الضوابط الموضوعة من قبل المجموعة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد التعرضات المصنفه كـ "منخفضه"/ "متعثرة"، وتصنيفها إلى مختلف المراحل. فيما يتعلق بعينه من العملاء، قمنا بتقويم: - درجات التصنيف الداخلي المحدده من قبل الإدارة بناءً على نموذج التصنيف الداخلي بالمجموعة وقمنا بتقويم درجات التصنيف هذه بما يتفق مع تلك المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. - عملية التصنيف إلى مراحل طبقاً لما حددته الإدارة، و - عمليات احتساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة قمنا بتقويم مدى معقولية الافتراضات ذات العلاقة، بما في ذلك الافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الرياض (المؤقرين)
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
الانخفاض في قيمة القروض والسلف (تتمة) *يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣(د) (٥) والذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، وطريقة تقويم الانخفاض في القيمة المستخدمة من قبل المجموعة، والإيضاح ٨ والذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف، والإيضاح ٣٠-٣ بخصوص تفاصيل جودة الائتمان والافتراضات الأساسية والعوامل التي تم أخذها بالحسبان عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.*	في الحالات التي استخدمت فيها الإدارة طرق إضافية، قمنا بتقويم تلك الطرق وعملية الحوكمة المتعلقة بها. قمنا باختبار مدى اكتمال البيانات المتعلقة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. قمنا بتكليف أخصائيين، عندما يكون ذلك ملائماً، لمساعدتنا في مراجعة عمليات احتساب النماذج. قمنا بتقويم الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الرياض (شركة مساهمة سعودية) - تتمة

المؤلفون

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية - تتمة

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
أتعاب الخدمات البنكية تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارية مقدماً على القروض الممنوحة للعملاء. تعد كافة هذه الأتعاب جزءاً لا يتجزأ من عملية انشاء الأداة المالية ولذلك يجب أخذ كافة هذه الأتعاب بعين الاعتبار عند اجراء تسوية على العائد الفعلي، ويجب اثبات الدخل باستخدام ذلك العائد الفعلي المعدل، وتصنيفه كدخل عمولات خاصة. مع ذلك، ونظرًا لضخامة حجم المعاملات التي في معظمها بأتعاب غير جوهرية، تقوم الادارة باستخدام بعض الافتراضات والمستويات لإثبات كافة هذه الأتعاب المسجلة ضمن "دخل أتعاب وعمولات، صافي" لقد اعتبرنا ذلك امر مراجعة رئيسي لأن استخدام الإدارة للافتراضات والمستويات قد يؤدي إلى اظهار ربحية المجموعة بأكبر/أقل من قيمتها بصورة جوهرية. *يرجى الرجوع إلى الايضاح رقم ٣ (ز) حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسات المحاسبية المتعلقة بدخل العمولات الخاصة، والايضاح رقم ٢ (د) (٥) والذي يتضمن الافصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية المتعلقة بدخل الأتعاب.*	لقد قمنا بالإجراءات التالية: قمنا بتقويم الافتراضات والأحكام المستخدمة من قبل الإدارة بشأن إثبات الأتعاب الإدارية المحصلة مقدماً على العملاء. حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام الافتراضات والمستويات و: - قمنا، على سبيل العينة، بتتبع بيانات المستوى السابقة والحالية المستخدمة من قبل الإدارة في تقويمها مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة، و - قمنا بتقويم الأثر على اثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الرياض المحترمين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٩

إن مجلس إدارة البنك ("مجلس الإدارة") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٩، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا ابلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي بنك الرياض (شركة مساهمة سعودية) - تتمة

الموقرين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري، ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية و، استنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يلزمنا علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل المسؤولون الوحيدين عن رأينا في المراجعة.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الأنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. ستقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناء على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

إرنست ويونغ وشركاهم
(محاسبون قانونيون)
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

يوسف عبدالله المبارك
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٢٧

برايس ووتر هاوس كوبرز

ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

عمر محمد السقا
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٩

٨ جمادى الآخر ١٤٤١هـ
(٢ فبراير ٢٠٢٠م)

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر2019م و2018م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2019م	2018م
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	**29,189,487**	16,323,172
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	**4,734,888**	11,029,176
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	6	**608,847**	286,625
استثمارات، صافي	7	**53,361,415**	47,992,772
قروض وسلف، صافي	8	**173,981,999**	151,024,830
استثمارات في شركات زميلة	9	**702,882**	595,493
عقارات أخرى		**233,057**	227,405
ممتلكات ومعدات، صافي	10	**2,201,925**	1,699,462
موجودات أخرى	11	**774,378**	720,641
إجمالي الموجودات		**265,788,878**	229,899,576
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	**13,124,480**	8,580,514
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	6	**649,226**	274,270
ودائع العملاء	13	**194,517,899**	169,822,156
سندات دين مصدرة	14	**4,003,029**	4,003,783
مطلوبات أخرى	15	**12,922,782**	10,444,637
إجمالي المطلوبات		**225,217,416**	193,125,360
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	**30,000,000**	30,000,000
احتياطي نظامي	17	**6,502,130**	5,101,613
احتياطيات أخرى	18	**1,027,108**	58,047
أرباح مبقاه		**1,392,224**	414,556
أرباح مقترح توزيعها	26	**1,650,000**	1,200,000
إجمالي حقوق المساهمين		**40,571,462**	36,774,216
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**265,788,878**	229,899,576

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2019م	2018م
دخل العمولات الخاصة	20	**10,371,426**	8,332,365
مصاريف العمولات الخاصة	20	**2,534,411**	1,703,905
صافي دخل العمولات الخاصة		**7,837,015**	6,628,460
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	21	**2,880,929**	2,411,911
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	21	**850,184**	700,859
دخل الأتعاب والعمولات، صافي		**2,030,745**	1,711,052
دخل تحويل عملات أجنبية، صافي		**342,658**	292,581
دخل متاجرة، صافي		**132,806**	104,560
توزيعات أرباح		**102,866**	57,533
مكاسب بيع استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي	22	**255,486**	130,308
دخل العمليات الأخرى	23	**15,487**	42,907
إجمالي دخل العمليات، صافي		**10,717,063**	8,967,401
رواتب الموظفين وما في حكمها	24	**1,879,017**	1,765,185
إيجارات ومصاريف مباني		**200,189**	327,607
استهلاك ممتلكات ومعدات	10	**438,976**	296,901
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		**1,035,685**	926,271
مصاريف العمليات الأخرى		**120,207**	31,392
إجمالي مصاريف العمليات قبل مخصص الانخفاض		**3,674,074**	3,347,356
مخصص انخفاض خسائر الائتمان والموجودات المالية الأخرى، صافي	(8 هـ)	**1,012,284**	927,840
(عكس) مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي		**(48,028)**	26,870
إجمالي مصاريف العمليات، صافي		**4,638,330**	4,302,066
صافي دخل العمليات		**6,078,733**	4,665,335
الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي	9	**153,333**	50,750
صافي دخل السنة قبل الزكاة		**6,232,066**	4,716,085
الزكاة للسنة	(3 أ)	**630,000**	430,249
الزكاة للسنوات السابقة	26	**-**	1,193,559
إجمالي الزكاة		**630,000**	1,623,808
صافي دخل السنة		**5,602,066**	3,092,277
ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)	**25**	**1.87**	1.03

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر2019م و2018م

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
صافي دخل السنة بعد الزكاة	**5,602,066**	3,092,277
الدخل الشامل الآخر:		
أ) بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة		
- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
- صافي التغير في القيمة العادلة (إيضاح 18)	**1,105,992**	(579,105)
- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	**(235,604)**	(109,563)
- صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين (إيضاح 18)	**(17,276)**	19,801
أ) بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة		
- (خسائر) / مكاسب اكتوارية عن خطط المنافع المحددة (إيضاح 27 ب)	**(149,515)**	1,581
- صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل	**251,583**	101,200
الدخل الشامل الآخر للسنة	**955,180**	(566,086)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**6,557,246**	2,526,191

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءآ لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

بآلاف الريالات السعودية	رأس المال	الإحتياطي النظامي	الإحتياطات الأخرى	الأرباح المبقاة	الأرباح المقترح توزيعها	الإجمالي
31 ديسمبر 2019م						
الرصيد في بداية السنة	30,000,000	5,101,613	58,047	414,556	1,200,000	36,774,216
إجمالي الدخل الشامل						
صافي التغير في القيمة العادلة لـ:						
- أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	251,583	-	-	251,583
- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	1,105,992	-	-	1,105,992
صافي المبلغ المعاد تصنيفه إلى قائمة الدخل الموحدة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(235,604)	-	-	(235,604)
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(17,276)	-	-	(17,276)
خسائر اكتوارية (إيضاح 27 (ب))	-	-	(149,515)	-	-	(149,515)
صافي دخل السنة بعد الزكاة	-	-	-	5,602,066	-	5,602,066
إجمالي الدخل الشامل	-	-	955,180	5,602,066	-	6,557,246
بيع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 7 (ب))	-	-	13,881	(13,881)	-	-
توزيعات أرباح نهائية – 2018م (إيضاح 26)	-	-	-	-	(1,200,000)	(1,200,000)
توزيعات أرباح مرحلية – 2019م (إيضاح 26)	-	-	-	(1,560,000)	-	(1,560,000)
محول إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 17)	-	1,400,517	-	(1,400,517)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية – 2019م (إيضاح 26)	-	-	-	(1,650,000)	1,650,000	-
الرصيد في نهاية السنة	**30,000,000**	**6,502,130**	**1,027,108**	**1,392,224**	**1,650,000**	**40,571,462**

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

بآلاف الريالات السعودية	رأس المال	الإحتياطي النظامي	الإحتياطات الأخرى	الأرباح المبقاة	الأرباح المقترح توزيعها	الإجمالي
31 ديسمبر 2018م						
الرصيد في بداية السنة	30,000,000	3,922,592	686,865	2,873,536	1,140,000	38,622,993
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018م	-	-	(116,478)	(2,008,490)	-	(2,124,968)
الرصيد المعدل في بداية السنة	**30,000,000**	**3,922,592**	**570,387**	**865,046**	**1,140,000**	**36,498,025**
صافي التغير في القيمة العادلة لـ:						
- أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	101,200	-	-	101,200
- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(579,105)	-	-	(579,105)
صافي المبلغ المعاد تصنيفه إلى قائمة الدخل الموحدة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(109,563)	-	-	(109,563)
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	19,801	-	-	19,801
مكاسب اكتوارية (إيضاح 27 (ب))	-	-	1,581	-	-	1,581
صافي دخل السنة بعد الزكاة	-	-	-	3,092,277	-	3,092,277
إجمالي الدخل الشامل	-	-	(566,086)	3,092,277	-	2,526,191
بيع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 7 (ب))	-	-	53,746	(53,746)	-	-
توزيعات أرباح نهائية – 2017م (إيضاح 26)	-	-	-	-	(1,140,000)	(1,140,000)
توزيعات أرباح مرحلية – 2018م (إيضاح 26)	-	-	-	(1,110,000)	-	(1,110,000)
محول إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 17)	-	1,179,021	-	(1,179,021)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية – 2018م (إيضاح 26)	-	-	-	(1,200,000)	1,200,000	-
الرصيد في نهاية السنة	**30,000,000**	**5,101,613**	**58,047**	**414,556**	**1,200,000**	**36,774,216**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2019م	2018م
الأنشطة التشغيلية			
صافي دخل السنة قبل الزكاة		**6,232,066**	4,716,085
التعديلات لتسوية صافي دخل السنة إلى صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية:			
إطفاء العلاوة والخصم على الأدوات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، صافي		**(113,104)**	(53,358)
مكاسب استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي	22	**(255,486)**	(130,308)
مكاسب (خسائر) استثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة، صافي		**(21,569)**	178
توزيعات أرباح		**(102,866)**	(57,533)
استهلاك ممتلكات ومعدات	10	**438,976**	296,901
الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي		**(153,333)**	(50,750)
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي		**(48,028)**	26,870
مخصص انخفاض خسائر الائتمان والمخصصات الأخرى، صافي	(8 هـ)	**1,012,284**	927,840
		6,988,940	5,675,925
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		**(1,038,289)**	(648,599)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء		**499,845**	2,459,615
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات		**(322,222)**	(170,735)
القيمة العادلة المدرجة من خلال قائمة الدخل		**(619,607)**	865,853
قروض وسلف، صافي		**(23,927,290)**	(14,551,201)
عقارات أخرى		**(5,652)**	7,714
موجودات أخرى		**(102,298)**	(190,632)
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**4,543,966**	1,524,346
القيمة العادلة السلبية للمشتقات		**374,956**	196,347
ودائع العملاء		**24,695,743**	15,456,607
مطلوبات أخرى		**2,008,446**	691,051
زكاة مدفوعة		**(905,404)**	(661,542)
صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**12,191,134**	10,654,749

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2019م	2018م
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات غير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		**61,538,567**	25,094,607
شراء استثمارات غير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		**(64,609,430)**	(27,966,717)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		**(333,802)**	(243,955)
النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(3,404,665)**	(3,116,065)
الأنشطة التمويلية			
سداد سندات دين مصدرة		-	(4,000,000)
توزيعات أرباح مدفوعة		**(2,757,618)**	(2,246,438)
النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(2,757,618)**	(6,246,438)
صافي الزيادة في النقدية وشبه النقدية		**6,028,851**	1,292,246
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		**17,443,889**	16,151,643
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	**28**	**23,472,740**	17,443,889
عمولات خاصة مستلمة خلال السنة		**10,372,322**	8,156,702
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		**2,433,950**	1,667,443
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة		**1,121,971**	(587,468)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

1- عام

تأسس بنك الرياض (البنك)، شركة مساهمة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957م) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 341 فرعاً مرخصاً (2018م: 341 فرعاً مرخصاً) في المملكة العربية السعودية وفرعاً واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة. وقد بلغ عدد موظفي المجموعة في 31 ديسمبر 2019م 5,955 موظفاً (2018: 5,973 موظفاً). إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

واحة غرناطة - برج A1

الرياض – حي الشهداء

ص ب 22622

الرياض 11416

المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف المجموعة في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية غير تقليدية يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تأسيسها من قبل البنك.

إن القوائم المالية الموحدة تشمل القوائم المالية لبنك الرياض وشركاته التابعة المملوكة بالكامل:

أ) شركة الرياض المالية (تتولى القيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة، وحفظ الأوراق المالية والتي تنظمها هيئة السوق المالية)؛

ب) شركة إثراء الرياض العقارية (والغرض منها الاحتفاظ وادارة وبيع وشراء الأصول العقارية للملاك أو للغير وذلك لغرض التمويل)؛ ج) شركة الرياض لوكالة التأمين (تعمل كوكيل لبيع منتجات التأمين المملوكة والمدارة من قبل شركة تأمين رئيسية أخرى)؛

د) شركة كيرزون ستريت بروبيرتيز ليميتد والمؤسسة في جزيرة مان؛

هـ) شركة الرياض للأسواق المالية والمرخصة في جزر كايمان – دولة تحظى بصلاحية المقاصة وإعلان إفلاس (وتختص الشركة بتنفيذ معاملات المشتقات المالية مع الأطراف الدولية نيابة عن بنك الرياض). و يشار إلى هذه الشركات مجتمعة بـ»المجموعة».

في 24 ديسمبر 2018م، أصدر مجلس الإدارة قرار الدخول في مناقشات مبدئية مع البنك الأهلي التجاري لدراسة اندماج البنكين. وفي 16 ديسمبر 2019م، وبعد النظر في نتائج دراسة الاندماج والمناقشات مع البنك الأهلي التجاري، اتفق مجلسي إدارة البنكين على إنهاء المناقشات المبدئية وعدم الاستمرار في دراسة الاندماج.

2- أسس الإعداد

أ. بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وفقاً لـ:

- «المعايير الدولية للتقرير المالي» والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، و

- نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموجزة والقوائم المالية الموحدة للمجموعة كما في وللفترة والسنة المنتهية في 31 مارس 2019 و 31 ديسمبر 2018، على التوالي وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل (بخصوص تطبيق معيار المحاسبة الدولي 12 – «ضرائب الدخل»، والتفسير 21 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي «الضرائب» بقدر تعلقها بالزكاة وضريبة الدخل) ونظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

بتاريخ 17 يوليو 2019، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإبلاغ البنوك في المملكة العربية السعودية بأن يتم إثبات الزكاة وضريبة الدخل في قائمة الدخل. وهذا يتفق مع المعايير الدولية للتقرير المالي وتفسيراتها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها مجتمعة بـ «المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية»).

وبناء على ذلك، قامت المجموعة بتغيير معالجتها المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل وذلك بتعديل الأثر بأثر رجعي بما يتفق مع معيار المحاسبة الدولي 8 – «السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء» (كما تم الإفصاح عنه في الإيضاح 3). وتم الإفصاح عن آثار هذا التغير في الإيضاح 26 حول القوائم المالية الموحدة. وتم الإفصاح عن التغير الناتج عن تطبيق المعيار الجديد والمعالجة المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل في الإيضاح 3.

ب. أسس القياس والعرض

يتم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للمشتقات، والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالإضافة لذلك، فإن الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم

قياسها بالتكلفة ولكن مغطاة المخاطر بالقيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة بقدر المخاطر التي تم تغطيتها.

بشكل عام، تم عرض قائمة المركز المالي الموحدة من حيث السيولة.

ج. العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. تم عرض المعلومات المالية وتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي، مالم يرد خلاف ذلك.

د. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يتطلب من الإدارة استخدام بعض التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية الجوهرية التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. مثل هذه الأحكام والتقديرات والافتراضات يتم تقييمها باستمرار وذلك على أساس الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة وفقاً للظروف.

تتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام الافتراضية ما يلي:

1. خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

إن قياس خسائر الانخفاض في القيمة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9، لجميع فئات الموجودات المالية يتطلب الحكم، على وجه الخصوص، عند تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وعند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تستند هذه التقديرات على عدد من العوامل وإن التغييرات التي تطرأ عليها قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تستند عمليات احتساب المجموعة للخسائر الائتمانية المتوقعة هي مخرجات لنماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة واعتمادها على بعضها البعض. تشمل عناصر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تأخذ بالاعتبار الأحكام والتقديرات المحاسبية، ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة، والذي يحدد احتمال التعثر للدرجات الفردية.

- معيار المجموعة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان حيث يجب قياس المخصصات للموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل وعلى أساس التقييم النوعي.

- تجزئة الموجودات المالية عند تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات على أساس جماعي.

- تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المدخلات.

- تحديد الروابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية ، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات ، والتأثير على احتمال التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة عند التعثر.

- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية والأوزان المرجحة بالاحتمالات لها، لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 30.3 (ب)(5)).

2- أسس الإعداد (تتمة)

د. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

2. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو المبلغ المدفوع لتحويل التزام ما بموجب معاملة عادية نظامية بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن الصفقة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام يحدث إما في:

- السوق الرئيسية للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسة، يتم في السوق الأكثر نفعاً للموجودات أو المطلوبات.

ويجب أن تكون المجموعة قادرة على الوصول إلى السوق الرئيسة أو السوق الأكثر نفعاً.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات، على افتراض تصرف المتعاملين في السوق لمنفعتهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المتعاملين في السوق لتوليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول الاستخدام الأفضل لها أو عن طريق بيعها إلى متعامل آخر في السوق يستخدم هذه الأصول بالاستخدام الأفضل لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك باستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها إلى أقصى حد ممكن والتقليل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عن قيمتها العادلة في القوائم المالية الموحدة طبقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، الموضح أدناه، وذلك اعتماداً على الحد الأدنى من المدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للموجودات أو للمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: طرق التقييم التي تستند على مدخلات هامة ترتكز على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: طرق التقييم التي تستند على مدخلات هامة وترتكز على بيانات السوق التي لا يمكن ملاحظتها.

أما بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يعترف بها بالقيمة العادلة في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك تحويلات قد تمت بين المستويات في التسلسل الهرمي وذلك عن طريق إعادة تقييم التصنيف (اعتماداً على الحد الأدنى من المدخلات ذات الأثر الأكبر على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

3. تحديد السيطرة على الشركات المستثمر بها

صناديق الاستثمار:
تعمل المجموعة مديراً لعدد من صناديق الاستثمار. ولتحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على صندوق استثمار، يتم التركيز على تقويم المنافع الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (تتضمن أي عمولات مسجلة أو أتعاب إدارة متوقعة)، وعلى حقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. وبناءً على ذلك، تبين للمجموعة أنها تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات، وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

الشركات ذات الأغراض الخاصة:

المجموعة هي طرف في بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة، لتسهيل تمويل ترتيبات متوافقة مع أحكام الشريعة. يتم تضمين مخاطر التعرض لهذه الشركات في محفظة القروض والسلف الخاصة بالمجموعة.

4. خطط المنافع المحددة

تقوم المجموعة بتشغيل خطة مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لنظام العمل والعمال السعودي، ويستحق الالتزام على أساس طريقة وحدة الائتمان المتوقعة وفق التقييم الإكتواري الدوري. بالنسبة لتفاصيل الافتراضات والتقديرات، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 27.

5. دخل الأتعاب

تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارية مقدماً على المقترضين، ونظراً لضخامة حجم المعاملات والتي تتكون في الغالب من أتعاب غير هامة، تقوم الإدارة بإجراء بعض الافتراضات والأحكام بشأن إثبات الأتعاب المدرجة ضمن «دخل الأتعاب والعمولات، صافي».

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بالسياسات المحاسبية الهامة، للمصرفية التقليدية والغير تقليدية، المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة:

التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تتماشى مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، فيما عدا التغيرات المذكورة أدناه.

وبتطبيق المعايير الجديدة المذكورة أدناه، طُبقت السياسات المحاسبية اعتباراً من 1 يناير 2019م، وتحل محل / تعدل أو تضاف إلى السياسات المحاسبية المقابلة لها المذكورة في القوائم المالية الموحدة لعام 2018م.

اعتباراً من 1 يناير 2019م، اتبعت المجموعة المعيار المحاسبي الجديد المذكور أدناه والتعديل على المعالجة المحاسبية للزكاة والضريبة، وتم توضيح أثر تطبيق هذه المعايير أدناه:

المعيار الدولي للتقرير المالي (16) – «عقود الإيجار»

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (16) – «عقود الإيجار»، يحل المعيار محل الارشادات الحالية لعقود الايجار والواردة في معيار المحاسبة الدولي (17) – «عقود الإيجار»، والتفسير (4) الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي «التأكد فيما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار»، والتفسير 15 الصادر عن لجنة التفسيرات الدولية السابقة «عقود الإيجارات التشغيلية – الحوافز»، والتفسير 27 الصادر عن لجنة التفسيرات الدولية السابقة «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

صدر المعيار الدولي للتقرير المالي (16) في يناير 2016م ويطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. وينص المعيار على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب اثباتها عمومًا داخل قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة، مالم تكن فترة الايجار 12شهراً أو أقل أو أن عقد الإيجار لموجودات منخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) «الإيجارات» إلى إيجارات تشغيلية أو تمويلية يتم الغاؤه بالنسبة للمستأجرين. بالنسبة لكل عقد إيجار، يجب على المستأجر إثبات الالتزامات التي سيتكبدها في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة حق الاستخدام للأصل المؤجر، وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية بالإضافة إلى التكاليف المتكبدة مباشرةً والتي يتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي.

قامت المجموعة باستخدام طريقة التطبيق بأثر رجعي معدل والذي يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي (16) عند تطبيق المعيار الجديد. عند التطبيق الاولي للمعيار الدولي للتقرير المالي (16) على عقود الإيجار التشغيلي، تم قياس حق الاستخدام للموجودات المؤجرة عمومًا بمبلغ التزام الإيجار باستخدام معدل العمولة بتاريخ التطبيق الأولي.

تسوية التزامات عقود الإيجار	2019م
بالآف الريالات السعودية	
الالتزامات التعاقدية لعقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018م	516,957
عقود الإيجار الحالية لفترة إيجار 12 شهراً أو أقل وعقود الإيجار لموجودات منخفضة القيمة	(29,915)
الالتزامات التعاقدية لعقود الإيجار التشغيلية كما في 1 يناير 2019م (الإجمالي – غير المخصومة)	487,042
الالتزامات التعاقدية لعقود الإيجار التشغيلية كما في 1 يناير 2019م (صافي، مخصومة)	406,306
التزامات عقود الإيجار بسبب التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 16 كما في 1 يناير 2019م	406,306

	31 ديسمبر 2019م	1 يناير 2019م
أقل من سنة	8,776	25,790
سنة إلى خمس سنوات	339,760	240,503
أكثر من خمس سنوات	198,701	220,749
إجمالي التزامات عقود الإيجار غير المخصومة	**547,237**	487,042

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الزكاة وضريبة الدخل

التغير في المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل

كما هو مذكور أعلاه، تم تغيير أسس الإعداد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م نتيجة التعليمات التي صدرت مؤخراً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م. وفي السابق، كان يتم إثبات الزكاة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين طبقاً لتعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 381000074519 بتاريخ 11 إبريل 2017م. وبموجب التعليمات الصادرة مؤخراً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، يجب إثبات الزكاة في قائمة الدخل. قامت المجموعة بإثبات هذا التغير في المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل بأثر رجعي (انظر الإيضاح (3))، وتم الإفصاح عن آثار التغير أعلاه في الإيضاح (26) حول القوائم المالية الموحدة.

أ- تصنيف الموجودات المالية

عند الاثبات الأولي، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية وفقاً لنموذج أعمال إدارة هذه الموجودات وشروطها التعاقدية، وتقاس على النحو التالي:

1) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا ما استوفى كلاً من الشرطين التاليين مع عدم تخصيصه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد -فقط -دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (اختبار «التدفقات النقدية التي تُعد -فقط -دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم»).

2) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات الدين: يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت كلاً من الشرطين التاليين مع عدم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يحتفظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد -فقط -دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لاحقاً بالقيمة العادلة، وتدرج المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. بينما يتم اثبات دخل العمولة ومكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

أدوات حقوق الملكية: بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقتناه لغير أغراض المتاجرة وعند الاثبات الأولي لها، يجوز للمجموعة أن تختار بشكل لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده. أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقييم الانخفاض في القيمة.

3) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، الأدوات المشتقة، وأدوات حقوق الملكية المتداولة المقتناه لأغراض المتاجرة، وأدوات دين غير مصنفة بـ «التكلفة المطفأة» أو «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر». إضافة إلى ذلك، يجوز للمجموعة عند الاثبات الأولي أن تخصص – بشكل لا رجعة فيه – أي أصل إذا كان يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص – بشكل جوهري – عدم الاتساق المحاسبي والذي ينشأ خلاف ذلك.

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الاثبات الأولي لها، باستثناء الفترة التي تلي قيام المجموعة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

يتم أدناه شرح تفاصيل تقويم نموذج الأعمال واختبار «التدفقات النقدية التي هي -فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم».

تقويم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقويم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال ويتم تقديم هذه المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار على:

- السياسات والأهداف الموضوعة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً. وبشكل خاص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل العمولة المتعاقد عليها، أو الحفاظ على معدل فائدة محدد، أو مطابقة مدة هذه الموجودات المالية مع مدة المطلوبات المالية التي تمولها تلك الموجودات أو تحقق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.

- كيفية تقويم أداء المحفظة ورفع تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.

- كيفية تعويض مدراء الأعمال، على سبيل المثال فيما إذا تم التعويض على أساس القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها، و

- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقويم الشامل لكيفية تحقيق هدف المجموعة المعلن لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقق التدفقات النقدية.

يتم القيام بتقويم نموذج الأعمال وفق تصورات متوقعة يمكن أن تحدث بصورة معقولة دون الأخذ بالاعتبار ما يسمى تصورات «أسوأ حالة» أو «حالة ضغط». وفي حالة تحقق التدفقات النقدية، بعد الاثبات الأولي، بشكل مختلف عن توقعات المجموعة الأصلية، فإن المجموعة لا تقوم بتغيير تصنيف باقي الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذاك، ولكن تقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقويم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة حديثاً في المستقبل.

يتم قياس الموجودات المالية المقتناه لأغراض المتاجرة والتي يتم قياس أداؤها على أساس القيمة العادلة – بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك لعدم الاحتفاظ بهذه الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية معاً.

تقويم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية التي هي – فقط – دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة

كخطوة ثانية في عملية التصنيف الخاصة بها ، تقوم المجموعة بتقويم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع اختبار «التدفقات النقدية التي هي -فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم».

لأغراض هذا التقويم، يمثل «المبلغ الأصلي» القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاثبات الأولي. أما «الفائدة» فتمثل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل مخاطر الائتمان ومخاطر الاقراض الأساسية الأخرى المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة ما، و تكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ،بالإضافة إلى هامش الربح.

وعند تقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، تأخذ المجموعة بالحسبان الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك فيما إذا كان الأصل المالي يشتمل على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تستوفى هذا الشرط. ولإجراء هذا التقويم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار:

- الأحداث المحتملة التي تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الرفع المالي.
- الدفع مقدماً وشروط التمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من أصول معينة (على سبيل المثال ترتيبات أصل بدون حق الرجوع) .
- الميزات التي تعدل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود (على سبيل المثال التعديل الدوري لمعدلات العمولة).

الإثبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

عند الإثبات الأولي، تقوم المجموعة بتخصيص موجدات مالية معينة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. قبل 1 يناير 2018م، قامت المجموعة بإثبات أصول معينة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث أن هذه الأصول كانت تدار وتقيم ويتم التقرير عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الزكاة وضريبة الدخل

ب. صنيف المطلوبات المالية

يتم في الأصل اثبات كافة ودائع أسواق المال، وودائع العملاء، والقروض لأجل، والديون الثانوية، وأدوات الدين الأخرى المصدرة، بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف المعاملات. يتم في الأصل اثبات المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة ويتم تحويل تكاليف المعاملات مباشرة إلى قائمة الدخل. لاحقاً، يتم قياس جميع المطلوبات المالية المرتبطة بعمولة بالتكلفة المطفأة، بخلاف المطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو في الحالات التي تكون القيم العادلة مغطاة المخاطر. يتم احتساب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة. يتم إطفاء الخصم أو العلاوة على أساس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتعتبر مصاريف عمولات خاصة.

ج. إلغاء الاثبات

1) الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة للتدفقات النقدية من هذه الموجودات، أو عند تحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية بموجب معاملة ما يتم بموجبها تحويل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي أو إذا لم تقم المجموعة بتحويل ولا بإبقاء جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي ولم تقم بالاحتفاظ بالسيطرة على الأصل المالي.

وعند إلغاء اثبات أصل مالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الخاصة بالجزء الذي تم إلغاء إثباته)، و (1) بين العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) و (2) أية مكاسب أو خسائر تراكمية تم اثباتها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر، يجب اثباتها ضمن الربح أو الخسارة.

اعتباراً من 1 يناير 2018م، لا يتم اثبات أية مكاسب أو خسائر تراكمية مثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر بشأن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر- في الربح أو الخسارة عند إلغاء إثبات هذه الأدوات . يتم اثبات أية عمولة على الموجودات المالية المحولة والمؤهلة لإلغاء الاثبات والتي نشأت أو احتفظت بها المجموعة كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

وعند بيع موجودات إلى طرف ثالث مع مقايضة إجمالي معدل العائد على الموجودات المحولة ، يتم المحاسبة عن المعاملة كمعاملة تمويل مضمونة مشابهة لمعاملات البيع وإعادة الشراء نظراً لإبقاء المجموعة على كافة أو ما يقارب جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية هذه الموجودات.

في العمليات التي لم تقم المجموعة بتحويل، أولا بالإبقاء على ما يقارب جميع المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل المالي، مع إبقاء المجموعة على السيطرة على الأصل المُحول، فإن المجموعة تستمر في إثبات الأصل المُحول بقدر ارتباطها المستمر به، والذي يتم تحديده بقدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

وفي بعض العمليات تبقى المجموعة على التزام خدمة الأصل المالي المحول مقابل أتعاب. يتم إلغاء اثبات الأصل المحول إذا كانت تنطبق عليه شروط إلغاء الاثبات. يتم إثبات إما أصل خدمة أو التزام خدمة مقابل عقد الخدمة ذلك، إذا كان من المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تكون أكثر من التعويض الكافي مقابل الخدمة (أصل) أو إذا كان من المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تكون اقل من التعويض الكافي مقابل الخدمة (التزام).

2) المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء إثبات التزام مالي عند سداد التزاماتها التعاقدية أو الغاؤها أو انتهاء مدتها.

د. تعديلات على الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1) الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة جوهرياً. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً ، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء اثبات الأصل المالي الأصلي مع الاعتراف بالفرق المثبت كمكاسب أو خسائر إلغاء الاثبات ويتم إثبات أصل مالي جديد بالقيمة العادلة.

وإذا لم تختلف التدفقات النقدية من الأصل المالي المعدل المدرج بالتكلفة المطفأة ، فإن التعديل لا يؤدي إلى إلغاء إثبات الأصل المالي. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكاسب أو خسائر تعديل، وتحمل في الربح أو الخسارة. وفي حالة إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم عرض المكاسب أو الخسائر سوياً مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كدخل عمولة.

2) المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء إثبات التزام مالي ما وذلك عندما يتم تعديل شروطه وعندما تختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بشكل جوهري. وفي مثل هذه الحالة، يتم اثبات التزام مالي جديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة، ويتم اثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم استنفاذه والالتزام المالي الجديد مع الشروط المعدلة في الربح أو الخسارة.

هـ. الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين.
- مدينو عقود الإيجار.
- عقود الضمانات المالية الصادرة، و
- التزامات القروض الصادرة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، بإستثناء الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس مخصص الخسائر لها بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها.

تعتبر المجموعة بأن أداة الدين لها مخاطر ائتمانية منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ « الدرجة الأولى ».

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ. الانخفاض في القيمة (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً احتماله مرجح للخسائر الائتمانية، ويتم قياسها على النحو التالي:

• بالنسبة للموجودات المالية ذات مستوى ائتماني غير منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون واجبة السداد للمنشأة بموجب العقد؛ وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها) .

• بالنسبة للموجودات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

• بالنسبة لالتزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية واجبة السداد للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.

• عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها مطروحاً منه أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حالة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها، أو استبدال أحد الموجودات المالية الحالية بأصل جديد نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم إجراء تقويم للتأكد فيما إذا كان يجب إلغاء اثبات الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يؤدي التعديل المتوقع إلى إلغاء إثبات الأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها عند احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.

- إذا أدى التعديل المتوقع إلى إلغاء اثبات الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معاملتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ إلغاء اثباته. يدرج هذا المبلغ عند حساب العجز النقدي للأصل المالي الحالي الذي تم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع لإلغاء الاثبات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي على الأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض

بتاريخ إعداد القوائم المالية، تقوم المجموعة بإجراء تقويم للتأكد فيما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ذات مستوى ائتماني منخفض. يعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر التي يكون له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من ذلك الأصل المالي.

ومن الأدلة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، بيانات ممكن ملاحظتها كما يلي:

- صعوبة مالية جوهرية يواجهها المقترض أو المصدر.
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق، أو
- إعادة هيكلة القرض أوالسلفة من قبل المجموعة وفق شروط معينة.
- احتمال دخول المقترض في الافلاس أو إعادة هيكلة مالية اخرى.
- إختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

إن القرض الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور حالة المقترض يعتبر عادة ذا مستوى ائتماني منخفض ما لم يكن هناك دليلاً على أن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه لا توجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة.

الموجودات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض (تتمة)

1) الموجودات المالية

عند إجراء تقويم لتحديد فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذا مستوى ائتماني منخفض، فإن المجموعة تنظر في العوامل التالية:

- تقويم السوق للجدارة الائتمانية بناء على عوائد السندات.

- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.

- قدرة البلد على الوصول إلى أسواق المال بخصوص إصدار سندات جديدة.

- احتمال إعادة هيكلة القرض مما يؤدي إلى تكبد حامل ارتباط القرض لخسائر من خلال الاعفاء الإلزامي أو غير الإلزامي من السداد.

- آليات الدعم الدولية الموضوعة لتأمين الدعم اللازم كمقرض أخير لذلك البلد، والنية التي تعكسها البيانات العامة من الحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات. ويشمل ذلك تقييما لعمق تلك الآليات (وبغض النظر عن النية السياسية) وعما إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالشروط المطلوبة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة : تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

- التزامات القروض وعقود الضمانات المالية: تظهر بشكل عام، كمخصص.

- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون ارتباط تم سحبه ومكون لم يتم سحبه، ولا تستطيع المجموعة تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمكون الارتباط للقرض بشكل مستقل عن مكون الارتباط الذي تم سحبه؛ تقوم المجموعة بعرض مخصص خسائر مجمع لكلا المكونين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه. يتم إظهار أي فائض من مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه كمخصص، و

- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم اثبات مخصص خسائر في قائمة المركز المالي الموحدة لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تعتبر بمثابة القيمة العادلة لها. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر، ويتم اثباته في احتياطي القيمة العادلة. يتم اثبات خسائر الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة، وتدرج التغيرات بين التكلفة المطفأة للموجودات والقيمة العادلة لها في الدخل الشامل الآخر.

الشطب

يتم اثبات القروض وأدوات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود توقعات معقولة لاستردادها. لا تزال تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات المجموعة بشأن استرداد المبالغ المستحقة. وفي حالة زيادة المبلغ المراد شطبه عن مخصص الخسارة المتراكم، يعامل الفرق أولاً كإضافة إلى المخصصات التي يتم تطبيقها بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم قيد أية مبالغ مستردة لاحقة إلى مصاريف خسائر الائتمان.

و. الضمانات المالية والتزامات القروض

إن الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة القيام بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في القيام بالسداد في الموعد المحدد وفق شروط أداة الدين. أما التزامات القروض فهي تعهدات مؤكدة لمنح الائتمان وفق شروط وأحكام محددة سلفاً.

يتم، في الأصل، قياس الضمانات المالية الصادرة أو الالتزامات لمنح القروض بأسعار تقل عن معدلات العمولة السائدة في السوق مبدئياً بالقيمة العادلة وتطفأ القيمة العادلة الأولية على مدى فترة الضمان أو الالتزام، وبعد ذلك، يتم قياسها بالمبلغ غير المطفأ أو مبلغ مخصص الخسارة، أيهما أعلى.

لم تقم المجموعة بإصدار التزامات قروض يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لالتزامات القروض الأخرى تقوم المجموعة بأثبات مخصص خسارة على أساس المتطلبات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز. إثبات الإيرادات / المصاريف

دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة العمولة الفعلي. يمثل معدل العمولة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية إلى التكلفة المطفأة للأداة المالية.

وعند احتساب معدل العمولة الفعلي للأدوات المالية، بخلاف الموجودات ذات المستوى الائتماني المنخفض، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية وليس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

بالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم استخدام معدل العمولة الفعلي المعدل بمخاطر الائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة شاملاً الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يشتمل احتساب معدل العمولة الفعلي على تكاليف المعاملات والأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تعتبر جزءاً مكملاً من معدل العمولة الفعلي. تشتمل تكاليف المعاملات على تكاليف عرضية تتعلق مباشرة باقتناء أو إصدار أصل مالي أو مطلوبات مالية.

قياس التكلفة المطفأة ودخل العمولات الخاصة

تمثل التكلفة المطفأة لأصل مالي ما أو التزام مالي ما المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاثبات الأولي مطروحاً منه المبلغ الأصلي المدفوع، وزائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي والمبلغ بتاريخ الاستحقاق، بعد تعديله، بالنسبة للموجودات المالية بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يمثل إجمالي القيمة الدفترية لأصل مالي ما التكلفة المطفأة لأي أصل مالي قبل تعديلها بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند احتساب دخل أو مصروف العمولة، يطبق معدل العمولة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما يكون الأصل ليس ذا مستوى ائتماني منخفض) أو على التكلفة المطفأة للالتزام.

بالنسبة للموجودات المالية التي يصبح مستواها الائتماني منخفض بعد الاثبات الأولي، ويتم احتساب دخل العمولة باستخدام معدل العمولة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي الحالات التي لم يعد فيها الأصل ذي مستوى ائتماني منخفض، فإنه يتم احتساب دخل العمولة على أساس الإجمالي.

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت ذات مستوى ائتماني منخفض عند الاثبات الأولي لها، يتم احتساب دخل العمولة وذلك بتطبيق معدل العمولة الفعلي المعدل بمخاطر الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل. لا يتم احتساب دخل العمولة على أساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان على الأصل.

ح. تقديم الخدمات

تقدم المجموعة خدمات متنوعة لعملائها. ويتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو كحزمة مع خدمات أخرى.

تبين للمجموعة بأن الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بتداول الأسهم، وإدارة الصناديق، وتمويل التجارة، وتمويل الشركات، والخدمات الاستشارية، والخدمات المصرفية الأخرى ، يجب أن يتم الاعتراف بها عند تقديم الخدمات، أي عند الوفاء بالتزام الأداء.

ط. برنامج ولاء للعملاء

تقدم المجموعة برنامج ولاء للعملاء (نقاط المكافآت / الأميال الجوية المشار إليها هنا باسم «نقاط المكافآت»)، والتي تسمح للأعضاء من حملة البطاقات استرداد النقاط التي يمكن استبدالها بمنافذ معينة للشركاء. تقوم المجموعة بتخصيص جزء من سعر المعاملة (رسم تبادل) لنقاط المكافآت الممنوحة للأعضاء من حملة البطاقات، على أساس سعر البيع المستقل النسبي. يتم تأجيل مبلغ الإيرادات المخصصة لنقاط المكافآت والإفصاح عنها في قائمة الدخل الموحدة عند استرداد نقاط المكافأة.

يتم تعديل المبلغ التراكمي للالتزامات التعاقدية المتعلقة بنقاط المكافآت غير المستردة بمرور الوقت بناءً على الخبرة الفعلية والاتجاهات الحالية فيما يتعلق بعملية الاسترداد.

ي. أسس توحيد القوائم المالية

تشمل هذه القوائم المالية الموحدة السنوية، القوائم المالية لبنك الرياض وشركاته التابعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

صناديق الاستثمار

تعمل المجموعة مديراً لعدد من صناديق الاستثمار. ولتحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على صندوق استثمار، يتم التركيز على تقويم المنافع الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (تتضمن أي عمولات متراكمة أو اتعاب ادارة متوقعة)، وعلى حقوق المستثمرين في اقالة مدير الصندوق. وبناءً على ذلك، تبين للمجموعة أنها تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات، وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

الشركات التابعة هي المنشآت المستثمر فيها التي تسيطر عليها المجموعة. وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عند تعرضها لمخاطر أو يكون لديه حقوق في العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها في المنشأة المستثمر فيها، ويكون لديها القدرة في التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة المستثمر فيها. يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للمجموعة بتاريخ انتقال السيطرة عليها، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف المجموعة عن هذه السيطرة.

يتم استبعاد الأرصدة بين المجموعة وشركاتها التابعة، وأي دخل أو مصروف قد ينشأ من المعاملات المتداخلة بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

وبشكل عام، هناك افتراض بأن تملك أغلبية حقوق التصويت ينتج عنه سيطرة. على أية حال، وتحت ظروف خاصة قد تمارس المجموعة السيطرة بملكية حصص أقل من 50%، وفي أحيان أخرى قد لا تستطيع ممارسة السيطرة حتى مع تملك حصص أكثر من 50% من أسهم المنشأة. وعند تقويم ما إذا كان لدى المجموعة السلطة على المنشأة المستثمر فيها وبالتالي السلطة على عوائدها المتغيرة، تنظر المجموعة إلى الحقائق والظروف ذات الصلة، والتي تشمل:

- تصميم المنشأة المستثمر فيها والغرض منها.

- الأنشطة ذات الصلة وكيفية اتخاذ القرارات بخصوص هذه الأنشطة وهل المجموعة تستطيع أن توجه هذه الأنشطة.

- الترتيبات التعاقدية مثل حقوق الشراء وحقوق البيع وحقوق التصفية.

- ما إذا كانت المجموعة معرضه لمخاطر أو لديها حقوق في العوائد المتغيرة من ارتباطها بالمنشأة المستثمر فيها، وقدرتها على التأثير في تذبذب هذه العوائد.

تتم المحاسبة عن التغير في حصص الملكية في منشأة تابعة (مع عدم فقدان السيطرة) كمعاملة حقوق الملكية. فإذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، يتم التوقف عن اثبات الموجودات ذات العلاقة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات وحقوق الملكية غير المسيطرة وعناصر حقوق الملكية الاخرى، ويتم اثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن ذلك في الربح او الخسارة، ويتم اثبات أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة.

تعتبر المجموعة طرفاً في منشآت ذات غرض خاص، والتي أنشأت أساساً لغرض تسهيل بعض ترتيبات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة. وقد تبين للمجموعة عدم امكانية توحيد القوائم المالية لهذه المنشآت في قوائمها المالية لعدم توفر السيطرة عليها.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ك. الاستثمار في الشركات الزميلة

تقيد الاستثمارات في الشركات الزميلة في قائمة المركز المالي بالتكلفة زائدا التغيرات التي تطرأ على حصة المجموعة لما بعد الشراء في صافي موجودات الشركة الزميلة ناقصا الانخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية. ويتم في الاصل اثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة وتتم المحاسبة عنها لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية. الشركة الزميلة هي منشأة تمارس المجموعة تأثيرا هاما (وليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية، ولا تعتبر سيطرة ولا مشروعاً مشتركاً. يمثل التأثير الهام المقدرة على المساهمة في اتخاذ القرارات والسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات. يتم اثبات حصة المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة الزميلة لما بعد الشراء في قائمة الدخل الموحدة. ويتم اثبات حصتها في التغيرات لما بعد الشراء في الدخل الشامل الاخر في الاحتياطيات. تخفض توزيعات الارباح المستلمة من الشركات المستثمر فيها من القيمة الدفترية للاستثمار وبموجب طريقة حقوق الملكية، يقيد الاستثمار في الشركة الزميلة في قائمة المركز المالي بالتكلفة زائدا التغيرات التي تطرأ على حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة لما بعد الشراء. يتم اظهار حصة المجموعة في ارباح الشركة الزميلة في قائمة الدخل الموحدة.

ل. الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة تغطية المخاطر

كما يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي 9، اختارت المجموعة الاستمرار في المحاسبة عن تغطية المخاطر طبقاً للمتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39.

الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي ومقايضات أسعار العمولات الخاصة وخيارات العملات (المكتتبة والمشتراة)، يتم في الاصل اثباتها بالقيمة العادلة بتاريخ ابرام عقد المشتقات، ويتم إثبات تكلفة العملية في قائمة الدخل الموحدة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. وتدرج كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية، وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية. وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير، حسب ما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية:

1- المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويفصح عنها ضمن دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة أيضاً على تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر المبينة أدناه.

2- محاسبة تغطية المخاطر

تدرج المجموعة بعض المشتقات كأدوات تغطية المخاطر في علاقات تحوط مؤهلة.

ولأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما (أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من الموجودات أو المطلوبات أو إلتزامات مؤكدة مرتبطة بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الربح أو الخسارة المعلنة. (ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي التعرض لمخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المسجلة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الربح أو الخسارة المعلنة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فاعلية عالية، أي أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر يجب أن تغطى بشكل فعال التغيرات التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند المراد تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم مدى فاعلية تغطية المخاطر، وتبعاً لذلك يجب تقويم وتحديد مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

أ. تغطية مخاطر القيمة العادلة

قد يكون لتخصيص المشتقات كأداة لتغطية مخاطر التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المسجلة أو للالتزامات المؤكدة تأثير على قائمة الدخل الموحدة، وتدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره مقابل القيمة الدفترية لذلك البند ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ففي الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشرط محاسبة تغطية المخاطر، أو عند بيعها، أو ممارستها، أو إنهاؤها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة والقيمة الإسمية على مدى العمر المتبقي للأداة المالية على أساس العائد الفعلي. وإذا تم إلغاء اثبات البند الذي تمت تغطية مخاطره ،يتم إثبات تسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور في قائمة الدخل الموحدة.

ب. تغطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة لتغطية تقلبات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو إلتزام مسجل أو مرتبط بعملية مالية متوقع احتمال حدوثها بنسبة عالية والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل الموحدة، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر – التي تم تحديدها على أنها تغطية فعالة - مباشرة في الدخل الشامل الآخر، والجزء غير الفعال، إن وجد يتم إثباته في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي لها تأثير على المعاملات المستقبلية، يتم تحويل الربح أو الخسارة المدرجة في الاحتياطيات الأخرى إلى قائمة الدخل الموحدة خلال نفس الفترة التي أثرت فيها معاملة التغطية على قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي، يجب ادراج الارباح والخسائر المتعلقة بها المثبتة سابقا في الدخل الشامل الاخر مباشرة في القياس الاولي لتكلفة الشراء او القيمة الدفترية للموجودات او المطلوبات.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو بيعها أو ممارستها أو إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عند التأكد بأن العملية المتوقع حصولها مسبقاً لن يتم حصولها ، أو عند الغاء تصنيفها من قبل المجموعة على هذا النحو. في ذلك الوقت، يتم الاحتفاظ بالأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتوقع حدوثها، وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة.

م. العملات الأجنبية

تعرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة.

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة للريال السعودي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفوري المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تحويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقاً لطبيعة الموجودات المالية المتعلقة.

أما بالنسبة للموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الاجنبية يتم تحويلها إلى الريال السعودي، باستخدام سعر الصرف الفوري المعمول به في تاريخ المعاملات الأولية.

تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار الصرف الفوري في تاريخ إعداد القوائم المالية. كما تحول دخل ومصاريف الفروع الخارجية للريال السعودي على اساس متوسط اسعار الصرف السائدة خلال السنة. يتم إدراج فروقات التحويل إذا كانت جوهرية في الدخل الشامل الآخر ويتم تحويل هذه الفروقات إلى قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ن. مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج في قائمة المركز المالي الموحدة بالصافي في حالة وجود حق قانوني حالي ملزم بذلك أو في الحالات التي تعتزم المجموعة فيها تسديد المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آنٍ واحد.

لا يتم مقاصة الدخل والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا كان ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بناء على معيار أو تفسير محاسبي وكما تم الإفصاح عنه في السياسات المحاسبية للمجموعة.

النقدية والتي تغطي التعرض لمخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المسجلة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الربح أو الخسارة المعلنة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فاعلية عالية، أي أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر يجب أن تغطى بشكل فعال التغيرات التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند المراد تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم مدى فاعلية تغطية المخاطر، وتبعاً لذلك يجب تقويم وتحديد مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

س. إثبات الإيرادات

1) دخل الأتعاب والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمة. أما أتعاب الارتباطات لمنح القروض والتي غالبا ما يتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي عن تلك القروض. وفي الحالات التي لايتوقع فيها بأن تؤدي الارتباطات المتعلقة بالقروض إلى استخدام القرض، يتم اثبات اتعاب الارتباطات لمنح القروض بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الارتباط. أما أتعاب المحافظ المدارة والخدمات الاستشارية الإدارية يتم إثباتها على أساس نسبي - زمني طبقاً لعقود الخدمات. الأتعاب المستلمة عن إدارة الأصول وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها يتم إثباتها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

2) أخرى

يتم اثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية المجموعة لاستلامها. تشمل نتائج أنشطة المتاجرة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ودخل ومصاريف العمولات الخاصة للموجودات والالتزامات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة.

ع. اتفاقيات البيع والشراء

يتم الاستمرار في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة الشراء) في قائمة المركز المالي الموحدة، حيث أن المجموعة تحتفظ بجميع المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية. ويتم قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالتكلفة المطفأة. ويتم إظهار الالتزام نظير المبالغ المستلمة من الطرف الآخر بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة تستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي. لا يتم إثبات الموجودات المشتراه مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة.

تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كدخل عمولات خاصة تستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس العائد الفعلي.

ف. العقارات الأخرى

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات سداداً لقروض وسلف مستحقة، وتعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع، وتظهر عند الإثبات الأولي بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، ناقصاً أية تكاليف للبيع (إذا كانت ذات قيمة جوهرية)، ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، ولا يتم احتساب استهلاك لهذه العقارات.

وإلحاقاً للإثبات الأولي، يحمل أي تخفيض لاحق إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع على قائمة الدخل الموحدة، كما يتم تسجيل المكاسب اللاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع هذه الموجودات، شريطة ألا تتجاوز الانخفاض المتراكم كإيرادات مع مكاسب/ خسائر الاستبعاد.

ص. الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم، ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات وكما يلي:

المباني	33 سنة
تحسينات وديكورات المباني	فترة الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والتركيبات والمعدات	5 – 20 سنة
أجهزة الكمبيوتر	5 سنوات
برامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	3 – 5 سنوات
السيارات	4 سنوات

تتم رسملة النفقات اللاحقة عندما يكون من الممكن أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المجموعة. وتدرج الاصلاحات والصيانة الجارية كمصاريف عند تكبدها. كما يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للموجودات وتعديلها إذا لزم الأمر بتاريخ إعداد القوائم المالية. يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية تحصيل قيمتها الدفترية، وعليه يتم فوراً تخفيض قيمتها إلى القيمة التقديرية القابلة للاسترداد في حال زيادة القيمة الدفترية عن قيمته التقديرية القابلة للاسترداد. تحدد مكاسب وخسائر الاستبعاد وذلك بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة. إعداد القوائم المالية. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفوري المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تحويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقاً لطبيعة الموجودات المالية المتعلقة.

ق. عقود الضمانات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية، بإصدار ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستنديه وضمانات وقبولات. ويتم تسجيل الضمانات المالية عند الإثبات الأولي في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة تحت بند «مطلوبات أخرى»، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزام المجموعة تجاه أي ضمان إما بقيمة العلاوة غير المطفأة أو بأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية أي التزامات مالية ناتجة عن مصادرة الضمانات. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة في مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن «دخل أتعاب وعمولات» على أساس طريقة القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ق. عقود الضمانات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية، بإصدار ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستنديه وضمانات وقبولات. ويتم تسجيل الضمانات المالية عند الإثبات الأولي في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة تحت بند «مطلوبات أخرى»، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزام المجموعة تجاه أي ضمان إما بقيمة العلاوة غير المطفأة أو بأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية أي التزامات مالية ناتجة عن مصادرة الضمانات. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة في مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن «دخل أتعاب وعمولات» على أساس طريقة القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

ر. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يمكن إجراء تقدير موثوق به من قبل المجموعة لمقابلة دعاوى أو التزامات قضائية مقامة ضدها ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر استخدام الموارد لسداد الالتزام.

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ت. النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وشبه النقدية بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

ث. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي المجموعة عند انتهاء عملهم بموجب نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية والأنظمة المعمول بها في البلدان الأخرى، ويظهر في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى.

خ. الزكاة

تخضع المجموعة للزكاة وفقاً للوائح الهيئة العامة للزكاة والدخل. ويتم تحميل مصروف الزكاة على قائمة الدخل. لا يتم اعتبار الزكاة كضريبة دخل، وبناء على ذلك لا يتم حساب أي ضرائب مؤجلة متعلقة بالزكاة.

تم تغيير أسس الإعداد نتيجة التعليمات التي صدرت مؤخراً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م. وفي السابق، كان يتم إثبات الزكاة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين طبقاً لتعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 381000074519 بتاريخ 11 إبريل 2017م. وبموجب التعليمات الصادرة مؤخراً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، يجب إثبات الزكاة في قائمة الدخل. قامت المجموعة بإثبات هذا التغير في المحاسبة عن الزكاة بأثر رجعي (انظر الإيضاح (3))، وتم الإفصاح عن آثار التغير أعلاه في الإيضاح (26) حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

ونتج عن هذا التغير انخفاض الدخل المعلن عنه للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م بنحو 1,624 مليون ريال سعودي. ويتكون من 430.2 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م ومبالغ مسددة للسنوات حتى عام 2017م قدرها 1,193.6 مليون ريال سعودي.

لا يوجد أي أثر لهذا التغير على قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

ذ. خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ولا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

ض. المنتجات المصرفية الغير تقليدية

تقدم المجموعة لعملائها بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية بعض المنتجات المصرفية الغير تقليدية، ويتم اعتمادها بواسطة الهيئة الشرعية. وتتضمن هذه المنتجات المرابحة والتورق والإجارة.

1. المرابحة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة ببيع سلعة او اصل للعميل، والتي قامت المجموعة بشرائها وتملكها بناء على وعد من العميل بالشراء من المجموعة. سعر البيع يشمل التكلفة بالإضافة الى هامش ربح متفق عليه.

2. الإجارة هي اتفاقية تقوم المجموعة (المؤجر) بموجبها بشراء أو إنشاء أصل لتأجيره، بناءً على طلب العميل (المستأجر)، وبناءً على وعد من العميل باستئجار الاصل لمدة محددة متفق عليها والتي قد تنتهي بنقل ملكية الاصل المؤجر للمستأجر.

3. التورق هو شكل من أشكال معاملات المرابحة تقوم المجموعة بموجبها بشراء سلعة وبيعها للعميل. يقوم العميل ببيع السلعة فورا ويستخدم متحصلات البيع في الوفاء بمتطلبات التمويل الخاص به.

ظ. منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتقيد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالالتزام بالقيمة المتوقع دفعها بموجب برامج مكافآت قصيرة الأجل وذلك عند وجود التزام قانوني أو متوقع لدى المجموعة لسداد المبلغ مقابل الخدمة المقدمة من قبل الموظفين و إن الالتزام يمكن قياسه بشكل موثوق به.

غ. محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد (أي التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للطرف الآخر). تقوم المجموعة باحتساب أي تغير في القيمة العادلة خلال الفترة بين تاريخ التداول وتاريخ السداد بنفس طريقة احتساب الموجودات المشتراة. العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الأدوات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف

4- النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
نقدية في الصندوق	**4,916,642**	5,212,780
وديعة نظامية	**9,626,700**	8,588,411
اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	**14,628,798**	2,459,863
أرصدة أخرى	**17,347**	62,118
الإجمالي	**29,189,487**	16,323,172

طبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والادخار ولأجل والودائع الأخرى وتحسب في نهاية كل شهر. الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك وبالتالي لا تعتبر جزءا من النقدية وشبه النقدية (إيضاح 28).

بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنود أعلاه 0.202 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019م (31 ديسمبر 2018م: 0.137 مليون ريال سعودي). ويتعلق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلة الأولى.

5- الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
حسابات جارية	**958,966**	1,983,429
إيداعات أسواق المال	**3,775,922**	9,045,747
الإجمالي	**4,734,888**	11,029,176

بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنود أعلاه 0.54 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019م (31 ديسمبر 2018م: 5.2 مليون ريال سعودي). ويتعلق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلة الأولى.

6- المشتقات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر:

أ. المقايضات

هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، عادة ما تقوم الأطراف المتعاقدة بتبادل دفع العمولات الخاصة بسعر ثابت وعائم بعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل دفع العمولات الخاصة بسعر ثابت مع أصل المبلغ وذلك بعملات مختلفة.

ب. العقود الآجلة والمستقبلية

هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات محددة والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية وعقود أسعار العمولات الخاصة المستقبلية، فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج. الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) لبيع أو شراء عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً وفي تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية معينة.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة للمجموعة بالمبيعات وتحديد المراكز وموازنة أسعار الصرف. تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. يتعلق تحديد المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار، المعدلات أو المؤشرات. تتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد الاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر

تتبع المجموعة نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر، والذي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات الخاصة، وذلك لتقليل مخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناءاً على التوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي. ولقد وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف النظيرة والتعرض لمخاطر مراكز العملات. وتراقب مراكز العملات يومياً وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء قيمة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العمولات الخاصة وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات الخاصة للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات بصفة دورية وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات الخاصة ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها، تستخدم المجموعة المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام استراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي الموحدة ككل.

تغطية مخاطر القيمة العادلة

تقوم المجموعة باستخدام مقايضات أسعار العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة الناشئة، على وجه الخصوص، من التعرضات الناتجة عن مخاطر العمولات الخاصة بسعر ثابت.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

تتعرض المجموعة لمخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالعمولات الخاصة للموجودات والمطلوبات المقتناة لغير أغراض المتاجرة والتي تحمل عمولة خاصة بسعر متغير. تستخدم المجموعة مقايضات أسعار العمولات الخاصة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية مقابل أسعار العمولات الخاصة هذه.

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق، والمعدل الشهري. إن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

2019م	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق							
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	اكثر من 5 سنوات	المعدل الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	513,761	(427,453)	40,316,114	4,471,190	10,044,002	23,593,510	2,207,412	38,646,106
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	95,086	(21,762)	29,886,020	23,969,845	3,575,365	2,340,810	-	27,877,541
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	(200,011)	3,169,439	153,075	467,730	2,120,244	428,390	3,169,439
الإجمالي	**608,847**	**(649,226)**	**73,371,573**	**28,594,110**	**14,087,097**	**28,054,564**	**2,635,802**	**69,693,086**

2018م	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق							
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	اكثر من 5 سنوات	المعدل الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	239,364	(167,805)	31,853,110	2,526,398	7,339,354	20,428,597	1,558,761	20,498,184
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	46,053	(51,631)	27,248,377	21,046,531	4,248,967	1,952,879	-	20,691,540
خيارات العملات	1,184	(1,184)	476,362	473,103	3,259	-	-	1,602,607
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	24	(53,650)	3,428,279	147,444	450,523	2,070,143	760,169	1,261,980
الإجمالي	286,625	(274,270)	63,006,128	24,193,476	12,042,103	24,451,619	2,318,930	44,054,311

يعكس الجدول أدناه ملخصا بالبنود المغطاة مخاطرها وطبيعة مخاطرها وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة في 31 ديسمبر 2019م و2018م.

6- المشتقات (تتمة)

2019م بآلاف الريالات السعودية وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	القيمة عند بدء تغطية المخاطر	المخاطر	أداة تغطية المخاطر	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
استثمارات وقروض بأسعار عمولات خاصة ثابتة	3,536,296	3,336,267	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	(200,011)

2018م بآلاف الريالات السعودية وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	القيمة عند بدء تغطية المخاطر	المخاطر	أداة تغطية المخاطر	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
ودائع بأسعار عمولات خاصة ثابتة	3,675,675	3,622,683	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	24	(53,650)

7- الاستثمارات، صافي

أ. تصنف الاستثمارات كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	**1,038,918**	393,272
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**32,154,904**	32,917,341
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
أدوات دين	**17,131,969**	12,730,942
أدوات حقوق ملكية	**3,088,985**	2,035,385
ناقصاً: المخصص	**(53,361)**	(84,168)
الإجمالي	**53,361,415**	47,992,772

ب. استثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

قامت المجموعة بتخصيص بعض الاستثمارات المبينة في الجدول التالي كاستثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وتم هذا التخصيص بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه من المتوقع أن يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات على المدى الطويل لأغراض استراتيجية.

بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2019م	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2018م	توزيعات أرباح معترف بها خلال 2019م	توزيعات أرباح معترف بها خلال 2018م
أسهم سعودية (مدرجة بتداول)	**2,140,816**	1,363,474	**93,080**	48,064
أسهم سعودية أخرى	**371,948**	354,627	**-**	-
أسهم أجنبية	**536,220**	277,228	**2,616**	5,640
الإجمالي	**3,048,984**	1,995,329	**95,696**	53,704

خلال عام 2019م، قامت المجموعة ببيع أسهم سعودية (مدرجة في تداول). وبقيمة عادلة مدرجة 324 مليون ريال سعودي (2018م: 643.9 مليون ريال سعودي)، وتم تحويل خسارة قدرها 13.9 مليون ريال سعودي (2018م: خسارة قدرها 53.7 مليون ريال سعودي) إلى الأرباح المبقاة. تم إجراء عمليات البيع المذكورة أعلاه كجزء من التعديل للمحفظة وذلك لتعزيز القيمة.

ج. الاستثمارات حسب نوع السندات:

	محلية		دولية		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	**2019م**	2018م	**2019م**	2018م	**2019م**	2018م
سندات بعمولة ثابتة	**22,652,319**	20,958,135	**17,887,519**	13,849,448	**40,539,838**	34,807,583
سندات بعمولة متغيرة	**7,914,418**	9,439,677	**832,617**	1,401,023	**8,747,035**	10,840,700
أسهم	**2,513,364**	1,719,250	**575,621**	316,135	**3,088,985**	2,035,385
أخرى	**1,038,918**	392,484	**-**	788	**1,038,918**	393,272
إجمالي الاستثمارات	**34,119,019**	32,509,546	**19,295,757**	15,567,394	**53,414,776**	48,076,940
ناقصاً: المخصص	**(9,700)**	(36,972)	**(43,661)**	(47,196)	**(53,361)**	(84,168)
الإجمالي	**34,109,319**	32,472,574	**19,252,096**	15,520,198	**53,361,415**	47,992,772

بلغ مخصص الانخفاض في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر مبلغ 57.8 مليون ريال سعودي (2018م: 75.1 مليون ريال سعودي).

تشتمل الاستثمارات أعلاه صكوك قدرها 15.14 مليار ريال سعودي (2018م: 14.2 مليار ريال سعودي).

تشمل الاستثمارات الدولية أعلاه محافظ استثمارية مداره من قبل مدراء خارجيين، قدرها 1.8مليار ريال سعودي (2018م: 6.4 مليار ريال سعودي).

د. وفيما يلي تحليل للتغيرات في مخصص الخسارة لأدوات الدين المقتناة بالتكلفة المطفأة:

بلغ مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2019م، مبلغ 13.4 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2018م: 44.1 مليون ريال سعودي). وتتعلق هذه المخصصات بالمرحلة الأولى.

هـ.فيما يلي تحليل لمكونات الاستثمار:

	2019م			2018م		
بآلاف الريالات السعودية	**متداولة**	**غير متداولة***	**الإجمالي**	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	**18,418,030**	**22,121,808**	**40,539,838**	15,566,369	19,241,214	34,807,583
سندات بعمولة متغيرة	**2,064,940**	**6,682,095**	**8,747,035**	2,515,192	8,325,508	10,840,700
أسهم	**2,656,262**	**432,723**	**3,088,985**	1,706,453	328,932	2,035,385
أخرى	**1,038,918**	**-**	**1,038,918**	393,272	-	393,272
إجمالي الاستثمارات	**24,178,150**	**29,236,626**	**53,414,776**	20,181,286	27,895,654	48,076,940
ناقصاً: المخصص	**(6,309)**	**(47,052)**	**(53,361)**	(20,360)	(63,808)	(84,168)
الاستثمارات، صافي	**24,171,841**	**29,189,574**	**53,361,415**	20,160,926	27,831,846	47,992,772

* تشتمل السندات غير المتداولة، على أذونات خزينة حكومية قدرها 24.6 مليار ريال سعودي (2018م: 21.9 مليار ريال سعودي).

7- الاستثمارات، صافي (تتمة)

و. تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
حكومية وشبه حكومية	**29,325,148**	28,414,499
شركات	**14,845,500**	10,163,384
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**9,190,767**	9,414,889
الإجمالي	**53,361,415**	47,992,772

تتضمن الاستثمارات مبالغ قدرها 11,664 مليون ريال سعودي (2018م: 683.6 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع العملاء (إيضاح 19 (د)). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 12,116 مليون ريال سعودي (2018م: 687 مليون ريال سعودي).

8- القروض والسلف، صافي

أ. وتشمل ما يلي:

2019م بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية	أخرى	الإجمالي
القروض والسلف العاملة	6,778,704	798,484	55,951,555	111,157,478	497,510	175,183,731
القروض والسلف غير العاملة	95,536	-	377,950	1,078,062	2,586	1,554,134
إجمالي القروض والسلف	6,874,240	798,484	56,329,505	112,235,540	500,096	176,737,865
مخصص الانخفاض في القيمة	(110,945)	(37,971)	(937,524)	(1,667,204)	(2,222)	(2,755,866)
الإجمالي	6,763,295	760,513	55,391,981	110,568,336	497,874	173,981,999

2018م بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية	أخرى	الإجمالي
القروض والسلف العاملة	6,006,142	775,403	45,029,627	99,728,737	282,013	151,821,922
القروض والسلف غير العاملة	62,817	-	243,387	1,255,233	-	1,561,437
إجمالي القروض والسلف	6,068,959	775,403	45,273,014	100,983,970	282,013	153,383,359
مخصص الانخفاض في القيمة	(71,928)	(44,456)	(923,783)	(1,317,739)	(623)	(2,358,529)
الإجمالي	5,997,031	730,947	44,349,231	99,666,231	281,390	151,024,830

تتضمن القروض والسلف، صافي منتجات مصرفية غير تقليدية قدرها 105.9 مليار ريال سعودي (2018م: 87.0 مليار ريال سعودي). وكما في ديسمبر 2019م، تتكون إجمالي محفظة المنتجات الغير تقليدية بشكل رئيسي من التورق 72.1 مليار ريال سعودي (2018م: 59.4 مليار ريال سعودي)، والإجارة 21.4 مليار ريال سعودي (2018م: 21.7 مليار ريال سعودي)، والمرابحة 13.6 مليار ريال سعودي (2018م: 7.2 مليار ريال سعودي). وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمحفظة 1.65 مليار ريال سعودي (2018م: 1.63 مليار ريال سعودي). خلال 2019م، بلغ دخل العمولات الخاصة للمحفظة 5.4 مليار ريال سعودي (2018م: 4.0 مليار ريال سعودي).

ب. تحليل الحركة في مخصص الخسائر للقروض والسلف

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2019م	**301,461**	**667,541**	**1,389,527**	**2,358,529**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**153,611**	**(70,327)**	**(83,284)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	**(10,480)**	**60,611**	**(50,131)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	**(4,096)**	**(141,785)**	**145,881**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة*	**9,261**	**(6,832)**	**394,908**	**397,337**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	**449,757**	**509,208**	**1,796,901**	**2,755,866**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2018م	367,358	662,765	2,480,865	3,510,988
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	99,420	(6,470)	(92,950)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	(32,700)	45,320	(12,620)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	(5,527)	(67,392)	72,919	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة*	(127,090)	33,318	(1,058,687)	(1,152,459)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م	**301,461**	667,541	**1,389,527**	2,358,529

*تشمل مبالغ مشطوبة محملة مباشرة (القروض الشخصية وبطاقات الائتمان) والمبالغ المشطوبة (القروض التجارية وحسابات جاري مدين وحسابات أخرى).

بطاقات ائتمان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2019م	**14,012**	**4,679**	**25,765**	**44,456**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**5,134**	**(597)**	**(4,537)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	**(545)**	**3,400**	**(2,855)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	**(412)**	**(2,240)**	**2,652**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة تشمل المبالغ المشطوبة المحملة مباشرة	**(9,907)**	**(1,731)**	**5,153**	**(6,485)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	**8,282**	**3,511**	**26,178**	**37,971**

8- القروض والسلف، صافي (تتمة)

ب. تحليل الحركة في مخصص الخسائر للقروض والسلف (تتمة)

بطاقات ائتمان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2018م	22,806	5,283	23,263	51,352
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	1,557	(337)	(1,220)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	(787)	1,035	(248)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	(548)	(1,949)	2,497	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة تشمل المبالغ المشطوبة المحملة مباشرة	(9,016)	647	1,473	(6,896)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م	**14,012**	**4,679**	**25,765**	**44,456**

قروض شخصية*	**المرحلة الأولى**	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**الإجمالي**
الرصيد كما في 1 يناير 2019م	**167,976**	**259,031**	**496,776**	**923,783**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**104,540**	**(54,644)**	**(49,896)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	**(8,624)**	**55,602**	**(46,978)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	**(2,716)**	**(56,549)**	**59,265**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة تشمل المبالغ المشطوبة المحملة مباشرة/المبالغ المشطوبة	**(43,182)**	**(110,106)**	**167,029**	**13,741**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	**217,994**	**93,334**	**626,196**	**937,524**

قروض شخصية*	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2018م	176,565	227,768	323,998	728,331
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	10,585	(3,396)	(7,189)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	(10,720)	14,021	(3,301)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	(3,544)	(60,512)	64,056	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة تشمل المبالغ المشطوبة المحملة مباشرة/المبالغ المشطوبة	(4,910)	81,150	119,212	195,452
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م	**167,976**	**259,031**	**496,776**	**923,783**

الحركة في الخسائر الإئتمانية المتوقعة ترجع بشكل رئيس إلى الارتفاع في محفظة القروض الشخصية بمبلغ إجمالي يبلغ 11 مليار ريال سعودي. ونتج عن إعادة قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض الشخصية الناتج عن التغير في نموذج الأعمال انخفاض قدره 312 مليون ريال سعودي في الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

قروض تجارية**	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2019م	119,473	403,831	866,986	1,390,290
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	43,937	(15,086)	(28,851)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	(1,311)	1,609	(298)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	(968)	(82,996)	83,964	-
(صافي إعادة قياس مخصص الخسارة)	62,350	105,005	999,242	1,166,597
مبالغ مشطوبة	-	-	(776,516)	(776,516)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	**223,481**	**412,363**	**1,144,527**	**1,780,371**

قروض تجارية**	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2018م	167,987	429,714	2,133,604	2,731,305
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	87,278	(2,737)	(84,541)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	(21,193)	30,264	(9,071)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	(1,435)	(4,931)	6,366	-
(صافي إعادة قياس مخصص الخسارة)	(113,164)	(48,479)	954,645	793,002
مبالغ مشطوبة	-	-	(2,134,017)	(2,134,017)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	**119,473**	**403,831**	**866,986**	**1,390,290**

*تشمل القروض العقارية
**تشمل حسابات جاري مدين وحسابات أخرى

ج. حركة مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان

بآلاف الريالات السعودية	2019م
الرصيد كما في بداية السنة	2,358,529
المحمل للسنة، صافي*	1,173,853
ديون معدومة مشطوبة من المخصص	(776,516)
الرصيد كما في نهاية السنة	**2,755,866**

بآلاف الريالات السعودية	2018م
مخصص الخسائر الختامي كما في 31 ديسمبر 2017م (تم احتسابه طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39)	2,084,926
مبالغ معدلة من خلال الأرباح المبقاة الافتتاحية	1,426,062
مخصص الخسائر الافتتاحي كما في 1 يناير 2018م (تم احتسابه طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9)	3,510,988
المحمل للسنة، صافي*	981,558
ديون معدومة مشطوبة من المخصص	(2,134,017)
الرصيد كما في نهاية السنة	2,358,529

8- القروض والسلف، صافي (تتمة)

د. يمثل مخصص الانخفاض لخسائر التمويل كما هو مبين في قائمة الدخل الموحدة التالي:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
المحمل خلال السنة، صافي*	**1,424,202**	1,372,947
مبالغ مستردة لقروض وسلف مشطوبة، صافي	**(454,007)**	(434,242)
مخصص الانخفاض، صافي	**970,195**	938,705

*تشمل صافي المبالغ المشطوبة المحملة مباشرة

هـ . فيما يلي تفصيل مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان والمخصصات الأخرى، صافي كما هو مبين في قائمة الدخل الموحدة:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان، صافي	**970,195**	938,705
مخصص (عكس) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى، صافي	**42,089**	(10,865)
الإجمالي	**1,012,284**	927,840

9- الاستثمارات في شركات زميلة

تتمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة حصة المجموعة من الاستثمارات في منشآت تمارس المجموعة عليها تأثيراً جوهرياً. تتم المحاسبة عن هذه الاستثمارات، باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة:

أ) نسبة 48.46% (2018م: 35%) من حقوق الملكية في شركة «آجل للخدمات التمويلية» المسجلة في المملكة العربية السعودية. وتهدف الشركة إلى الانخراط في أنشطة التمويل بما في ذلك التأجير (وغيره من المنتجات ذات الصلة) للمشاريع في القطاعات الصناعية و النقل والزراعية والتجارية وغيرها، إلى جانب الايجار التمويلي للأصول الثابتة والمنقولة.

خلال السنة، قامت المجموعة بزيادة حصتها في شركة آجل للخدمات التمويلية (شركة زميلة للبنك) إلى 48.46% (31 ديسمبر 2018م: 35%). تم دفع عوض نقدي قدره 33.7 مليون ريال سعودي مقابل الحصص الإضافية. ونظراً لغياب السيطرة، تم المحاسبة عن الاستثمار الإضافي باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية الموحدة. بلغت مكاسب المعاملة المذكورة أعلاه 103.7 مليون ريال سعودي وتم إدراجها ضمن بند الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي.

ب) نسبة 21.4% (2018م: 21.4%) من حقوق الملكية في «رويال اند صن للتأمين التعاوني» (الشرق الاوسط) المحدودة، المسجلة في مملكة البحرين، وتقوم هذه الشركة بأنشطة التمويل وإعادة التمويل.

ج)ونسبة 30.6% (2018م: 30.6%) من حقوق الملكية بما في ذلك المملوكة بشكل غير مباشر) وتمثيل في مجلس الادارة في الشركة العالمية للتأمين التعاوني والمسجلة في المملكة العربية السعودية. تقوم الشركة بعمليات التأمين التعاوني وإعادة التأمين وجميع الأنشطة ذات الصلة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في المملكة.

10- الممتلكات والمعدات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	الأراضي والمباني	تحسينات وديكورات المباني	الأثاث والتركيبات والمعدات	أجهزة وبرامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	السيارات	الإجمالي
التكلفة						
الرصيد كما في1 يناير 2018م	1,448,228	914,198	477,553	2,783,857	992	5,624,828
الإضافات	-	26,146	20,740	196,948	545	244,379
الإستبعادات	(310)	(3,425)	(4,664)	(133,690)	(118)	(142,207)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018م	**1,447,918**	**936,919**	**493,629**	**2,847,115**	**1,419**	**5,727,000**
الإضافات	**691,916**	**60,734**	**46,213**	**217,437**	**696**	**1,016,996**
الإستبعادات	**(80,269)**	**(1,771)**	**(5,713)**	**(1,200)**	**-**	**(88,953)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2019م	**2,059,565**	**995,882**	**534,129**	**3,063,352**	**2,115**	**6,655,043**
الاستهلاك والإطفاء المتراكم						
الرصيد في 1 يناير 2018م	532,987	793,172	411,851	2,133,510	900	3,872,420
المحمل خلال السنة	21,672	42,969	27,184	204,925	151	296,901
الإستبعادات	-	(3,425)	(4,628)	(133,612)	(118)	(141,783)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018م	**554,659**	**832,716**	**434,407**	**2,204,823**	**933**	**4,027,538**
المحمل خلال السنة	**157,560**	**40,750**	**22,640**	**217,171**	**855**	**438,976**
الإستبعادات	**(5,106)**	**(1,771)**	**(5,321)**	**(1,198)**	**-**	**(13,396)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2019م	**707,113**	**871,695**	**451,726**	**2,420,796**	**1,788**	**4,453,118**
صافي القيمة الدفترية						
الرصيد في 1 يناير 2018م	915,241	121,026	65,702	650,347	92	1,752,408
الرصيد في 31 ديسمبر2018م	893,259	104,203	59,222	642,292	486	1,699,462
الرصيد في 31 ديسمبر2019م	**1,352,452**	**124,187**	**82,403**	**642,556**	**327**	**2,201,925**

تشمل التحسينات وديكورات المباني أعمال قيد التنفيذ بمبلغ 5.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019م (2018م: 0.8 مليون ريال سعودي).

يشتمل رصيد الأراضي والمباني كما في 1 يناير 2019م، موجودات حق الاستخدام تصل إلى 687.9 مليون ريال سعودي، والتي تم إثباتها عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16. وبلغ الاستهلاك ومصاريف العمولة لهذه الأصول خلال العام 2019م مبلغ 135.9 مليون ريال سعودي و17.1 مليون ريال سعودي، على التوالي. وبلغت الحقوق على العقود التي انتهت مدتها خلال العام مبلغ 80.3 مليون ريال سعودي (الاستهلاك المتراكم بلغ 5.1 مليون ريال سعودي)

بلغ رصيد بنود موجودات حق الاستخدام قدرها 476.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019م. الرجاء الرجوع للإيضاح رقم 3 التزامات الايجار ذات الصلة.

11- الموجودات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
ذمم مدينة	**430,429**	348,506
أخرى*	**343,949**	372,135
الإجمالي	**774,378**	720,641

*تشتمل بشكل رئيسي، على مصاريف مدفوعة مقدماً ومدينون متنوعون وبنود خاضعة للمقاصة قدرها 77.1 مليون ريال سعودي (2018م: 180.3 مليون ريال سعودي) وكذلك بنود تحت التسوية نتجت خلال دورة الاعمال العادية قدرها 263.6 مليون ريال سعودي (2018م: 177 مليون ريال سعودي).

12- الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
حسابات جارية	**851,791**	832,905
ودائع أسواق المال	**12,272,689**	7,747,609
الإجمالي	**13,124,480**	8,580,514

تتضمن ودائع أسواق المال على ودائع مقابل بيع سندات بمعدل ثابت قدرها 10,891 مليون ريال سعودي (2018م: 684.3 مليون ريال سعودي) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة.

13- ودائع العملاء

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
تحت الطلب	**93,707,806**	86,842,195
ادخار	**525,605**	459,724
لأجل	**80,114,743**	66,304,252
أخرى	**20,169,745**	16,215,985
الإجمالي	**194,517,899**	169,822,156

تتضمن الودائع لأجل ودائع متوافقة مع أحكام الشريعة قدرها 31,450 مليون ريال سعودي (2018م: 31,190 مليون ريال سعودي). وتبلغ مصاريف العمولات الخاصة لهذه المحفظة لعام 2019م مبلغ 801 مليون ريال (2018م: 523 مليون ريال سعودي). كما تتضمن ودائع العملاء الأخرى مبالغ قدرها 3,099 مليون ريال سعودي (2018م: 2,738 مليون ريال سعودي) كضمانات محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

تتضمن الودائع أعلاه ودائع بعملات أجنبية كالآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
تحت الطلب	**3,829,760**	4,048,138
ادخار	**13,833**	12,547
لأجل	**18,996,369**	20,165,422
أخرى	**499,577**	325,742
الإجمالي	**23,339,539**	24,551,849

14- سندات الدين المصدرة

قام البنك خلال يونيو 2015م بإصدار سندات دين ثانوية) صكوك (بقيمة 4,000 مليون ريال سعودي، إن هذه الصكوك بالريال السعودي وتستحق في 24 يونيو 2025م مع أحقية البنك في استرداد الصكوك بعد خمس سنوات وفقا لأحكام وشروط الاتفاقية. تحمل هذه الصكوك عمولة خاصة لمدة 6 اشهر وفقا للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية (سايبور) زائداً بـ 115 نقطة أساس.

خلال شهر نوفمبر 2019م، قام البنك بسداد سندات دين رئيسية (صكوك) بقيمة 4,000 مليون ريال سعودي والصادرة في شهر نوفمبر 2013م. وقد تم ذلك بالتوافق مع خيار السداد المبكر لاسترداد الصكوك بعد خمس سنوات من تاريخ الإصدار وبعد استيفاء الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي وشروط وأحكام الاتفاقية.

15- المطلوبات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
ذمم دائنة	**822,483**	716,417
أخرى*	**12,100,299**	9,728,220
الإجمالي	**12,922,782**	10,444,637

*تشمل بشكل رئيسي مخصص الزكاة والضريبة بمبلغ 2,531 مليون ريال سعودي (2018م: 2,806 مليون ريال سعودي)، ومكافأة نهاية الخدمة بمبلغ 908 مليون ريال سعودي (2018م: 717 مليون ريال سعودي) تم احتسابها وفق عمليات تقويم اكتوارية (إيضاح 27 (ب))، تأمين مستحق السداد ومصاريف مستحقة الدفع وإيرادات مقبوضة مقدماً وكذلك بنود تحت التسوية نتجت خلال دورة الاعمال العادية.

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للبنك من 3,000 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي لكل سهم (2018م: 3,000 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي لكل سهم).

17- الاحتياطي النظامي

يقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك تحويل ما لا يقل عن 25 % من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع للبنك. وعليه تم تحويل مبلغ قدره 1,400.5 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2019م (2018م: 1,179 مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حالياً.

18- الاحتياطيات الأخرى

2019م بآلاف الريالات السعودية	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	(434,099)	490,565	56,466
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,105,992	251,583	1,357,575
صافي المبالغ المتعلقة بالاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	(235,604)	-	(235,604)
صافي الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة	(17,276)	-	(17,276)
صافي الاستبعادات خلال السنة	-	13,881	13,881
الرصيد في نهاية السنة	**419,013**	**756,029**	**1,175,042**

2018م بآلاف الريالات السعودية	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	179,485	507,380	686,865
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9	55,283	(171,761)	(116,478)
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(579,105)	101,200	(477,905)
صافي المبالغ المتعلقة بالاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	(109,563)	-	(109,563)
صافي الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة	19,801	-	19,801
صافي الاستبعادات خلال السنة	-	53,746	53,746
الرصيد في نهاية السنة	**(434,099)**	**490,565**	**56,466**

*لا تشمل مكاسب/(خسائر) اكتوارية على خطط المنافع المحددة البالغة 147.9 مليون ريال سعودي (2018م: 1.58 مليون ريال سعودي).

19-التعهدات والالتزامات المحتملة

أ. الدعاوى القضائية

في 31 ديسمبر 2019م، كانت هناك دعاوى قضائية روتينية مقامة ضد المجموعة. ولم يُجنب أي مخصص مقابل هذه الدعاوى لاعتقاد الإدارة والمستشار القانوني للبنك إلى أنه من غير المتوقع تكبد أي خسائر جوهرية.

ب. التعهدات الرأسمالية

في 31 ديسمبر 2019م، بلغت التعهدات الرأسمالية للمجموعة 246.4 مليون ريال سعودي (2018م: 178.3 مليون ريال سعودي) تتعلق بمشاريع الميكنة، وشراء أجهزة، وبرامج كومبيوتر، وأعمال بناء، وشراء معدات.

ج. التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة - والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المجموعة بالسداد في حال عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث - تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية تقل كثيرا عن المبلغ الملتزم به لأن المجموعة عادة لا تتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية. إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

القبولات تمثل تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. تتوقع المجموعة تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل أساسي على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع بأن يقل كثيراً عن إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1. فيما يلي تحليلا للاستحقاقات التعاقدية للمجموعة لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة الخاصة بالمجموعة:

2019م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	4,374,295	4,125,413	698,111	-	9,197,819
خطابات ضمان*	14,898,743	27,225,872	18,660,176	762,147	61,546,938
قبولات	1,566,581	823,008	26,736	285	2,416,610
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	2,291,067	1,733,792	5,739,262	2,572,421	12,336,542
الإجمالي	23,130,686	33,908,085	25,124,285	3,334,853	85,497,909

2018م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	4,394,052	3,399,272	325,657	-	8,118,981
خطابات ضمان*	17,175,558	30,614,563	15,853,614	757,247	64,400,982
قبولات	1,329,468	447,421	51,908	-	1,828,797
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	187,629	1,862,547	8,243,469	1,332,301	11,625,946
الإجمالي	23,086,707	36,323,803	24,474,648	2,089,548	85,974,706

*وهذا حسب المدة التعاقدية للضمان وفي حالة التعثر عن السداد قد يكون مستحق الدفع عند الطلب وبالتالي يكون متداولاً بطبيعته.

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات غير المؤكدة، والتي يمكن نقضها في أي وقت من قبل المجموعة والقائمة كما في 31 ديسمبر2019م ما مجموعه 92,891 مليون ريال سعودي (2018م: 97,192 مليون ريال سعودي).

19-التعهدات والالتزامات المحتملة (تتمة):

ج. التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان (تتمة)

2. فيما يلي تحليلاً تحليل للحركة في مخصص الخسائر للتعهدات والالتزامات المتعلقة بالائتمان:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2019م	32,821	34,827	93,381	161,029
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	16,731	(14,532)	(2,199)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	(416)	6,888	(6,472)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	(37)	(10,013)	10,050	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	401	(2,811)	58,524	56,114
محول إلى احتياطي المبالغ المشطوبة	-	-	(24,358)	(24,358)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	**49,500**	**14,359**	**128,926**	**192,785**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2018م	51,789	104,502	497,618	653,909
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	6,718	(737)	(5,981)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني غير المخفض	(7,313)	10,369	(3,056)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	(116)	(43,026)	43,142	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(18,257)	(36,281)	73,753	19,215
محول إلى احتياطي المبالغ المشطوبة	-	-	(512,095)	(512,095)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م	**32,821**	**34,827**	**93,381**	**161,029**

كما في 31 ديسمبر 2019م، بلغ رصيد احتياطي المبالغ المشطوبة مبلغ 603 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2018م: 594 مليون ريال سعودي).

3. فيما يلي تحليلا للاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

بآلاف الريالات السعودية	**2019م**	2018م
حكومية وشبه حكومية	**-**	-
شركات	**66,605,044**	67,468,753
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**18,892,865**	18,505,953
الإجمالي	**85,497,909**	85,974,706

د. الموجودات المرهونة

فيما يلي تحليلاً للموجودات المرهونة كضمانات لدى العملاء:

بآلاف الريالات السعودية	2019م		2018م	
	الموجودات	**المطلوبات ذات العلاقة**	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة
استثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة واستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاحات 7 (و)، 12 و13)	**12,115,699**	**10,891,186**	683,599	684,277

تمت هذه المعاملات وفقاً للشروط العادية والمتعارف عليه بشأن عمليات الإقراض العادية وعمليات الإقراض للأوراق المالية.

20- دخل ومصاريف العمولات الخاصة

بآلاف الريالات السعودية	**2019م**	2018م
دخل العمولات الخاصة على:		
استثمارات		
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	**-**	11,805
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**624,587**	437,340
بالتكلفة المطفأة	**999,496**	841,049
الإجمالي	**1,624,083**	1,290,194
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**256,777**	146,713
قروض وسلف	**8,490,566**	6,895,458
الإجمالي	**10,371,426**	8,332,365

بآلاف الريالات السعودية	**2019م**	2018م
مصاريف العمولات الخاصة على:		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**417,087**	209,255
ودائع العملاء	**1,952,622**	1,248,209
سندات دين مصدرة	**164,702**	246,441
الإجمالي	**2,534,411**	1,703,905

21- دخل الاتعاب والعمولات، صافي على:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
دخل الأتعاب والعمولات على:		
وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	**460,426**	323,464
التمويل التجاري	**599,826**	596,781
التسهيلات الائتمانية والاستشارات	**901,583**	641,278
منتجات البطاقات المصرفية	**767,946**	707,002
الخدمات البنكية الأخرى	**151,148**	143,386
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	**2,880,929**	2,411,911
مصاريف الأتعاب والعمولات على:		
منتجات البطاقات المصرفية	**615,936**	513,162
وساطة الأسهم	**50,169**	49,080
الخدمات البنكية الأخرى	**184,079**	138,617
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	**850,184**	700,859
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	**2,030,745**	1,711,052

22- مكاسب بيع الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**243,827**	123,468
بالتكلفة المطفأة	**11,659**	6,840
الإجمالي	**255,486**	130,308

23- دخل العمليات الأخرى

يشتمل دخل العمليات الأخرى لعام 2019م، على مكاسب بيع ممتلكات ومعدات وقدرها 0.19 مليون ريال سعودي (2018: 25.7 مليون ريال سعودي) ومكاسب بيع عقارات أخرى قدرها 4.43 مليون ريال سعودي (2018م: لا شيْ).

24- رواتب الموظفين وما في حكمها

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المجموعة المحددة وفقا لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بتعويضات الموظفين ويشمل مجموع مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة التي دفعت للموظفين خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م، وطرق السداد:

بآلاف الريالات السعودية	عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة		إجمالي التعويضات	
فئات الموظفين	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018
كبار المدراء التنفيذيين)الذين يتطلب تعيينهم عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي)	19	15	29,549	28,007	10,112	12,712	39,661	40,719
موظفون يقومون بأنشطة مرتبطة بالمخاطر	344	355	104,584	100,923	31,434	25,370	136,018	126,293
موظفين يقومون بمهام رقابية	411	411	91,715	90,710	13,699	12,321	105,414	103,031
موظفون بعقود خارجية	514	381	36,476	23,212	-	-	36,476	23,212
موظفون آخرون	4,667	4,811	794,607	753,061	93,064	106,338	887,671	859,399
الإجمالي	5,955	5,973	1,056,931	995,913	148,309	156,741	1,205,240	1,152,654

التعويضات المستحقة المتغيرة خلال العام، ومنافع الموظفين الأخرى ذات الصلة*	822,086	769,272
مجموع رواتب الموظفين وما في حكمها طبقاً لقائمة الدخل الموحدة	1,879,017	1,765,185

*تشمل منافع الموظفين الأخرى التأمين، والتقاعد، ومصاريف الانتقال، ومصاريف التوظيف، والتدريب والتطوير وغيرها.

تعتمد سياسة المجموعة فيما يتعلق بالتعويضات علي المتطلبات الوظيفية، والممارسات في سوق العمل، وطبيعة ومستوى درجة المشاركة في اتخاذ قرارات تنم عن مخاطر. وتشمل هذه السياسة كبار التنفيذيين وكافة الموظفين في المجموعة، وتهدف إلى ربط أداء الأفراد بإنجازات المجموعة ومركزها المالي. وتشتمل هذه التعويضات على تعويضات ثابته ومتغيره. وترتبط مراجعة الرواتب، وحوافز الأداء والحوافز الأخرى بالاعتماد على نتيجة تقييم وقياس الأداء والأداء المالي للمجموعة ومدى تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

تقع على مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد ومتابعة سياسة التعويضات والحوافز بالمجموعة. وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت وتتكون من خمسة أعضاء ثلاثة منهم من المجلس (غير تنفيذيين) وأثنين من خارج المجلس. وتتولى اللجنة الإشراف العام على تصميم نظام التعويضات وتطبيقه ومدى فاعليته نيابة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسة التعويضات والحوافز ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة التعويض بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، والتأكيد على تطبيقها من خلال إطار إدارة المخاطر للمجموعة. وتشمل التعويضات الثابتة، الرواتب والأجور والمزايا والبدلات الاخرى، أما التعويضات المتغيرة فتشمل حوافز البيع، والمكافآت المتعلقة بالمنتجات والمكافآت والحوافز المرتبطة بتقييم الأداء.

لقد اعتمدت المجموعة برامج التعويضات الثابتة والمتغيرة. وبالنسبة لكبار التنفيذين والموظفون الذين يقومون بأنشطة مرتبطة بالمخاطر، تستحق التعويضات المتغيره خلال مدة 3 سنوات ويتم ربطها مع مستوى المسئولية والأداء العام للمجموعة والموظف، وكذلك مدى المخاطر المتعلقة بالوظيفة والتقييم السنوي التي تجريه لجنة الترشيحات والمكافآت. تقوم المجموعة بشكل مستمر بمراجعة سياسات التعويضات ومقارنتها مع القطاع المصرفي ويقوم بالتعديلات اللازمة عند الحاجة.

25- ربح السهم

تم احتساب الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م بقسمة صافي دخل السنة على الاسهم البالغ عددها 3,000 مليون سهم.

26- توزيعات الأرباح والزكاة

بلغت توزيعات الأرباح لعام 2019م 3,210 مليون ريال سعودي (2018م: 2,310 مليون ريال سعودي) بحيث أصبح الربح الموزع للمساهمين 1.07 ريال سعودي للسهم الواحد (2018م: 0.77 ريال سعودي للسهم الواحد). يتضمن إجمالي توزيعات الأرباح لعام 2019م توزيعات أرباح مرحلية قدرها 1,560 مليون ريال سعودي تم صرفها عن النصف الأول من عام 2019م (2018م: 1,110 مليون ريال سعودي). بلغت توزيعات الأرباح النهائية والمقترح توزيعها لعام 2019م مبلغ 1,650 مليون ريال سعودي (2018م: 1,200 مليون ريال سعودي). اعتمد مجلس الإدارة توزيع أرباح مرحلية للمساهمين تم إقرارها والإعلان عنها بتاريخ 07 يوليو 2019 وذلك بواقع 0.52 ريال سعودي للسهم (2018: 0.37 ريال سعودي للسهم).

26- توزيعات الأرباح والزكاة (تتمة)

وبلغت توزيعات الأرباح النهائية والمقترحة عن العام 2019م 1,650 مليون ريال سعودي (2018م: 1,200 مليون ريال سعودي). صادق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 19 مارس 2019م، على توزيع أرباح نهائية للمساهمين عن عام 2018م. بلغت توزيعات الأرباح هذه 1,200 مليون ريال سعودي تم دفع توزيعات الأرباح في 2 أبريل 2019م.

خلال 2018م، توصلت المجموعة إلى اتفاقية تسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على تسوية المطالبات الزكوية للسنوات المالية السابقة وحتى نهاية السنة المالية 2017م، مقابل دفع مبلغ 2,970 مليون ريال سعودي. تتطلب اتفاقية التسوية من المجموعة سداد 20% من الالتزامات الزكوية المتفق عليها خلال عام 2018م وسيتم سداد الالتزامات الزكوية المتبقية على مدى خمس سنوات. قامت المجموعة بتسجيل الزكاة للسنوات السابقة ولغاية نهاية السنة المالية 2017م من خلال الأرباح المبقاة بمبلغ قدره 753.6 مليون ريال سعودي، إضافة إلى مبلغ قدره 440 مليون ريال سعودي والمحمل خلال النصف الأول من عام 2018م واستحق خلال النصف الأول من عام 2018م. ونتيجة لاتفاقية التسوية، وافقت المجموعة على سحب كافة الاعتراضات السابقة المقدمة لدى الجهات المختصة بخصوص الزكاة.

في 14 مارس 2019م، نشرت الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية قواعد لحساب الزكاة على الشركات التي تزاول أنشطة التمويل («القواعد») والمرخصة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. تم إصدار القواعد وفقًا للائحة التنفيذية لنظام جباية الزكاة وتسري على الفترات من 1 يناير 2019م. إضافةً إلى توفير أساس جديد لحساب وعاء الزكاة، وضعت القواعد حدا أدنى لوعاء الزكاة بـ 4 أمثال صافي الدخل، وحداً أعلى ب 8 أمثال صافي الدخل. سيستمر احتساب الزكاة على المساهمين عند 2.5% من وعاء الزكاة، لكنها لن تقل عن الحد الأدنى ولن تتجاوز الحد الأعلى المسموح به وفقًا للقواعد.

بناءً على اللوائح الجديدة، قدّر البنك مخصصًا للالتزامات الزكوية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بمبلغ 630 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2018م: 1,624 مليون ريال سعودي، ويخص منها عام 2018م مبلغ 430 مليون ريال سعودي).

إن التغير في المعالجة المحاسبية للزكاة (كما هو موضح في الإيضاح(3)) له التأثيرات التالية على بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م:

بآلاف الريالات السعودية	القائمة المالية المتأثرة	كما ورد سابقاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م	أثر التعديل	المعدل للسنة المنتهية في 2018م
مخصص الزكاة (الأرباح المبقاة)	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين	1,623,808	(1,623,808)	-
الزكاة	قائمة الدخل	-	1,623,808	1,623,808
ربح السهم (بالريال السعودي)	قائمة الدخل	1.57	(0.54)	1.03

27 - خطة المنافع المحددة

أ. وصف عام

تقوم المجموعة بمنح مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها طبقاً لنظام العمل والعمال السعودي. تقدر التزامات الخطة من قبل خبير اكتواري خارجي مؤهل وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 19 - منافع الموظفين، و باستخدام «طريقة وحدة الائتمان المتوقعة».

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
التزامات المنافع المحددة في بداية السنة	**717,103**	699,325
تكلفة الخدمة الحالية	**75,366**	67,646
تكلفة العمولة	**35,389**	29,731
منافع مدفوعة	**(69,315)**	(78,018)
خسائر (مكاسب) اكتوارية غير مثبتة	**149,515**	(1,581)
التزامات منافع محددة في نهاية السنة	**908,058**	717,103

تم الإفصاح عن التزام مكافأة نهاية الخدمة ضمن بند «مطلوبات أخرى» في قائمة المركز المالي الموحدة.

ج. المحمل خلال السنة

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
تكلفة الخدمة الحالية	**75,366**	67,646
تكلفة العمولة على التزامات المنافع المحددة	**35,389**	29,731
الإجمالي	**110,755**	97,377

د. إعادة القياس المدرجة في الدخل الشامل الآخر

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
مكاسب التغير في الافتراضات المبنية على أساس الخبرة	**2,536**	(697)
مكاسب اكتوارية ناتجة عن التغير في الافتراضات الديموغرافية	**(16,300)**	(884)
الخسائر الناتجة عن التغير في الافتراضات المالية	**163,279**	-
الإجمالي	**149,515**	(1,581)

هـ. تتمثل الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (المتعلقة بمنافع الموظفين) المستخدمة في التقييم كما في 31 ديسمبر 2019م و 2018م، في الآتي:

	2019م	2018م
معدل الخصم للسنة	**%2.9**	%4.5
المعدل المتوقع لزيادة الرواتب للسنة	**%4.5**	%4.0
سن التقاعد الاعتيادي	**60**	60

تم تحديد الافتراضات المتعلقة بالوفيات المستقبلية على أساس المشورة الاكتوارية وفقاً للإحصائيات المنشورة والخبرات في المنطقة.

27- خطة المنافع المحددة (تتمة)

و. حساسية الافتراضات الاكتوارية

يوضح الجدول أدناه حساسية تقييم التزام المنافع المحددة كما في 31 ديسمبر 2019م لمعدل الخصم 2.9% (2018م: 4.5%)، ومعدل تزايد الرواتب 4.5% (2018م: 4.0%).

التأثير على التزامات المنافع المحددة – الزيادة /(النقص)

2019م	التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض (بألاف الريالات السعودية	النقص في الافتراض (بألاف الريالات السعودية)
معدل الخصم	%0.50	(44,512)	48,229
المعدل المتوقع لزيادة الراتب	%0.50	47,245	(44,076)

التأثير على التزامات المنافع المحددة – الزيادة /(النقص)

2018م	التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض (بألاف الريالات السعودية	النقص في الافتراض (بألاف الريالات السعودية)
معدل الخصم	%0.50	(36,239)	42,501
المعدل المتوقع لزيادة الراتب	%0.50	42,291	(36,718)

تستند تحليلات الحساسية المذكورة أعلاه على تغيير افتراض واحد مع بقاء كافة الافتراضات الأخرى ثابتة.

28- النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)	**19,562,787**	7,734,761
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	**3,909,953**	9,709,128
الإجمالي	**23,472,740**	17,443,889

29- القطاعات التشغيلية

تقوم المجموعة بتحديد وعرض القطاعات التشغيلية استنادا إلى المعلومات التي تم تقديمها داخلياً الى صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. يتم إدارة القطاعات التشغيلية بشكل منفصل على أساس أنظمة إعداد التقارير المالية الداخلية والإدارية للمجموعة. تمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد ومكتب تمثيلي ووكالة. إن إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات ونتائج أعمال هذا الفرع الخارجي والمكتب التمثيلي والوكالة لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمجموعة بشكل عام، ونتيجة لذلك فإنه لم يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل. تقيد المعاملات بين قطاعات المجموعة التشغيلية وفقاً لنظام أسعار التحويل بالمجموعة. هذا ولا يوجد إيرادات ومصاريف أخرى جوهرية بين القطاعات التشغيلية.

فيما يلي بيان لقطاعات المجموعة التي يتم رفع التقارير بشأنها طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 8:

قطاع مصرفية الأفراد:	ويشمل الودائع والائتمان والمنتجات الاستثمارية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:	يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة والترتيب وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية.
قطاع مصرفية الشركات:	يتعامل بشكل أساسي بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات الجارية المدينة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.
قطاع الخزينة والاستثمار:	يقدم خدمات أسواق المال وخدمات المتاجرة وخدمات الخزينة وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالمجموعة.

أ) فيما يلي بيان بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر، واجمالي دخل ومصاريف العمليات، وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخيين لكل قطاع تشغيلي:

2019م بآلاف الريالات السعودية	قطاع مصرفية الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع مصرفية الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	الإجمالي
إجمالي الموجودات	71,292,636	1,572,694	122,370,875	70,552,673	265,788,878
إجمالي المطلوبات	87,456,194	460,331	105,297,654	32,003,237	225,217,416
إجمالي دخل العمليات، صافي شاملاً:	3,898,044	587,302	4,062,047	2,169,670	10,717,063
- ايرادات (مصاريف) ما بين القطاعات	795,190	139,891	(949,438)	14,357	-
- صافي دخل العمولات الخاصة	3,493,973	140,534	2,867,685	1,334,823	7,837,015
- دخل اتعاب وعمولات، صافي	424,103	411,976	1,182,181	12,485	2,030,745
إجمالي مصاريف العمليات، صافي شاملاً:	2,341,755	218,671	2,005,505	72,399	4,638,330
- إستهلاك الممتلكات والمعدات	343,334	18,344	66,272	11,026	438,976
- مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان والموجودات المالية الأخرى، صافي	(85,435)	-	1,102,315	(4,596)	1,012,284
- مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي	-	-	-	(48,028)	(48,028)
الحصة في أرباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	153,333	153,333
صافي دخل السنة قبل الزكاة	1,556,289	368,631	2,056,542	2,250,604	6,232,066

2018م بآلاف الريالات السعودية	قطاع مصرفية الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع مصرفية الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	الإجمالي
إجمالي الموجودات	56,293,608	1,135,210	110,221,419	62,249,339	229,899,576
إجمالي المطلوبات	80,948,660	259,540	96,683,322	15,233,838	193,125,360
إجمالي دخل العمليات، صافي شاملاً:	3,197,392	379,825	3,576,043	1,814,141	8,967,401
- ايرادات (مصاريف) ما بين القطاعات	702,672	95,039	(1,030,785)	233,074	-
- صافي دخل العمولات الخاصة	2,831,214	95,118	2,477,671	1,224,457	6,628,460
- دخل اتعاب وعمولات، صافي	362,252	266,617	1,077,117	5,066	1,711,052
إجمالي مصاريف العمليات، صافي شاملاً:	2,382,915	154,662	1,618,686	145,803	4,302,066
- إستهلاك الممتلكات والمعدات	217,725	8,806	56,084	14,286	296,901
- مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان والموجودات المالية الأخرى، صافي	161,502	-	768,687	(2,349)	927,840
- مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي	-	-	-	26,870	26,870
الحصة في أرباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	50,750	50,750
صافي دخل السنة قبل الزكاة	814,477	225,163	1,957,357	1,719,088	4,716,085

29- القطاعات التشغيلية (تتمة)

ب) فيما يلي بيان بمخاطر الائتمان التي تعترض لها المجموعة حسب القطاعات التشغيلية:

2019م بآلاف الريالات السعودية	قطاع مصرفية الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع مصرفية الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	69,292,126	465,740	122,014,454	67,829,710	259,602,030
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	-	54,875,398	-	54,875,398
المشتقات	-	-	-	2,560,041	2,560,041

2018م بآلاف الريالات السعودية	قطاع مصرفية الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع مصرفية الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	55,394,517	705,088	110,045,615	59,236,667	225,381,887
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	-	55,682,946	-	55,682,946
المشتقات	-	-	-	1,673,863	1,673,863

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة ماعدا الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، والاستثمارات في الشركات الزميلة، والممتلكات والمعدات، والعقارات الأخرى. تم ادراج المعادل الائتماني لمخاطر التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات. وفقا للطريقة الموصى بها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في مخاطر الائتمان.

30- إدارة المخاطر المالية

30.1 مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي عن أنشطة الإقراض للمنتجات البنكية التقليدية والغير تقليدية التي تنتج عنها القروض والسلف، وعن الأنشطة الاستثمارية. كما تنشأ مخاطر الائتمان عن الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض. تقوم المجموعة باستخدام أنظمة تصنيف ائتماني داخلي لتقويم الموقف الائتماني للأطراف الأخرى. كما تستخدم المجموعة أنظمة تصنيف مخاطر خارجية صادرة عن وكالات تصنيف رئيسية، عند توفرها. تنشأ خسائر الائتمان المحتملة لعدم وجود التحليل الائتماني الملائم للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، وعدم وجود المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال سياسيات وإجراءات مراجعة طلبات الائتمان ومراقبتها للتعرض الائتماني بعد الصرف ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. يتم تصميم سياسات إدارة المخاطر بحيث تمكن من تحديد المخاطر ووضع حدود ملائمه لها. كما يتم مراقبة التعرضات الفعلية التي يتم التعرض لها يومياً، بالإضافة لمراقبة حدود الإئتمان. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد من فترات التعرض للمخاطر. كما تقوم المجموعة أحيانا في بعض الحالات بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

تمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى المخاطر التي يمكن ان تتحملها المجموعة، تقوم المجموعة بتقويم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في تقييم أنشطة الإقراض الخاصة بها.

يشير تركيز المخاطر إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ لأطراف أخرى في الائتمان أو علاقة تجارية أخرى أو من التركيز في قطاعات أعمال أو مناطق جغرافية. وفقاً لذلك، تتركز المخاطر في المحفظة الائتمانية من خلال عدم التوازن في توزيع التمويل الى: (أ) الاقتراض الفردي (التركز الفردي)، (ب) قطاع الصناعة/ القطاع الاقتصادي (تركز القطاع) و (ج) المناطق الجغرافية (التركز الإقليمي). ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على أي من تصنيفات التركز.

وتقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة، كما تقوم المجموعة أيضاً بأخذ الضمانات، حسبما هو ملائم، كما تسعى المجموعة للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض في القروض والسلف ذات العلاقة.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بشكل مستمر وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. تقوم المجموعة بانتظام بمراجعة سياسات وانظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق واتباع أفضل الممارسات المستجدة.

تم الإفصاح عن الجودة الائتمانية للموجودات المالية للمجموعة والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والقبولات في الإيضاح (30.3 (أ)). تمثل أدوات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، غالبا، مخاطر ديون سيادية، ويتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (7)، ولمزيد من التفصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (8). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (6)، بينما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح (19). ان الحد الاقصى لمخاطر الائتمان، والذي يمثل بشكل أفضل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي يتم التعرض لها في نهاية الفترة المالية مع عدم الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى، لا يختلف جوهرياً عن مخاطر الائتمان من قبل القطاعات التشغيلية في الإيضاح (29 (ب)). كما يتضمن الإيضاح (35) عن الموجودات المرجحة المخاطر الخاصة بالمجموعة التي تم احتسابها وفقا لأطر عمل بازل 3.

30.2 التركيز الجغرافي

أ) فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان:

2019م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	29,189,473	-	14	-	-	-	-	29,189,487
نقدية بالصندوق	4,916,628	-	14	-	-	-	-	4,916,642
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	24,272,845	-	-	-	-	-	-	24,272,845
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,028,239	1,040,121	1,076,209	499,759	-	6,926	83,634	4,734,888
حسابات جارية	150,836	118,901	98,910	499,759	-	6,926	83,634	958,966
إيداعات اسواق المال	1,877,403	921,220	977,299	-	-	-	-	3,775,922
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	376,643	19,417	207,418	5,139	-	-	230	608,847
استثمارات، صافي	34,109,319	2,088,402	4,543,109	8,893,244	384,582	1,040,100	2,302,659	53,361,415
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,038,918	-	-	-	-	-	-	1,038,918
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	2,512,765	915,684	4,543,109	8,893,244	384,582	1,040,100	1,891,469	20,180,953
مقتناة بالتكلفة المطفأة	30,557,636	1,172,718	-	-	-	-	411,190	32,141,544
استثمارات في شركات زميلة	502,655	200,227	-	-	-	-	-	702,882
قروض وسلف، صافي	169,354,108	4,289,854	68,841	175,430	-	93,766	-	173,981,999
حساب جاري مدين	6,763,295	-	-	-	-	-	-	6,763,295
بطاقات ائتمان	760,513	-	-	-	-	-	-	760,513
قروض شخصية	55,391,981	-	-	-	-	-	-	55,391,981
قروض تجارية	105,940,445	4,289,854	68,841	175,430	-	93,766	-	110,568,336
أخرى	497,874	-	-	-	-	-	-	497,874
موجودات أخرى	774,378	-	-	-	-	-	-	774,378
مدينون وأخرى	774,378	-	-	-	-	-	-	774,378
الإجمالي	**236,334,815**	**7,638,021**	**5,895,591**	**9,573,572**	**384,582**	**1,140,792**	**2,386,523**	**263,353,896**

30- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

30.2 التركيز الجغرافي

أ) فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان (تتمة)

2019م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	24,685	3,271,775	9,016,995	273,405	-	44,882	492,738	13,124,480
حسابات جارية	23,491	280,932	458,484	39,094	-	7,208	42,582	851,791
ودائع أسواق المال	1,194	2,990,843	8,558,511	234,311	-	37,674	450,156	12,272,689
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	106,063	19,067	446,963	76,923	-	-	210	649,226
ودائع العملاء	193,530,568	-	987,331	-	-	-	-	194,517,899
تحت الطلب	93,389,475	-	318,331	-	-	-	-	93,707,806
ادخار	525,605	-	-	-	-	-	-	525,605
لأجل	79,445,743	-	669,000	-	-	-	-	80,114,743
أخرى	20,169,745	-	-	-	-	-	-	20,169,745
سندات دين مصدرة	4,003,029	-	-	-	-	-	-	4,003,029
مطلوبات أخرى	12,893,204	-	20,006	9,491	-	81	-	12,922,782
دائنون وأخرى	12,893,204	-	20,006	9,491	-	81	-	12,922,782
الإجمالي	**210,557,549**	**3,290,842**	**10,471,295**	**359,819**	**-**	**44,963**	**492,948**	**225,217,416**

2019م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة	60,471,836	1,709,305	10,001,675	8,965,345	371	2,048,852	2,300,525	85,497,909
اعتمادات مستندية	8,710,575	297,199	61,990	2,104	371	73,122	52,458	9,197,819
ضمانات	41,348,138	652,730	9,938,582	5,449,647	-	1,973,945	2,183,896	61,546,938
قبولات	2,390,696	16,997	1,039	1,922	-	1,785	4,171	2,416,610
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	8,022,427	742,379	64	3,511,672	-	-	60,000	12,336,542
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني وفقا للطريقة الموصي بها من قبل مؤسسة النقد السعودي)								
المشتقات	1,200,123	215,488	938,293	168,405	-	-	37,732	2,560,041
المقتناة لأغراض المتاجرة	1,200,123	215,488	768,005	168,405	-	-	37,732	2,389,753
مقتناه لتغطية مخاطر القيمة العادلة	-	-	170,288	-	-	-	-	170,288
التعهدات والالتزامات المحتملة	38,825,666	983,631	6,730,997	5,431,302	194	1,370,278	1,533,330	54,875,398
اعتمادات مستندية	4,559,809	155,578	32,451	1,101	194	38,278	27,461	4,814,872
ضمانات	27,863,947	439,866	6,697,475	3,672,443	-	1,330,215	1,471,698	41,475,644
قبولات	2,390,696	16,997	1,039	1,922	-	1,785	4,171	2,416,610
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	4,011,214	371,190	32	1,755,836	-	-	30,000	6,168,272

2018م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	16,323,163	-	9	-	-	-	-	16,323,172
نقدية بالصندوق	5,212,771	-	9	-	-	-	-	5,212,780
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	11,110,392	-	-	-	-	-	-	11,110,392
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,168,419	243,582	1,747,766	1,736,290	-	98,657	34,462	11,029,176
حسابات جارية	46,468	104,300	402,968	1,304,564	-	90,667	34,462	1,983,429
إيداعات اسواق المال	7,121,951	139,282	1,344,798	431,726	-	7,990	-	9,045,747
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	165,878	22,552	63,051	35,144	-	-	-	286,625
استثمارات، صافي	32,472,574	2,336,183	2,995,033	8,222,419	104,526	417,458	1,444,579	47,992,772
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	392,484	-	-	788	-	-	-	393,272
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,718,101	88,728	2,995,033	8,221,631	104,526	417,458	1,180,794	14,726,271
مقتناة بالتكلفة المطفأة	30,361,989	2,247,455	-	-	-	-	263,785	32,873,229
استثمارات في شركات زميلة	419,769	175,724	-	-	-	-	-	595,493
قروض وسلف، صافي	148,104,829	2,312,590	61,789	208,005	-	337,617	-	151,024,830
حساب جاري مدين	5,997,031	-	-	-	-	-	-	5,997,031
بطاقات ائتمان	730,947	-	-	-	-	-	-	730,947
قروض شخصية	44,349,231	-	-	-	-	-	-	44,349,231
قروض تجارية	96,746,230	2,312,590	61,789	208,005	-	337,617	-	99,666,231
أخرى	281,390	-	-	-	-	-	-	281,390
موجودات أخرى	720,641	-	-	-	-	-	-	720,641
مدينون وأخرى	720,641	-	-	-	-	-	-	720,641
الإجمالي	205,375,273	5,090,631	4,867,648	10,201,858	104,526	853,732	1,479,041	227,972,709

30- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

30.2 التركيز الجغرافي

أ) فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان (تتمة)

2108م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,942,949	1,728,654	2,137,307	364,510	-	8,786	398,308	8,580,514
حسابات جارية	30,710	229,746	483,452	21,394	-	8,786	58,817	832,905
ودائع أسواق المال	3,912,239	1,498,908	1,653,855	343,116	-	-	339,491	7,747,609
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	117,238	6,990	145,290	4,752	-	-	-	274,270
ودائع العملاء	168,705,850	-	1,116,306	-	-	-	-	169,822,156
تحت الطلب	86,709,137	-	133,058	-	-	-	-	86,842,195
ادخار	459,724	-	-	-	-	-	-	459,724
لأجل	65,321,004	-	983,248	-	-	-	-	66,304,252
أخرى	16,215,985	-	-	-	-	-	-	16,215,985
سندات دين مصدرة	4,003,783	-	-	-	-	-	-	4,003,783
مطلوبات أخرى	10,424,589	-	9,219	10,582	-	247	-	10,444,637
دائنون وأخرى	10,424,589	-	9,219	10,582	-	247	-	10,444,637
الإجمالي	187,194,409	1,735,644	3,408,122	379,844	-	9,033	398,308	193,125,360

2108م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة	59,581,262	1,077,870	11,749,659	8,939,009	144	2,635,476	1,991,286	85,974,706
اعتمادات مستندية	7,580,683	309,286	10,739	-	144	55,159	162,970	8,118,981
ضمانات	41,863,921	446,349	11,553,381	6,147,309	-	2,574,683	1,815,339	64,400,982
قبولات	1,790,103	19,079	1,004	-	-	5,634	12,977	1,828,797
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	8,346,555	303,156	184,535	2,791,700	-	-	-	11,625,946
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني وفقا للطريقة الموصي بها من قبل مؤسسة النقد السعودي)								
المشتقات	821,988	316,193	459,614	76,068	-	-	-	1,673,863
المقتناة لأغراض المتاجرة	821,988	316,193	358,266	76,068	-	-	-	1,572,515
مقتناه لتغطية مخاطر القيمة العادلة	-	-	101,348	-	-	-	-	101,348
التعهدات والالتزامات المحتملة	38,305,399	625,223	8,019,924	5,597,647	70	1,797,880	1,336,803	55,682,946
اعتمادات مستندية	3,675,653	149,964	5,207	-	70	26,745	79,019	3,936,658
ضمانات	28,706,763	306,069	7,922,339	4,215,309	-	1,765,501	1,244,807	44,160,788
قبولات	1,790,103	19,079	1,004	-	-	5,634	12,977	1,828,797
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	4,132,880	150,111	91,374	1,382,338	-	-	-	5,756,703

ب) فيما يلي التوزيع الجغرافي للقروض والسلف غير العاملة ومخصص خسائر الائتمان:

بألاف الريالات السعودية	قروض وسلف غير عاملة، صافي		مخصص خسائر الائتمان	
	2019م	2018م	2019م	2018م
المملكة العربية السعودية				
قروض تجارية*	1,176,184	1,318,050	**(784,655)**	(640,240)
قروض شخصية**	377,950	243,387	**(226,413)**	(57,741)
الإجمالي	**1,554,134**	1,561,437	**(1,011,068)**	(697,981)

*تشمل حساب جاري مدين والقروض الأخرى
**تشمل التمويل العقاري والشخصي

30.3 تحليل جودة الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيفاتها الداخلية لتصنيف جودة الائتمان لمحفظتها وتستخدم التعريفات التالية:

مخاطر منخفضة – مقبولة: موجودات عاملة ذات جودة عالية/ جيدة.

تحت المراقبة: موجودات أظهرت علامات أولية على وجود انخفاض في جودة الائتمان في الماضي القريب، ومن المحتمل أن تخضع لمستويات متزايدة في مخاطر الائتمان.

دون القياسية: موجودات تظهر بشكل رئيسي مستويات عالية في مخاطر الائتمان.

مشكوك فيها: موجودات متعثرة (منخفضة القيمة)، لكن لاتزال تظهر بعض التوقعات لاستردادها بشكل جزئي في المستقبل.

خسارة: موجودات منخفضة جنب لها مخصص بالكامل وهناك توقعات قليلة لاستردادها.

أ) توضح الجداول التالية المعلومات المتعلقة بجودة الائتمان للموجودات المالية كما في 31 ديسمبر 2019م و2018م. تمثل المبالغ الظاهرة في الجداول إجمالي القيم الدفترية للموجودات المالية، مالم يرد خلاف ذلك بشكل محدد:

1) الأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2019م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
الدرجة الاستثمارية	**28,498,974**	-	-	**28,498,974**
الدرجة الغير استثمارية	**509,501**	-	-	**509,501**
القيمة الدفترية	**29,008,475**	-	-	**29,008,475**

2018م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
الدرجة الاستثمارية	17,878,277	-	-	17,878,277
الدرجة الغير استثمارية	4,266,628	-	-	4,266,628
القيمة الدفترية	22,144,905	-	-	22,144,905

30- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

30.3 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

2) إجمالي القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة

2019م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	168,355,686	3,065,353	665,573	172,086,612
تحت المراقبة	114,590	1,913,529	291,497	2,319,616
دون القياسية	-	-	1,357,736	1,357,736
مشكوك فيها	-	-	427,437	427,437
خسارة	-	-	546,464	546,464
القيمة الدفترية	168,470,276	4,978,882	3,288,707	176,737,865

2018م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	141,464,024	6,823,511	137,155	148,424,690
تحت المراقبة	163,672	1,896,235	601,582	2,661,489
دون القياسية	-	-	1,432,249	1,432,249
مشكوك فيها	-	-	501,808	501,808
خسارة	-	-	363,123	363,123
القيمة الدفترية	141,627,696	8,719,746	3,035,917	153,383,359

2) (أ) بطاقات الائتمان، إجمالي

2019م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	714,841	32,487	-	747,328
تحت المراقبة	-	18,728	-	18,728
دون القياسية	-	-	32,428	32,428
مشكوك فيها	-	-	-	-
خسارة	-	-	-	-
القيمة الدفترية	714,841	51,215	32,428	798,484

2018م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	684,864	35,713	-	720,577
تحت المراقبة	-	23,893	-	23,893
دون القياسية	-	-	30,933	30,933
مشكوك فيها	-	-	-	-
خسارة	-	-	-	-
القيمة الدفترية	684,864	59,606	30,933	775,403

2) (ب) القروض الشخصية، إجمالي*

2019م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	53,660,065	814,201	-	54,474,266
تحت المراقبة	-	732,214	-	732,214
دون القياسية	-	-	745,075	745,075
مشكوك فيها	-	-	198,189	198,189
خسارة	-	-	179,761	179,761
القيمة الدفترية	53,660,065	1,546,415	1,123,025	56,329,505

2018م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	42,580,593	903,916	-	43,484,509
تحت المراقبة	-	840,308	-	840,308
دون القياسية	-	-	704,810	704,810
مشكوك فيها	-	-	197,445	197,445
خسارة	-	-	45,942	45,942
القيمة الدفترية	42,580,593	1,744,224	948,197	45,273,014

30- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

30.3 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

2) إجمالي القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة (تتمة)

(ج) القروض التجارية، إجمالي**

2019م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	113,980,780	2,218,665	665,573	116,865,018
تحت المراقبة	114,590	1,162,587	291,497	1,568,674
دون القياسية	-	-	580,233	580,233
مشكوك فيها	-	-	229,248	229,248
خسارة	-	-	366,703	366,703
القيمة الدفترية	114,095,370	3,381,252	2,133,254	119,609,876

2018م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	98,198,567	5,883,882	137,155	104,219,604
تحت المراقبة	163,672	1,032,034	601,582	1,797,288
دون القياسية	-	-	696,506	696,506
مشكوك فيها	-	-	304,363	304,363
خسارة	-	-	317,181	317,181
القيمة الدفترية	98,362,239	6,915,916	2,056,787	107,334,942

*تشمل القروض العقارية

**تشمل حسابات جاري مدين وقروض أخرى

3) الاستثمارات (مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة – أدوات دين)

2019م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	48,646,065	577,601	-	49,223,666
تحت المراقبة	18,070	45,106	31	63,207
دون القياسية	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-
خسارة	-	-	-	-
القيمة الدفترية	48,664,135	622,707	31	49,286,873

2018م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	44,725,347	866,377	-	45,591,724
تحت المراقبة	3,279	42,970	-	46,249
دون القياسية	-	-	10,310	10,310
مشكوك فيها	-	-	-	-
خسارة	-	-	-	-
القيمة الدفترية	44,728,626	909,347	10,310	45,648,283

يوضح الجدول التالي جودة الائتمان للاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والقبولات كما في 31 ديسمبر 2019م و2018م.

2019م بألاف الريالات السعودية	**الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر**	**الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض**	**الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض**	**الإجمالي**
مخاطر منخفضة - مقبولة	**71,543,608**	**791,185**	**128,052**	**72,462,845**
تحت المراقبة	**6,266**	**357,718**	**4,459**	**368,443**
دون القياسية	**-**	**-**	**81,862**	**81,862**
مشكوك فيها	**-**	**-**	**1,143**	**1,143**
خسارة	**-**	**-**	**247,074**	**247,074**
القيمة الدفترية	**71,549,874**	**1,148,903**	**462,590**	**73,161,367**

2018م بألاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخاطر منخفضة - مقبولة	67,754,998	5,810,793	50,169	73,615,960
تحت المراقبة	10,524	433,165	51,161	494,850
دون القياسية	-	-	190,645	190,645
مشكوك فيها	-	-	2,247	2,247
خسارة	-	-	45,058	45,058
القيمة الدفترية	67,765,522	6,243,958	339,280	74,348,760

30- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

30.3 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ب) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر على أداة مالية ما قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحاليل تستند على خبرة المجموعة السابقة وتقويم الائتمان الذي يجريه الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

يهدف التقويم إلى تحديد فيما إذا وقعت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وذلك بمقارنة:

- احتمال التعثر على مدى 12 شهر المتبقي للأداه بتاريخ إعداد القوائم المالية، مع

- احتمال التعثر على مدى 12 شهر المتبقي للأداه لهذه الفترة من الزمن التي تم تقديرها عند الاثبات الأولي للتعرض (يتم تعديلها بالتغيرات في التوقعات المتعلقة بالدفع مقدماً).

تقوم المجموعة بتصنيف القروض إلى مرحلة أولى ومرحلة ثانية ومرحلة ثالثة و "مشتراة أو مستحدثة ذات مستوى ائتماني منخفض". طبقاً لما هو مبين أدناه:

المرحلة الأولى: في حالة إثبات القروض لأول مرة، تقوم المجموعة بإثبات مخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر. كما تشتمل المرحلة الأولى على التسهيلات التي تظهر مخاطر الائتمان المتعلقة بها تحسناً، وأن القرض قد أعيد تصنيفه من المرحلة الثانية أو الثالثة.

المرحلة الثانية: عنما يظهر القرض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ولكن ليس ذي مستوى ائتماني منخفض منذ استحداثه، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. كما تشتمل المرحلة الثانية على القرض التي تظهر مخاطر الائتمان المتعلقة به تحسناً، أن القرض قد أعيد تصنيفه من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: تعتبر القروض ذات مستوى ائتماني منخفض. تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

الموجودات المشتراة أو المستحدثة ذات المستوى ائتماني منخفض: وتمثل موجودات مالية ذات مستوى ائتماني منخفض منذ الاثبات الأولي لها، تقيد هذه الموجودات بالقيمة العادلة من الاثبات الأولي لها، ويتم اثبات العمولة لاحقاً على أساس معدل العمولة الفعلي المعدل بالائتمان. يتم اثبات خسائر الائتمان المتوقعة بقدر التغير اللاحق عليها.

درجات تصنيف مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتخصيص درجة ائتمان لكل تعرض استناداً إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقديرات المتعلقة بالائتمان المبنية على الخبرة. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة التعرضات ونوعية المقترض وأنشطة أعماله.

يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معايرتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر الائتمان، مثل عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات التصنيف 1 و 2 أقل من الفرق بين درجات تصنيف الائتمان 2 و 3.

تحدد درجة تصنيف مخاطر الائتمان لكل تعرض لشركة معينة عند الاثبات الأولي على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة. وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات استخدام البيانات التالية.

تحدد درجة تصنيف مخاطر الائتمان لكل تعرض لشركة معينة عند الاثبات الأولي على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة. وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات استخدام البيانات التالية.

التعرضات المتعلقة بالشركات	التعرضات المتعلقة بالأفراد	كافة التعرضات
يتم الحصول على المعلومات خلال المراجعة الدورية لملفات العملاء – مثل القوائم المالية المدققة، وحسابات الإدارة، والموازنات التقديرية والتوقعات. ومن الأمثلة على النواحي التي تتطلب تركيز معين: إجمالي هامش الربح، معدلات الرفع المالي، تغطية خدمة الدين، الالتزام بالتعهدات، إدارة الجودة النوعية، والتغيرات في الإدارة العليا.	المعلومات التي يتم الحصول عليها داخلياً وسلوك العميل – مثل استخدام تسهيلات البطاقات الائتمانية.	سجل السداد – يشمل ذلك حالات التأخر عن السداد ومجموعة من المتغيرات المتعلقة بمعدلات السداد.
بيانات من وكالات الائتمان المرجعية، والمقالات الصحفية أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية.	سلوك السداد للعميل المبني على بيانات مجمعة داخلياً، مثل دورات التأخر عن السداد.	استخدام الحدود الممنوحة.
السندات المتداولة، وأسعار مقايضة التعثر في الائتمان للجهة المقترضة، عند توفرها.	أنواع وعدد المنتجات المحتفظ بها على مستوى العميل.	طلبات ومنح الإعفاء من السداد.
التغييرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية.		التغيرات الحالية والمتوقعة في الأعمال التجارية والمالية والاقتصادية

1) إنشاء هيكل احكام لاحتمال التعثر عن السداد

تعتبر درجات تصنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسي لتحديد هيكل احكام لاحتمال التعثر عن السداد للتعرضات. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بتعرضها لمخاطر الائتمان وتحليلها حسب المنتج والجهة المقترضة بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الائتمان. يتم أيضًا استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من الوكالات المرجعية الائتمانية الخارجية بالنسبة لبعض المحافظ.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واجراء تقديرات لاحتمال التعثر المتبقي على مدى العمر للتعرضات والكيفية التي يتوقع أن تتغير بها نتيجة مرور الوقت.

يشتمل التحليل على تحديد ومعايره العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر وعوامل الاقتصاد الكلي وتحاليل عميقة لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل الخبرات السابقة فيما يتعلق بالإعفاء من السداد) المتعلقة بمخاطر التعثر. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشتمل عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات العمولة القياسية ومعدلات البطالة. بالنسبة للتعرضات المتعلقة بصناعات محددة و / أو مناطق معنية، يمكن أن يشتمل التحليل على أسعار السلع المعنية أو / وأسعار العقارات.

وبناءاً على توصية الخبير الاقتصادي بالمجموعة، وبعد الأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، تقوم المجموعة بإعداد تصورها لـ «الحالة الأساسية» للاتجاه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من تصورات التوقعات المحتملة الأخرى (أنظر التفاصيل أدناه المتعلقة بإدراج المعلومات المستقبلية). ثم تقوم المجموعة باستخدام هذه التوقعات لتعديل تقديراتها الخاصة لاحتمال التعثر عن السداد.

30- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

30.3 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ب) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

2) تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

تتفاوت ضوابط تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري بحسب المحفظة وتشمل تغيرات كمية في احتمالات التعثر وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم بعد تجاوز تاريخ الاستحقاق.

تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرضات معينة بأنها ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها إذا ما تمت وفق النماذج الكمية الخاصة بالمجموعة.

وباستخدام التقديرات التي أجراها الخبراء لديه، وبناءاً على الخبرة السابقة، يمكن للمجموعة أن تقرر بأن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري بناءاً على مؤشرات نوعية معينة تدل على ذلك، وأنه لم يتم إظهار أثرها بالكامل في التحاليل الكمية بصورة منتظمة (الإفصاح عن المؤشرات النوعية ذات العلاقة، بما في ذلك مختلف الضوابط المستخدمة بشأن مختلف المحافظ مثل القروض العقارية للأفراد ، وبطاقات الائتمان ، والقروض العقارية التجارية...إلخ).

وفيما يتعلق بتجاوز تاريخ الاستحقاق، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد حدثت بعد تأخر السداد ثلاثين يوماً من تاريخ الاستحقاق. تحدد أيام التأخر عن السداد عن طريق القيام بعد أيام التأخر منذ أبكر تاريخ استحقاق مضى لم يتم فيه استلام قيمة الدفعة بالكامل والذي يتجاوز الحد ذا الأهمية. يحدد تاريخ الاستحقاق دون الأخذ بعين الاعتبار أي فترة سماح متاحة للجهة المقترضة.

تقوم المجموعة بمراقبة فعالية الضوابط المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق القيام بمراجعات دورية للتأكد من:

- الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد.
- لا تتوافق المعايير مع نقطة الزمن الذي يصبح فيه الأصل متأخر السداد لمدة 30 يوماً.
- عدم وجود تقلبات غير مبررة في مخصص الخسائر من التحول بين احتمال التعثر عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة الأولى) واحتمال التعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة الثانية).

3) الموجودات المالية المعدلة

يمكن تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما لأسباب عدة، منها تغير الظروف في السوق والقدرة على الاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل أو خضوعه لظروف مالية صعبة. يجوز إلغاء إثبات القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالقرض الذي أعيد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما ولم ينتج عن التعديل إلغاء اثبات الأصل المالي، فإن تحديد فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأصل يتم بمقارنة: احتمال التعثر عن السداد الواقعة في تاريخ اعداد القوائم المالية (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية المعدلة)؛ واحتمال التعثر عن السداد الواقعة المتوقعة بناء على البيانات المتاحة عند الإثبات الأولي (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية الأصلية).

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن القروض الممنوحة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها بـ «أنشطة الإعفاء من السداد») لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر. وبموجب سياسة المجموعة للإعفاء من السداد، يتم الإعفاء عن سداد القروض على أساس انتقائي إذا كان المدين حاليًا في حالة تعثر عن السداد أو إذا كان هناك احتمال كبير للتعثر عن السداد، مع وجود أدلة على قيام المدين ببذل كافة الجهود المعقولة للوفاء وفق الشروط التعاقدية الأصلية وأنه يتوقع بأن يكون المدين قادر على الوفاء بالشروط المعدلة.

تشتمل الشروط المعدلة عادة على تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير العمولة البنكية، وتغيير توقيت دفعات العمولة، وتعديل شروط اتفاقية القرض. تخضع كل من القروض الممنوحة للشركات والأفراد لسياسة الإعفاء عن السداد. وتقوم لجنة المراجعة بالمجموعة بإجراء مراجعة دورية لتقارير عن أنشطة الإعفاء عن السداد.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الإعفاء عن السداد بالمجموعة، فإن تقدير احتمال التعثر عن السداد يعكس فيما إذا أدى التعديل إلى تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على تحصيل العمولة وأصل القرض وخبرة المجموعة السابقة تجاه إجراءات الإعفاء عن السداد المماثلة. وكجزء من هذه العملية، تقوم المجموعة بتقويم أداء الوفاء للجهة المقترضة مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وتنظر في المؤشرات السلوكية المختلفة.

وبشكل عام، يعتبر «الإعفاء عن السداد» مؤشراً نوعياً على وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وأن توقع الإعفاء عن السداد قد يعتبر دليلاً على أن التعرض منخفض القيمة /متعثر. يحتاج العميل إلى إظهار سلوك ثابت للوفاء على مدى فترة من الوقت قبل أن يعد التعرض غير منخفض القيمة/ غير متعثر أو أن يعتبر احتمال التعثر قد انخفض وأن مخصص الخسائر يتم قياسه بمبلغ مساو لمبلغ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

4) تعريف التعثر عن السداد

تعتبر المجموعة بأن الأصل المالي مُتعثراً عن السداد، عندما:

- من غير المحتمل أن تفي الجهة المقترضة بالتزاماتها الائتمانية إلى المجموعة بشكل كامل، دون قيام المجموعة بإجراءات معينة مثل تسييل الضمانات (إن وجدت)؛

- تجاوز الجهة المقترضة موعد الاستحقاق لما يزيد عن 90 يوماً للوفاء بأي التزام جوهري ائتماني تجاه المجموعة. تعتبر السحوبات على المكشوف بأنه تم تجاوز موعد استحقاقها عند خرق العميل لأي حد تم اشعاره به، أو تم اشعاره بحد يقل عن المبلغ القائم الحالي.

وعند تقويم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد، فإن المجموعة تنظر في المؤشرات التالية:

- نوعية - مثل خرق الاتفاقية.

- كمية - مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم الوفاء بالتزام آخر لنفس المصدر للمجموعة.

- استنادًا على بيانات معدة داخلياً أويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

إن المدخلات المستخدمة لتقييم ما إذا كان أحد الأدوات المالية في حالة تعثر عن السداد وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف .

30- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

30.3 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ب) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

5) إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات المستقبلية عند تقويم فيما إذا كانت مخاطر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها. تستخدم المجموعة نماذج مختلفة للاقتصاد الكلي للمساعدة في تقدير معدلات التعثر عن السداد للبنوك ومحافظ السندات والقروض الشخصية والعقارية وقروض السيارات وبطاقات الائتمان.

يتم تطوير النماذج بشكل فردي ويتم تحديد الأهمية النسبية لعوامل الاقتصاد الكلي من خلال استخدام التقنيات الإحصائية الأكثر ملاءمة بما في ذلك ثابت التكامل والانحدار التربيعي الأقل واختبار السببية لغير محافظ الأفراد. لاستكشاف التأثير المحتمل لتغير الظروف الاقتصادية على المعدلات المستقبلية للتعثر عن السداد للمجموعة ، يتم إنشاء مؤشر مركب لعوامل الاقتصاد الكلي الأكثر صلة لكل محفظة لغير محافظ الأفراد ، في ظل سيناريوهات مختلفة واستخدام أوزان النماذج. يعد كل مؤشر مركب وسيلة لقياس تأثير العوامل المختلفة التي تشمل نموذج معدلات التعثر لكل منتج لغير محافظ الأفراد. من خلال المؤشر المركب ، يمكن أن تحصل المجموعة على تغييرات متزامنة لجميع العوامل التي يبدو أنها تؤثر على معدل التعثر لكل تعرض لمخاطر الائتمان.

بالنسبة لمحافظ الأفراد، تتضمن منهجية النماذج تحليلات صارمة للوصول إلى النموذج النهائي للاقتصاد الكلي حيث تتضمن عملية التطوير الأساسية خطوات لتحويل البيانات، والحدود متعددة المتغيرات وأحادية المتغير واختيار النماذج.

تساعد هذه النماذج في قياس اتجاه وحجم تأثير كل عامل اقتصادي كلي على معدل التعثر عن السداد لكل محفظة. عوامل الاقتصاد الكلي الأعلى التي يبدو أنها تؤثر على معدل التعثر عن السداد لمحافظ الأفراد وغير الأفراد في المجموعة هي:

المؤشرات الاقتصادية

إجمالي معدل نمو الناتج المحلي/ القطاع الخاص الغير نفطي

الأسعار العالمية للنفط السعودي

المتوسط اليومي لإنتاج النفط السعودي على مدى الربع

معدل الفائدة قصير الأجل وفقاً لمعدلات العمولة بين البنوك في المملكة العربية السعودية (3 أشهر)

معدل مقايضات أسعار الفائدة للريال السعودي لمدة 5 سنوات

مؤشر أسعار المستهلك (التضخم)

القروض الممنوحة للقطاع الخاص

معدل البطالة

إجمالي معدل نمو الناتج المحلي على أساس القوة الشرائية

حجم الواردات من السلع والخدمات

حجم الإقراض/ الاقتراض العام الحكومي

الاستثمارات الحكومية

لاستكشاف التأثير المحتمل لتغير الظروف الاقتصادية على المعدلات المستقبلية للتعثر عن السداد للمجموعة، يتم إنشاء مؤشر مركب لمعظم عوامل الاقتصاد الكلي ذات الصلة لكل محفظة على حدة لكل من محافظ الأفراد وغير الأفراد لمختلف التصورات باستخدام الأوزان من النماذج. وهذا يعني أنه تم إنشاء سبعة مؤشرات مركبة مختلفة. كل مؤشر مركب هو وسيلة لقياس تأثير العوامل المختلفة التي يتضمنها النموذج على معدلات التعثر عن السداد لكل منتج من محافظ الأفراد وغير الأفراد. ومن خلال المؤشر المركب، يمكن للمجموعة الحصول على تغييرات متزامنة في جميع العوامل التي يبدو أنها تؤثر على معدل التعثر لكل تعرض لمخاطر الائتمان.

6) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الأساسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هيكل شروط المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر عن السداد.
- الخسارة عند التعثر عن السداد.
- التعرض عند التعثر عن السداد.

يتم استخراج هذه المؤشرات عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى.

إن تقديرات احتمالات التعثر تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف إحصائية ويتم تقويمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. وتستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات مجمعة داخلياً وخارجياً تشتمل على عوامل كمية ونوعية. وعند توفرها، يمكن أيضاً استخدام بيانات السوق لاستنتاج احتمال التعثر للشركات الكبيرة. وفي حالة انتقال الطرف المقابل أو التعرضات بين فئات درجات التصنيف، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغير في تقدير احتمال التعثر المعني. يتم تقدير احتمالات التعثر بعد الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق التعاقدية للتعرضات ومعدلات الدفع مقدماً المقدرة.

تمثل الخسارة عند التعثر عن السداد حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات الخسارة عند التعثر عن السداد بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المتعثرة. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر بعين الاعتبار الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة، والصناعة التي يعمل بها الطرف الآخر و تكاليف استرداد الضمان الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات من الأفراد، يعتبر معدل «القرض إلى القيمة» مؤشراً أساسياً عند تحديد الخسارة عند التعثر عن السداد. تقوم تقديرات الخسارة عند التعثر بإعادة معاييره مختلف التصورات الاقتصادية، وبالنسبة للقروض العقارية، فإنها تعكس التغيرات المحتملة في أسعار العقارات، ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل العمولة الفعلي كعامل خصم.

يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة عند وقوع التعثر. تقوم المجموعة باستخراج «التعرض عند التعثر عن السداد» من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي اجمالي القيمة الدفترية له. بالنسبة لالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل «التعرض عند التعثر عن السداد» على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق بيانات تاريخية وتوقعات مستقبلية. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يحدد التعرض عند التعثر عن السداد عن طريق وضع نماذج لنتائج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة باستخدام تصورات وتقنيات احصائية.

كما تم وصفه أعلاه، وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة 12 شهر كحد أقصى للموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان بشأنها بشكل جوهري، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة التعاقدية القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضة) التي يتعرض على مداها لمخاطر الائتمان، حتى لو كانت المجموعة تستخدم مدد أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ التي يحق للمجموعة فيه طلب سداد سلفة مقدماً أو إنهاء إلتزام القرض أو الضمان.

بالنسبة لتسهيلات بطاقات الائتمان الخاصة بالأفراد، التي تشتمل على كل من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس تاريخ الإنتهاء الحالي لبطاقة الائتمان. لا يوجد لهذه التسهيلات أجل ثابت أو فترات سداد محددة، ويتم إدارتها على أساس جماعي. للمجموعة الحق في إلغاؤها فوراً، لكن هذا الحق التعاقدي لن يتعزز خلال الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما تصبح المجموعة على علم بأي زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. لا تقدم المجموعة تسهيلات السحب على المكشوف للأفراد، ولكن قد تنشأ عمليات سحب على المكشوف فنياً على الحسابات الجارية للأفراد وتعتبر هذه العمليات عمليات مستحقة الدفع على الفور، كما تخضع لمعايير التصنيف للمجموعة.

30- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

30.3 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

وعند تقويم أي مؤشر على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشتمل على:

- نوع الأداة / المنتج
- درجة تصنيف مخاطر الائتمان
- نوع الضمانات
- معدلات الاسترداد والتحسن، وتاريخ الاثبات الأولي.
- الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

يخضع التجميع لمراجعة منتظمة للتأكد بأن المخاطر التي تتعرض لها المجموعة تبقى متجانسة بشكل ملائم. بالنسبة للمحافظ التي تتوفر للمجموعة بشأنها بيانات تاريخية محدودة، تستخدم بيانات مرجعية خارجية لدعم البيانات المتاحة داخلياً.

4 جودة الائتمان للقروض والسلف

أ) أعمار القروض والسلف (ماعدا القروض الغير عاملة)

2019م بألاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	الإجمالي
لغاية 30 يوم	48,544	2,168,986	1,267,010	3,484,540
من 31 – 90 يوم	22,737	769,237	462,993	1,254,967
من 91 – 180 يوم	16,934	290,882	190,919	498,735
أكثر من 180 يوم	-	-	522,903	522,903
الإجمالي	88,215	3,229,105	2,443,825	5,761,145

2018م بألاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	الإجمالي
لغاية 30 يوم	62,231	3,495,818	51,340	3,609,389
من 31 – 90 يوم	27,208	1,031,869	422,787	1,481,864
من 91 – 180 يوم	16,546	360,058	50,777	427,381
أكثر من 180 يوم	-	-	351,176	351,176
الإجمالي	105,985	4,887,745	876,080	5,869,810

*** تشمل التمويل العقاري الشخصي.**
**** تشمل جاري مدين والقروض الأخرى.**

30.4 جودة الائتمان للقروض والسلف

ب) فيما يلي تحليل بمخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص انخفاض خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية

	2019م				2018م			
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير العاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي	العاملة	غير العاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	61,521	-	(719)	60,802	-	-	-	-
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	8,363,041	-	(4,782)	8,358,259	6,989,286	-	(8,263)	6,981,023
زراعه وأسماك	2,169,818	-	(2,961)	2,166,857	1,935,554	-	(3,492)	1,932,062
تصنيع	24,506,104	19,929	(337,249)	24,188,784	24,897,676	501	(231,725)	24,666,452
مناجم وتعدين	7,896,825	-	(3,652)	7,893,173	6,940,962	-	(257)	6,940,705
كهرباء، ماء، غاز، خدمات صحية	3,188,051	500	(818)	3,187,733	3,098,627	-	(1,276)	3,097,351
بناء وانشاءات	14,721,715	234,096	(163,465)	14,792,346	14,694,804	490,505	(321,636)	14,863,673
تجارة	43,386,698	860,464	(1,242,568)	43,004,594	35,934,569	824,993	(809,696)	35,949,866
نقل واتصالات	4,748,303	-	(1,967)	4,746,336	3,883,443	-	(3,600)	3,879,843
خدمات	9,389,690	61,195	(22,189)	9,428,696	7,610,301	2,051	(10,336)	7,602,016
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	56,750,039	377,950	(975,495)	56,152,494	45,805,030	243,387	(968,239)	45,080,178
أخرى	1,926	-	(1)	1,925	31,670	-	(9)	31,661
الإجمالي	175,183,731	1,554,134	(2,755,866)	173,981,999	151,821,922	1,561,437	(2,358,529)	151,024,830

ج) الضمانات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية ومن خلال أنشطة الإقراض، بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان على القروض والسلف. تشتمل هذه الضمانات غالبا على ودائع لأجل، وتحت الطلب و نقدية أخرى، وضمانات مالية، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها لمواجهة المخاطر ذات العلاقة بصافي القيمة البيعية لها ، وتراقب الإدارة القيم العادلة للضمانات بصفة دورية وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقيات المبرمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

في ما يلي تحليلا للقيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة مقابل القروض والسلف لكل فئة:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
قروض جيدة	52,148,593	46,388,480
قروض متأخرة ولكن عاملة	2,586,024	4,103,990
قروض غير عاملة	867,516	1,864,326
الإجمالي	55,602,133	52,356,796

31- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات التي تحدث في السوق مثل تغيرات أسعار العمولات الخاصة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تصنف المجموعة مخاطر السوق كمحفظة تجارية أو محفظة غير تجارية / مصرفية. يتم إدارة ومراقبة مخاطر السوق للمحفظة التجارية باستخدام طريقة القيمة المعرضة للمخاطر ويتم إدارة ومراقبة مخاطر السوق للمحفظة غير التجارية أو المصرفية باستخدام مزيج من طريقة القيمة المعرضة للمخاطر واختبارات الجهد وتحليل الحساسية:

31.1 مخاطر السوق– المحفظة التجارية

وضعت المجموعة حدوداً (لكل من طريقة القيمة المعرضة للمخاطر ولمستويات المخاطر التي يتم التعرض لها) لمستويات المخاطر المقبولة لإدارة المحفظة التجارية. ولإدارة مخاطر السوق للمحفظة التجارية، تقوم المجموعة بتطبيق طريقة القيمة المعرضة للمخاطر لتقويم مراكز مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءاً على مجموعة من الافتراضات والتغيرات في الظروف السائدة في السوق.

تعتبر طريقة القيمة المعرضة للمخاطر تقديراً للتغير السلبي المحتمل في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى معين من الثقة وعلى مدى فترة زمنية محددة. تستخدم المجموعة طريقة «التغير – التغير المشترك» لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر للمحفظة التجارية بناءاً على البيانات التاريخية (لمدة سنة). يتم تصميم طريقة القيمة المعرضة للمخاطر عادة لقياس مخاطر السوق في ظل ظروف السوق العادية وبالتالي هناك قصور في استخدام طريقة القيمة المعرضة للمخاطر لأنها مبنية على معدلات ارتباط تاريخية وعلى التغيرات في أسعار السوق وتفترض بأن تكون الحركات المستقبلية على شكل بيان إحصائي.

يقوم البنك باحتساب القيمة المعرضة للمخاطر وفقاً للآتي:

1) فترة احتفاظ لمدة 10 ايام عند مستوى ثقة 99% لأغراض احتساب رأس المال النظامي.

2) فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 99% لأغراض إعداد التقارير الداخلية والافصاح.

إن طريقة القيمة المعرضة للمخاطر التي تتبعها المجموعة عبارة عن تقديرات موضوعة باستخدام مستوى ثقة 99% من الخسائر المحتملة التي لا يتوقع تجاوزها في حالة ثبات الظروف السائدة بالسوق لمدة يوم أو 10 أيام. إن استخدام نسبة 99% على مدى يوم واحد يوضح بأن الخسائر التي تجاوزت مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر يجب ألا تحدث – في المتوسط – أكثر من مرة كل مائة يوم.

تمثل «القيمة المعرضة للمخاطر» مخاطر المحفظة عند انتهاء يوم عمل ما، ولا تأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي تحدث خارج فترة الثقة المحددة، لكن النتائج التجارية الفعلية قد تختلف عن عمليات احتساب القيمة المعرضة للمخاطر خاصة وأن عمليات الاحتساب هذه لا تعطي مؤشراً ذو معنى عن الأرباح والخسائر خلال أوضاع السوق غير العادية.

وللتغلب على القصور أعلاه المتعلق بطريقة القيمة المعرضة للمخاطر، تستخدم المجموعة أيضاً اختبارات الجهد لكل من مخاطر المحافظ غير التجارية والتجارية للوقوف على الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية باستخدام ستة سيناريوهات لاختبارات الجهد لكامل المجموعة، ويتم إصدار تقارير دورية منتظمة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة توضح الخسائر المحتمل حدوثها للنظر فيها.

فيما يلي البيانات المتعلقة بالقيمة المعرضة للمخاطر الخاصة بالمجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م باستخدام فترة احتفاظ ليوم واحد وعند مستوى ثقة 99%. كافة المبالغ بملايين الريالات السعودية:

2019م	مخاطر أسعار الصرف الأجنبي	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر أسعار الأسهم	المخاطر الكلية
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2019م	2.24	5.20	2.55	8.10
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر لعام 2019م	6.90	8.78	1.58	13.63
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2019م	28.78	24.35	2.63	34.39
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2019م	1.11	1.62	0.19	4.98

2018م	مخاطر أسعار الصرف الأجنبي	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر أسعار الأسهم	المخاطر الكلية
القيمة المعرضة للمخاطر في31 ديسمبر 2018م	3.71	2.83	5.54	10.33
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر لعام 2018م	7.87	1.31	5.04	13.54
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2018م	27.39	4.34	5.54	32.97
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2018م	1.58	0.04	4.82	6.41

31.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية:

1) مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة نتيجة لاحتمال تأثير التغيرات في اسعار العمولات الخاصة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد أقرت المجموعة حدودا « لصافي دخل العمولات الخاصة المعرض للمخاطر «و» القيمة السوقية المعرضة للمخاطر» والتي يتم مراقبتها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. ويوجد حدود للفجوات لتغطية مخاطر عمليات الصرف الأجنبي الآجلة وعمليات أسواق المال بالدولار الأمريكي والريال السعودي وعملات رئيسية أخرى. وتراقب المجموعة المراكز يومياً ويستخدم استراتيجيات التغطية لضمان بقاء على هذه المراكز ضمن الحدود المقررة لهذه الفجوات.

ويوضح الجدول التالي أثر التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار العمولات الخاصة، مع بقاء المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

يمثل الاثر على الدخل أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة على صافي دخل العمولات الخاصة لمدة عام، على الموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لغير اغراض المتاجرة كما في 31 ديسمبر 2019م و2018م شاملا أثر التغطية المتعلقة بها.

تم احتساب الاثر على حقوق المساهمين وذلك بإعادة تقييم الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعموله ثابته بما في ذلك أثر تغطية المخاطر المتعلقة بها كما في 31 ديسمبر 2019م و 2018م والناتجة عن اثر التغييرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة. ويتم تحليل الأثر على حقوق المساهمين حسب تاريخ استحقاق الموجودات أو المقايضات. ويتم تحليل ومراقبة مخاطر العمليات المصرفية حسب تركزات العملات ويتم الإفصاح عن الآثار المتعلقة بها بملايين الريالات السعودية.

31- مخاطر السوق (تتمة)

31.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1) مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة)

الأثر على حقوق المساهمين

2019م العملة	الزيادة في نقاط الأساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	309.65	-	-	-	-	-
دولار امريكي	+100	(43.08)	(4.59)	(2.25)	(265.61)	(330.53)	(602.98)
يورو	+100	0.13	(0.26)	(2.03)	(4.38)	(3.73)	(10.40)
جنيه إسترليني	+100	(8.24)	-	-	-	-	-
ين ياباني	+100	1.01	-	-	-	-	-
أخرى	+100	(0.60)	-	-	-	-	-

الأثر على حقوق المساهمين

العملة	النقص في نقاط الأساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1–5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(309.65)	-	-	-	-	-
دولار امريكي	-100	45.89	4.59	2.25	265.61	330.53	602.98
يورو	-100	(0.13)	0.26	2.03	4.38	3.73	10.40
جنيه إسترليني	-100	7.93	-	-	-	-	-
ين ياباني	-100	(0.95)	-	-	-	-	-
أخرى	-100	0.59	-	-	-	-	-

الأثر على حقوق المساهمين

2018م العملة	الزيادة في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1–5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+ 100	310.00	-	-	-	-	-
دولار امريكي	+ 100	(50.00)	(0.64)	(0.70)	(44.81)	(303.27)	(349.42)
يورو	+ 100	(8.00)	(0.01)	-	(0.42)	(0.56)	(0.99)
جنيه إسترليني	+ 100	(0.60)	-	-	-	-	-
ين ياباني	+ 100	4.96	-	-	-	-	-
أخرى	+ 100	(0.57)	-	-	-	-	-

الأثر على حقوق المساهمين

العملة	النقص في نقاط الأساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1–5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(310.00)	-	-	-	-	-
دولار امريكي	-100	50.00	0.64	0.70	44.81	303.27	349.42
يورو	-100	-	0.01	-	0.42	0.56	0.99
جنيه إسترليني	-100	0.40	-	-	-	-	-
ين ياباني	-100	(4.96)	-	-	-	-	-
أخرى	-100	0.57	-	-	-	-	-

آثار أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

تدير المجموعة أثار التقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية، تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. وتقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة ويتضمن موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

2019م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	14,628,798	-	-	-	14,560,689	29,189,487
نقدية في الصندوق	-	-	-	-	4,916,642	4,916,642
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	14,628,798	-	-	-	9,644,047	24,272,845
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,625,622	724,843	-	-	384,423	4,734,888
حسابات جارية	574,543	-	-	-	384,423	958,966
إيداعات اسواق المال	3,051,079	724,843	-	-	-	3,775,922
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	53,607	16,192	366,406	172,642	-	608,847
استثمارات، صافي	7,276,051	10,437,818	15,759,844	15,799,800	4,087,902	53,361,415
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	1,038,918	1,038,918
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	627,141	398,823	5,469,978	10,636,027	3,048,984	20,180,953
مقتناة بالتكلفة المطفأة	6,648,910	10,038,995	10,289,866	5,163,773	-	32,141,544
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	702,882	702,882
قروض وسلف، صافي	70,306,290	41,362,404	30,612,972	31,700,333	-	173,981,999
حساب جاري مدين	6,763,295	-	-	-	-	6,763,295
بطاقات ائتمان	760,513	-	-	-	-	760,513
قروض شخصية	4,414,493	11,369,452	24,428,101	15,179,935	-	55,391,981
قروض تجارية	62,108,635	41,024,212	6,469,519	965,970	-	110,568,336
أخرى	497,874	-	-	-	-	497,874
عقارات أخرى	-	-	-	-	233,057	233,057
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	2,201,925	2,201,925
موجودات أخرى	430,429	-	-	-	343,949	774,378
مدينون واخرى	430,429	-	-	-	343,949	774,378
إجمالي الموجودات	**100,559,317**	**63,572,517**	**47,023,870**	**32,118,347**	**22,514,827**	**265,788,878**

31- مخاطر السوق (تتمة)

31.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1) مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة)

2019م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,786,561	7,853,898	-	632,230	851,791	13,124,480
حسابات جارية	-	-	-	-	851,791	851,791
ودائع اسواق المال	3,786,561	7,853,898	-	632,230	-	12,272,689
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	6,724	11,652	340,518	290,332	-	649,226
ودائع العملاء	59,917,083	19,349,365	7,407,767	48,200	107,795,484	194,517,899
تحت الطلب	6,082,067	-	-	-	87,625,739	93,707,806
ادخار	525,605	-	-	-	-	525,605
لأجل	53,309,411	19,349,365	7,407,767	48,200	-	80,114,743
أخرى	-	-	-	-	20,169,745	20,169,745
سندات دين مصدرة	-	4,003,029	-	-	-	4,003,029
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	12,922,782	12,922,782
دائنون وأخرى	-	-	-	-	12,922,782	12,922,782
حقوق المساهمين	-	-	-	-	40,571,462	40,571,462
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**63,710,368**	**31,217,944**	**7,748,285**	**970,762**	**162,141,519**	**265,788,878**
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	36,848,949	32,354,573	39,275,585	31,147,585	(139,626,692)	-
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	2,437,935	731,504	(1,116,556)	(2,052,883)	-	-
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	39,286,884	33,086,077	38,159,029	29,094,702	(139,626,692)	-
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	39,286,88	72,372,961	110,531,990	139,626,692	-	-

2018م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,459,863	-	-	-	13,863,309	16,323,172
نقدية في الصندوق	-	-	-	-	5,212,780	5,212,780
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,459,863	-	-	-	8,650,529	11,110,392
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,198,199	275,000	-	-	555,977	11,029,176
حسابات جارية	1,427,452	-	-	-	555,977	1,983,429
إيداعات اسواق المال	8,770,747	275,000	-	-	-	9,045,747
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	11,156	12,641	200,866	61,962	-	286,625
استثمارات، صافي	7,455,110	8,687,858	19,910,977	9,550,226	2,388,601	47,992,772
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	393,272	393,272
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	798,891	441,728	5,912,461	5,577,862	1,995,329	14,726,271
مقتناة بالتكلفة المطفأة	6,656,219	8,246,130	13,998,516	3,972,364	-	32,873,229
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	595,493	595,493
قروض وسلف، صافي	65,225,956	35,392,852	27,988,297	22,417,725	-	151,024,830
حساب جاري مدين	5,997,031	-	-	-	-	5,997,031
بطاقات ائتمان	730,947	-	-	-	-	730,947
قروض شخصية	5,102,474	15,153,760	21,958,298	2,134,699	-	44,349,231
قروض تجارية	58,045,155	35,067,534	5,656,907	896,635	-	99,666,231
أخرى	281,390	-	-	-	-	281,390
عقارات أخرى	-	-	-	-	227,405	227,405
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,699,462	1,699,462
موجودات أخرى	348,506	-	-	-	372,135	720,641
مدينون واخرى	348,506	-	-	-	372,135	720,641
إجمالي الموجودات	90,629,831	59,196,793	47,727,048	12,643,522	19,702,382	229,899,576

31- مخاطر السوق (تتمة)

31.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1) مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة)

2018م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,742,481	373,058	-	632,070	832,905	8,580,514
حسابات جارية	-	-	-	-	832,905	832,905
ودائع اسواق المال	6,742,481	373,058	-	632,070	-	7,747,609
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	33,147	6,612	144,052	90,459	-	274,270
ودائع العملاء	55,242,009	13,368,807	2,294,172	-	98,917,168	169,822,156
تحت الطلب	4,141,012	-	-	-	82,701,183	86,842,195
ادخار	459,724	-	-	-	-	459,724
لأجل	50,641,273	13,368,807	2,294,172	-	-	66,304,252
أخرى	-	-	-	-	16,215,985	16,215,985
سندات دين مصدرة	-	4,003,783	-	-	-	4,003,783
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	10,444,637	10,444,637
دائنون وأخرى	-	-	-	-	10,444,637	10,444,637
حقوق المساهمين	-	-	-	-	36,774,216	36,774,216
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	62,017,637	17,752,260	2,438,224	722,529	146,968,926	229,899,576
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	28,612,194	41,444,533	45,288,824	11,920,993	(127,266,544)	-
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	2,677,733	750,180	(2,034,454)	(1,393,459)	-	-
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	31,289,927	42,194,713	43,254,370	10,527,534	(127,266,544)	-
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	31,289,927	73,484,640	116,739,010	127,266,544	-	-

2) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد أقر مجلس الإدارة حدوداً لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

ويظهر الجدول أدناه العملات التي تتعرض لها المجموعة بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2019م و2018م على الموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات النقدية المتوقعة. ويحسب التحليل أثر التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار العملات مقابل الريال السعودي، مع بقاء باقي المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة، (بسبب تغير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة الخاضعة لمخاطر العملات) وعلى حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملات وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والمستخدمة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية). ويظهر التأثير الإيجابي الزيادة المحتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين، بينما يظهر التأثير السلبي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

كما في 31 ديسمبر 2019م بملايين الريالات السعودية	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل
دولار أمريكي	± 1	±6.68
يورو	± 1	±0.34
جنية إسترليني	± 1	±(0.07)
ين ياباني	± 1	±0.06
عملات الأخرى	± 1	±(0.02)

كما في 31 ديسمبر 2018م بملايين الريالات السعودية	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل
دولار أمريكي	± 1	± 4.45
يورو	± 1	± 0.46
جنية إسترليني	± 1	± 0.01
ين ياباني	± 1	± 0.32
عملات الأخرى	± 1	± (0.04)

3) مخاطر العملات الأجنبية

تدير المجموعة مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات لليله واحده و خلال اليوم و حيث يتم مراقبتها يومياً. فيما يلي تحليلاً بصافي المخاطر الجوهرية الخاصة بالمجموعة كما في نهاية السنه بشان العملات الاجنبية التالية:

كما في 31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية	2019م مركز دائن (مدين)	2018م مركز دائن(مدين)
دولار أمريكي	749,299	759,314
يورو	351	1,795
جنية إسترليني	79	414
ين ياباني	(1,466)	(246)
عملات الأخرى	55,995	35,956

المركز الدائن يقصد به أن الموجودات بعملة أجنبية أكثر من المطلوبات لنفس العملة والمركز (المدين) يمثل العكس.

31- مخاطر السوق (تتمة)

31.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

4) المحفظة المصرفية – مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة في مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

ويوضح الجدول التالي الأثر على استثمارات المجموعة في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة المحتملة والمعقولة والممكنة في مؤشرات الأسهم مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابته على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2019م		31 ديسمبر2018م	
	التغير في قيمة المؤشر %	الاثر (بملايين الريالات السعودية)	التغير في قيمة المؤشر%	الاثر (بملايين الريالات السعودية)
مؤشرات السوق				
تداول	+5	94.70	+5	59.61
	+10	189.41	+10	119.23
	-5	(94.70)	-5	(59.61)
	-10	(189.41)	-10	(119.23)

32- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة بها. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قام البنك بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

تقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات للتأكد من كفاية السيولة اللازمة لها. ويتم مراقبة موقف السيولة يوميا ويتم إجراء اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية في السوق.

إن جميع السياسات والإجراءات المرتبطة بكفاية السيولة يتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم تقديم تقارير تغطي موقف السيولة للمجموعة ويتم تزويد لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات دوريا بتقرير موجز يشتمل على الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي تمت.

وطبقاً لنظام مراقبه البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بوديعة نظامية تعادل 7% (2018م: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب، و 4% (2018م: 4%) من إجمالي ودائع الادخار والودائع لأجل. كما يحتفظ البنك بالإضافة إلى الوديعة النظامية باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات اعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي من 85% الى 100% من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ بها.

أ) يشتمل الجدول أدناه على ملخص استحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2019م و2018م بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. وحيث ان العمولات الخاصة المدفوعة، مدرجة في الجدول حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، فإن المبالغ الاجمالية لا تتطابق مع قائمة المركز المالي الموحدة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات وللمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ إعداد القوائم المالية حتى تواريخ الاستحقاقات التعاقدية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي المتوقع. لا تتوقع المجموعة أن يطالب العملاء بالسداد في التاريخ المبكر المطلوب من المجموعة السداد فيه، كما أن الجدول لا يؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. والمبالغ الموضحة بالجدول ادناه تمثل تواريخ استحقاق محفظة المطلوبات غير المخصومة.

2019م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,697,862	7,938,807	66,464	688,355	13,391,488
حسابات جارية	851,791	-	-	-	851,791
ودائع اسواق المال	3,846,071	7,938,807	66,464	688,355	12,539,697
ودائع العملاء	165,744,777	20,959,856	8,346,040	102,404	195,153,077
تحت الطلب	93,707,806	-	-	-	93,707,806
ادخار	525,606	-	-	-	525,606
لآجل	53,595,601	19,630,105	7,475,614	48,600	80,749,920
أخرى	17,915,764	1,329,751	870,426	53,804	20,169,745
سندات دين مصدرة	40,029	122,310	638,237	4,092,871	4,893,447
أدوات مالية مشتقة (إجمالي الذمم الدائنة المتعاقد عنها)	11,952	7,573	138,209	67,275	225,009
اجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	**170,494,620**	**29,028,546**	**9,188,950**	**4,950,905**	**213,663,021**

2018م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,598,134	387,701	66,447	703,639	8,755,921
حسابات جارية	832,905	-	-	-	832,905
ودائع اسواق المال	6,765,229	387,701	66,447	703,639	7,923,016
ودائع العملاء	152,411,341	14,607,249	3,319,674	38,145	170,376,409
تحت الطلب	86,842,195	-	-	-	86,842,195
ادخار	459,726	-	-	-	459,726
لآجل	50,873,370	13,586,168	2,398,965	-	66,858,503
أخرى	14,236,050	1,021,081	920,709	38,145	16,215,985
سندات دين مصدرة	40,029	122,310	649,356	4,244,845	5,056,540
ادوات مالية مشتقة (إجمالي الذمم الدائنة المتعاقد عنها)	40,637	59,751	336,949	117,806	555,143
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	160,090,141	15,177,011	4,372,426	5,104,435	184,744,013

32- مخاطر السيولة (تتمة)

ب) يوضح الجدول أدناه تحليلاً للموجودات والمطلوبات حسب التواريخ التي يتوقع سدادها أو استردادها فيها.

2019م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	19,545,440	-	-	-	9,644,047	29,189,487
نقدية في الصندوق	4,916,642	-	-	-	-	4,916,642
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	14,628,798	-	-	-	9,644,047	24,272,845
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,010,045	724,843	-	-	-	4,734,888
حسابات جارية	958,966	-	-	-	-	958,966
ودائع أسواق المال	3,051,079	724,843	-	-	-	3,775,922
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	53,607	16,192	366,406	172,642	-	608,847
استثمارات، صافي	1,452,805	7,753,664	17,611,814	22,455,229	4,087,903	53,361,415
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	1,038,918	1,038,918
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	145,069	301,562	5,689,132	10,996,205	3,048,985	20,180,953
مقتناة بالتكلفة المطفأة	1,307,736	7,452,102	11,922,682	11,459,024	-	32,141,544
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	702,882	702,882
قروض وسلف، صافي	50,970,560	30,184,094	43,660,866	49,166,479	-	173,981,999
حساب جاري مدين	6,763,295	-	-	-	-	6,763,295
بطاقات ائتمان	760,513	-	-	-	-	760,513
قروض شخصية	175,973	338,192	24,143,453	30,734,363	-	55,391,981
قروض تجارية	42,772,905	29,845,902	19,517,413	18,432,116	-	110,568,336
أخرى	497,874	-	-	-	-	497,874
عقارات أخرى	-	-	-	-	233,057	233,057
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	2,201,925	2,201,925
موجودات أخرى	430,429	-	-	-	343,949	774,378
مدينون واخرى	430,429	-	-	-	343,949	774,378
إجمالي الموجودات	**76,462,886**	**38,678,793**	**61,639,086**	**71,794,350**	**17,213,763**	**265,788,878**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,638,352	7,853,898	-	632,230	-	13,124,480
حسابات جارية	851,791	-	-	-	-	851,791
ودائع اسواق المال	3,786,561	7,853,898	-	632,230	-	12,272,689
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	6,724	11,652	340,518	290,332	-	649,226
ودائع العملاء	165,458,586	20,679,116	8,278,193	102,004	-	194,517,899
تحت الطلب	93,707,806	-	-	-	-	93,707,806
ادخار	525,605	-	-	-	-	525,605
لأجل	53,309,411	19,349,365	7,407,767	48,200	-	80,114,743
أخرى	17,915,764	1,329,751	870,426	53,804	-	20,169,745
سندات دين مصدرة	-	4,003,029	-	-	-	4,003,029
مطلوبات أخرى	12,352	37,058	212,083	646,565	12,014,72	12,922,782
دائنون وأخرى	12,352	37,058	212,083	646,565	12,014,724	12,922,782
حقوق المساهمين	-	-	-	-	40,571,462	40,571,462
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**170,116,014**	**32,584,753**	**8,830,794**	**1,671,131**	**52,586,186**	**265,788,878**

2018م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,672,643	-	-	-	8,650,529	16,323,172
نقدية في الصندوق	5,212,780	-	-	-	-	5,212,780
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,459,863	-	-	-	8,650,529	11,110,392
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,754,176	275,000	-	-	-	11,029,176
حسابات جارية	1,983,429	-	-	-	-	1,983,429
ودائع اسواق المال	8,770,747	275,000	-	-	-	9,045,747
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	11,156	12,641	200,866	61,962	-	286,625
استثمارات، صافي	5,343,882	1,345,109	21,343,815	17,571,365	2,388,601	47,992,772
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	393,272	393,272
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	209,263	461,362	6,130,976	5,929,341	1,995,329	14,726,271
مقتناة بالتكلفة المطفأة	5,134,619	883,747	15,212,839	11,642,024	-	32,873,229
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	595,493	595,493
قروض وسلف، صافي	50,246,419	26,432,328	37,924,610	36,421,473	-	151,024,830
حساب جاري مدين	5,997,031	-	-	-	-	5,997,031
بطاقات ائتمان	730,947	-	-	-	-	730,947
قروض شخصية	171,433	325,318	22,331,390	21,521,090	-	44,349,231
قروض تجارية	43,065,618	26,107,010	15,593,220	14,900,383	-	99,666,231
أخرى	281,390	-	-	-	-	281,390
عقارات أخرى	-	-	-	-	227,405	227,405
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,699,462	1,699,462
موجودات أخرى	348,506	-	-	-	372,135	720,641
مدينون واخرى	348,506	-	-	-	372,135	720,641
إجمالي الموجودات	**74,376,782**	**28,065,078**	**59,469,291**	**54,054,800**	**13,933,625**	**229,899,576**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,575,386	373,058	-	632,070	-	8,580,514
حسابات جارية	832,905	-	-	-	-	832,905
ودائع اسواق المال	6,742,481	373,058	-	632,070	-	7,747,609
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	33,147	6,612	144,052	90,459	-	274,270
ودائع العملاء	152,179,242	14,389,888	3,214,881	38,145	-	169,822,156
تحت الطلب	86,842,195	-	-	-	-	86,842,195
ادخار	459,724	-	-	-	-	459,724
لأجل	50,641,273	13,368,807	2,294,172	-	-	66,304,252
أخرى	14,236,050	1,021,081	920,709	38,145	-	16,215,985
سندات دين مصدرة	-	-	-	4,003,783	-	4,003,783
مطلوبات أخرى	6,818	20,136	146,596	543,553	9,727,534	10,444,637
دائنون وأخرى	6,818	20,136	146,596	543,553	9,727,534	10,444,637
حقوق المساهمين	-	-	-	-	36,774,216	36,774,216
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**159,794,593**	**14,789,694**	**3,505,529**	**5,308,010**	**46,501,750**	**229,899,576**

تشتمل الموجودات المتوفرة للوفاء بكافة الالتزامات وتغطية التزامات القروض القائمة على النقدية، والأرصدة لدى مؤسسة النقد السعودي، والبنود تحت التحصيل، والقروض والسلف الممنوحة للبنوك، والقروض والسلف الممنوحة للعملاء. وقد تم بيان تواريخ استحقاق التعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (19 -ج).

33- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

- المستوى الأول: أسعار متداولة (غير معدلة) لموجودات أو مطلوبات مماثله في اسواق نشطة.

- المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في اسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المشابهة أو طرق تقييم بحيث تستند جميع المدخلات الهامة على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها .

- المستوى الثالث: طرق التقييم التي تستند على مدخلات هامة لا ترتكز على بيانات السوق التي لا يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة ومستويات القيمة العادلة

2019م بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,038,918	-		1,038,918
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	19,788,231	-	392,722	20,180,953
القيمة العادلة الايجابية للمشتقات	-	608,847	-	608,847
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	649,226	-	649,226

2018م بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	392,484	788	-	393,272
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	14,437,395	-	288,876	14,726,271
القيمة العادلة الايجابية للمشتقات	-	286,625	-	286,625
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	274,270	-	274,270

بلغت القيمة العادلة للقروض والسلف 178,286 مليون ريال سعودي (2018: 155,451 مليون ريال سعودي).

تستخدم الإدارة طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد الحالي معدلاً بهامش مخاطر الائتمان للوصول إلى القيمة العادلة للقروض والسلف. تم الافتراض أنه يوجد للنقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تقل فترة استحقاقها عن 90 يوم والذمم المدينة قصيرة الاجل الاخرى قيمه عادلة تقارب بشكل معقول قيمتها الدفترية نظراً لقصر الأجل لهذه الحسابات. بلغت القيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة 32,750 مليون ريال سعودي (2018: 32,825 مليون ريال سعودي).

إن القيمة العادلة للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة كما في 31 ديسمبر 2019م و 2018م تقارب القيمة الدفترية لهذه الأرصدة.

لم يكن هناك تحويلات بين مستويات القيمة العادلة.

بالرغم من اعتقاد المجموعة بأن تقديراتها للقيمة العادلة لاستثماراتها المدرجة بالمستوي الثالث ملائمه، إلا أن استخدام طرق تقييم أو افتراضات مختلفة قد يؤدي الى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. يتضمن المستوى الثالث استثمارات في أسهم محلية ودوليه غير متداولة. وتعتمد المجموعة في تقييمها على قيمة صافي الموجودات وطريقة السعر إلى القيمة الدفترية بناءاً على أحدث القوائم المالية المدققة المتاحة لتحديد القيمة العادلة لتلك الاستثمارات. ومن الطرق الأخرى المستخدمة لتحديد قيمة هذه السندات استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة على اساس توزيعات الأرباح المتوقعة والتي لا يتوفر بشأنها معلومات. وبناء على ذلك، فإن التأثير المحتمل لاستخدام اساليب تقييم معقولة بافتراضات بديلة لا يمكن تحديدها.

تسوية حركة المستوى الثالث:

بآلاف الريالات السعودية	**2019م**	2018م
الرصيد الافتتاحي	**288,876**	315,912
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
- مدرجة في قائمة الدخل الموحدة	3	(477)
- مدرجة في الدخل الشامل الآخر	5,178	(45,572)
استردادات	**-**	-
مشتريات	**98,665**	19,013
الرصيد الختامي	**392,722**	288,876

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع اصل او تحويل التزام من معاملة نظامية بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة بإفتراض ان بيع الأصل أو تحويل الالتزام سيحدث في:

- السوق الرئيسة للموجودات والمطلوبات، أو

- في السوق الاكثر منفعة لتلك الموجودات و المطلوبات في حالة غياب السوق الرئيسي.

34- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة. تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات في 31 ديسمبر كالآتي:

أ. أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

بآلاف الريالات السعودية	**2019م**	2018م
قروض وسلف	**4,852,201**	6,446,784
ودائع العملاء	**29,307,754**	26,552,085
موجودات مشتقة (بالقيمة العادلة)	**172,374**	6,378
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	**4,528,173**	6,786,554
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	**31,997**	32,671

يقصد بموظفي الإدارة العليا أولئك الأشخاص -بما في ذلك أي مدير تنفيذي او غير تنفيذي -الذين لديهم السلطة ويتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والرقابة والاشراف على أنشطة المجموعة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ب. صناديق البنك الاستثمارية :

ودائع عملاء	**908,000**	-

34- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في هذه القوائم المالية الموحدة:

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
دخل عمولات خاصة	**210,739**	322,129
مصاريف عمولات خاصة	**469,019**	403,924
أتعاب خدمات بنكية، صافي	**338,202**	174,092
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	**5,912**	5,772
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين	**80,775**	67,621
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	**6,784**	3,984
مصاريف أخرى	**88,075**	50,872

35- كفاية رأس المال

تتمثل اهداف المجموعة عند ادارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل من مؤسسة النقد العربي السعودي والحفاظ على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل و فقا لمبدأ الاستمرارية والحفاظ على وجود رأس مال قوي.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام المنهجيات والنسب المقررة من قبل لجنة بازل للإشراف البنكي والتي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي، بغية الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تنمية أعمالها وتلبية متطلبات رأس المال النظامي كما هو محدد من مؤسسة النقد العربي السعودي.

تقوم إدارة المجموعة بشكل دوري بمراجعة رأس المال الاساسي ومستوى الموجودات المرجحة المخاطر للتأكد بأن رأس المال كافٍ لمواجهة المخاطر الملازمة لأنشطتها التجارية وخطط النمو المستقبلية وعند القيام بهذه التقديرات، تقوم الادارة بمراعاة خطط أعمال المجموعة الى جانب الظروف الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على بيئة العمل.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار إطار عمل وارشادات بشأن تطبيق هيكلة رأس المال التي أوصت بها لجنة بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013م، وطبقا لذلك، فقد تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطر وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة طبقاً لإطار عمل لجنة بازل 3.

يلخص الجدول التالي الموجودات المرجحة المخاطر، ورأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)، ورأس المال المساند (الشريحة الثانية)، ومعدل كفاية رأس المال طبقاً للركيزة الأولى من توصيات لجنة بازل:

بآلاف الريالات السعودية	2019م		2018م	
	رأس المال	**النسبة %**	رأس المال	النسبة %
رأس المال الأساسي	**40,571,462**	**%16.3**	36,774,216	%16.1
رأس المال المساند	**4,513,360**		4,383,731	
إجمالي رأس المال النظامي (أساسي ومساند)	**45,084,822**	**%18.1**	41,157,947	%18.1

بآلاف الريالات السعودية	2019م	2018م
الموجودات المرجحة للمخاطر		
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	**229,293,237**	210,879,810
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	**16,561,830**	14,705,072
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	**3,701,400**	2,330,200
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	**249,556,467**	227,915,082

36 - برنامج الادخار الاستثماري للموظفين

تقدم المجموعة بتقديم برنامج الادخار الاستثماري للموظفين. بموجب شروط هذا البرنامج، يمكن للموظف المشارك في هذا البرنامج دفع الاشتراك الشهري عن طريق قيام المجموعة باستقطاع نسب محددة، بحد أقصى 15% من راتبه الأساسي، وتقوم المجموعة بالمساهمة شهرياً بنسب مئوية محددة سلفاً حسب سنوات خدمة الموظف (وقد تصل إلى 6%) من الراتب الأساسي بحدٍ أقصى، ويتم استثمار تلك المبالغ المحصلة لصالح الموظف في صناديق المجموعة الاستثمارية المتاحة حالياً. تحمل تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة على مدى فترة البرنامج.

تحمل تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة على مدى فترة البرنامج.

37 - خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها والتي تشمل إدارة بعض الصناديق الاستثمارية، ويبلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 50.0 مليار ريال سعودي (2018م: 33.0 مليار ريال سعودي).

ويتضمن إجمالي الموجودات المدارة الخاصة بالبنك محافظ متوافقة مع الشريعة قدرها 27.9 مليار ريال سعودي (2018م: 8.6 مليار ريال سعودي).

38 - التغيرات المستقبلية في أطر إعداد للتقارير المالية الدولية

لقد إرتأت المجموعة عدم الاتباع المبكر للمعايير الجديدة التالية الصادرة وغير السارية المفعول بعد للسنوات المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، وتقوم حالياً بدراسة آثارها.

فيما يلي وصفاً موجزاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التي يسري مفعولها على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020:

- المعيار الدولي للتقرير المالي 17 – عقود التأمين، والذي تم إصداره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في 18 مايو 2017، ويسري مفعوله على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021.

- بتاريخ 31 أكتوبر 2018، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية «تعريف نسبي» (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8) وذلك توضيحاً التعريف «نسبي» ليتوافق مع التعريف المستخدم في إطار المفاهيم والمعايير نفسها. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

- بتاريخ 26 سبتمبر 2019، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تحديثات على «سعر العمولة الاسترشادي» (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 9، ومعيار المحاسبة الدولي 39، والمعيار الدولي للتقرير المالي 7)، كرد فعل أولي على الآثار المحتملة لتحديث «سعر العمولة الاسترشادي» على التقارير المالية. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

- سوياً مع «إطار المفاهيم» المعدل الصادر في شهر مارس 2018، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً تعديلات على «مراجع إطار المفاهيم في المعايير الدولية للتقرير المالي». تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

- بتاريخ 22 أكتوبر 2018، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعريفاً لـ «الأعمال» (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3) وذلك بهدف إزالة الصعوبات التي تواجهها المنشأة عند تحديد فيما إذا قامت بالاستحواذ على «أعمال» أو «مجموعة من الموجودات». تسري التعديلات على عمليات تجميع الأعمال التي يكون تاريخ الاستحواذ لها في أو بعد بداية أول فترة سنوية تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

بالنسبة للمعايير والتعديلات والتفسيرات الأخرى السارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، لا تتوقع المجموعة بأن يكون لها أثر جوهري.

39- أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة الأخرى كي تتماشى مع عرض الحسابات للسنة الحالية.

40- موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 27 جمادى الأولى 1441هـ (الموافق 22 يناير 2020م).

6

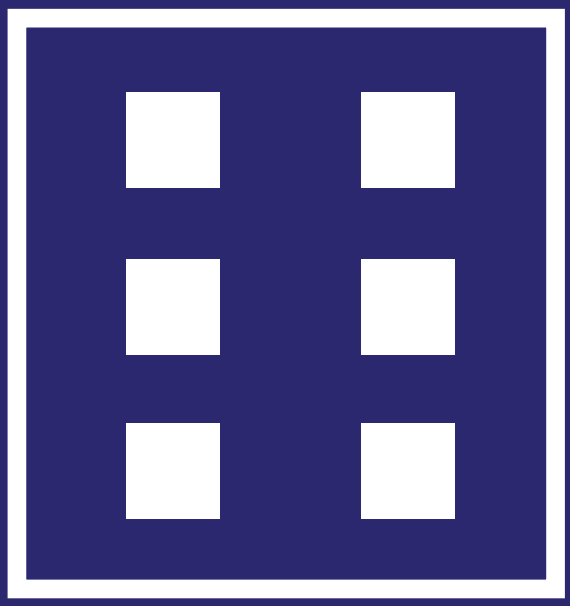

الإدارة العامة

ص.ب 22622 - الرياض 11416
هاتف: 4013030 (011) - فاكس: 4040090 (011)
العنوان الوطني: واحة غرناطة 2414 - حي الشهداء - وحدة رقم 21 - الرياض 13241-7279 المملكة العربية السعودية
موقعنا على الانترنت:www.riyadbank.com

الإدارات الإقليمية

المنطقة الوسطى:

ص.ب 22622 - الرياض 11416
هاتف: 4013030 (011)
فاكس: 4040090 (011)
العنوان الوطني: واحة غرناطة 2414
حي الشهداء - وحدة رقم 21
الرياض 13241-7279

المنطقة الشرقية:

شارع الملك سعود
ص.ب 274 - الدمام 31411
هـاتف: 8335733 (013)
فاكس: 8326559 (013)

المنطقة الغربية:

شارع الستين
ص.ب 9324 - جدة 21413
هـاتف: 6513333 (013)
فاكس: 6512866 (013)

الفروع الدولية:

لندن:

بنك الرياض - فرع لندن
دار بنك الرياض
B17 شارع كورزون
لندن W1J 5HX
ص.ب 229 - الرياض 11411
هـاتف: 78309000 (20)
فاكس: 74931668 (20)

هيوستن:

بنك الرياض - وكالة هيوستن
440 شارع لويزيانا سويت 1050
هيوستن تكساس U.S.A 77002
هـاتف: 3312001 (713)
فاكس إدارة العمليات:
3312043 (713)
فاكس الإئتمان - التسويق:
3312045 (713)

سنغافورة:

بنك الرياض - المكتب التمثيلي
3 شارع فيليب 3-12
رويال جروب بيلدنج
سنغافورة 048693
هـاتف: 65364492 (65)
فاكس: 65364493 (65)

المدراء الإقليميون:

إبراهيم فايز الشهري

المدير الإقليمي للمنطقة الشرقية

فارس حجاب الحبردي

المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى

نايف منصور شلبي

المدير الإقليمي للمنطقة الغربية

بنك الرياض
riyad bank

امسح هنا

riyadbank.com
92 000 2470